

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية
تخصص: إدارة النزاعات الدولية

الموضوع :

التنافس الإيراني التركي في الشرق الأوسط

2011 - 2002

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تحت إشراف :
زلاسي شمس الدين

إعداد الطالب :
شاية وافي

أعضاء هيئة المناقشة :

أ/ بن علي أحمد رئيسا أستاذ محاضر ب/م و ع س
أ/ زلاسي شمس الدين مشرفا و مقررا أستاذ مشارك/ م و ع س
أ/ جوهري اسماعيل عضو مناقش أستاذ مشارك/ م و ع س
أ/ ربيج علي عضو مناقش أستاذ محاضر أ/ م و ع س

السنة الدراسية 2011-2012

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« مَنْ كَانَ يَرِيدَ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نَرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا (18) وَ مَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا (19) كَلَّا نَمَدُّ هَؤُلَاءِ وَ هَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا (20) »

(سورة الإسراء)

شكر وتقدير

بإذن الله تم اكتمال هذا العمل المتواضع الذي ساهم العديد في انجازه وعليه :

✓ أتقدم بجزيل شكري وعرفاني إلى أستاذي المحترم زلاسي شمس الدين على قبوله تأطيري، وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة التي كانت سببا في انتهاء العمل على نحو مقبول.

✓ كما أتوجه بجزيل التقدير والعرفان إلى الأستاذة مسيح الدين تسعديت على المساعدة بالنصح والتوجيه.

✓ وأتوجه بخالص عبارات التقدير والاحترام، إلى الأستاذة دامية سكيينة التي لم تبخل علينا طيلة مرحلة البحث بتقديم النصائح والتشجيع.

الإهداء

✓ إلى روح الوالدة الكريمة رحمة الله عليها.

✓ إلى الأب الفاضل.

الملخص:

تشهد المنطقة العربية و بالأخص منطقة الشرق الأوسط تحوُّلاً كبيراً في ميزان القوى، لصالح القوى الإقليمية الغير العربية وهي إيران و تركيا، اللتان استفادتتا من الفراغ الموجود في ميزان القوى، بعد فشل المشروع الأمريكي في العراق و نجاح المقاومة اللبنانية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان في 2006.

هذه الأسباب ساعدت إيران و تركيا للتقدم لملاء الفراغ كل حسب مشروعه، فالمشروع الإيراني يسعى للسيطرة بالخصوص على منطقة الخليج العربي بطريقة عسكرية مباشرة أو عبر ممارسة النفوذ بطريقة غير مباشرة، و لها في ذلك مجموعة من الأدوات و الوسائل، أما المشروع التركي فهو قائم على التحضير لإعادة التموضع وفق رؤية جديدة استحدثها حزب العدالة و التنمية الذي تولى السلطة في 2002، تسعى للتصالح مع التاريخ و جوارها عن طريق نسج علاقات حسنة خاصة مع الجوار العربي، ولها في ذلك أيضا أدواتها الخاصة.

وعليه الدراسة تسعى إلى دراسة نقاط تقاطع المشروعين في المنطقة وعن مستقبلها، هل يتصادم المشروعان مستقبلاً أم أنهما سيتقاسمان الأدوار والنفوذ بشكل يحوول دون حدوث صدام مباشرة بينهما.

Le Résumé:

Le Monde arabe, essentiellement la région du Moyen Orient, a connu un important changement dans la balance des rapports de forces qui a plus profité aux pays non arabes, tels que l'Iran et la Turquie. Ces derniers ont su exploiter les bouleversements induits dans les rapports de forces par l'échec de la politique américaine en Irak et la victoire de la résistance libanaise face à l'agression israélienne en 2006.

Ces facteurs ont permis à l'Iran et à la Turquie de concevoir des stratégies de leadership dans la région .

Le projet iranien consiste à imposer un leadership dans la région du Golfe arabe soit militairement soit en usant de moyens d'influence. En parallèle, le projet turc s'inscrit dans une nouvelle vision introduite, à partir de 2002, par le Parti de la Justice et du Développement (AKP) et qui privilégie la réconciliation avec l'histoire et le bon voisinage avec les pays arabes.

Le travail de recherche vise à analyser le contenu des deux projets et leurs implications politiques sur le devenir de la région du Moyen Orient. Il s'agira donc de vérifier si ces deux projets s'inscrivent dans la confrontation ou dans la coopération.

The Abstract:

The Arab region and in particular the Middle East, is going through a major shift in the balance of power in favor of non-Arab regional powers, like Iran and Turkey, which have benefited from the vacuum in the balance of power, after the failure of the American project in Iraq and the success of the Lebanese resistance stopping the Israeli aggression on Lebanon
In 2006.

These reasons helped Iran and Turkey to step up and fill the vacuum, each according to his own project.

the Iranian project seeks to control in particular the Arabian Gulf in a direct military or through exercising influence, by using a set of tools and means. Meanwhile Turkish project is based on the preparations for the repositioning according to a new vision that was developed by the Justice and Development Party, who took power in 2002, that aims to expand and make reconciliation with history and its surroundings neighbors through different tools and means too.

Therefore, this study aims to examine the points of intersection for the two projects in the region, whether these two projects are going to split the roles and influence in the future or they are going to have a clash .

الفهرس

- 1.....المقدمة
- 8.....**الفصل الأول: الشرق الأوسط بين الرؤية الإيرانية و الرؤية التركية**
- 9.....المبحث الأول: الشرق الأوسط و أهميته الإستراتيجية
- 9.....المطلب الأول: تعريف الشرق الأوسط
- 10.....المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط
- 11.....المبحث الثاني: التصور الإيراني و التركي لمحيطهم الشرق الأوسطي
- 11.....المطلب الأول: الرؤية الإيرانية للشرق الأوسط
- 13.....المطلب الثاني: الرؤية التركية للشرق الأوسط
- 15.....المبحث الثالث: الفراغ الإستراتيجي في القوة في الشرق الأوسط
- 15.....المطلب الأول: انهيار النظام الإقليمي العربي
- 20.....المطلب الثاني: فشل المشروع الأمريكي في العراق
- 25.....**الفصل الثاني: طبيعة المشروع الإيراني وأدواته**
- 26.....المبحث الأول: خلفية وأهداف المشروع الإيراني في الشرق الأوسط
- 26.....المطلب الأول: التأثير الإيدولوجي و التاريخي على النظام
- 27.....المطلب الثاني: طبيعة المشروع الإيراني في الشرق الأوسط
- 28.....المبحث الثاني: أدوات المشروع الإيراني في الشرق الأوسط
- 28.....المطلب الأول: البرنامج النووي الإيراني
- 31.....المطلب الثاني: الانتشار الشيعي في المنطقة
- 34.....المبحث الثالث: التحالفات الإقليمية و الدولية لتنفيذ المشروع الإيراني
- 34.....المطلب الأول: التحالفات الإقليمية
- 38.....المطلب الثاني: التحالفات الدولية
- 42.....**الفصل الثالث: طبيعة المشروع التركي وأدواته**
- 43.....المبحث الأول: خلفية وأهداف المشروع التركي في الشرق الأوسط
- 43.....المطلب الأول: المؤثرات التاريخية و الإيدولوجية على رؤية حزب العدالة و التنمية
- 45.....المطلب الثاني: طبيعة المشروع التركي في الشرق الأوسط
- 47.....المبحث الثاني: أدوات المشروع التركي
- 47.....المطلب الأول: الإنفتاح السياسي

50.....	المطلب الثاني : جاذبية النموذج السياسي.....
53.....	المطلب الثالث: سياسة الانفتاح الاقتصادي.....
55.....	المبحث الثالث : التحالفات الإقليمية و الدولية التركية.....
55.....	المطلب الأول: التحالفات الإقليمية.....
61.....	المطلب الثاني: التحالفات الدولية.....
66.....	الفصل الرابع: التقاسم و التصادم في المشروعين الايراني- التركي.....
67.....	المبحث الأول: مؤشرات التقاسم في العلاقات الإيرانية التركية.....
67.....	المطلب الأول: نظرة تاريخية للعلاقات الإيرانية – التركية.....
69.....	المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية – التركية مع وصول حزب العدالة و التنمية.....
72.....	المبحث الثاني: مؤشرات التصادم في العلاقات الإيرانية التركية.....
72.....	المطلب الأول : اختلاف المنظور الإيراني مع التركي من الثورات العربية.....
76.....	المطلب الثاني: انعكاسات الثورات على العلاقة بين البلدين.....
80.....	المبحث الثالث: التوازن في محددات التنافس بين ايران و تركيا.....
80.....	المطلب الأول: مقارنة محددات التنافس بين البلدين.....
85.....	المطلب الثاني: البعد عن حافة الصدام.....
89.....	الخاتمة.....
92.....	المراجع.....

مقدمة

يُعدُّ صعود إيران و تركيا كقوتان إقليميتان مع بداية القرن الواحد والعشرين و احدا من أكثر التطورات أهمية في منطقة الشرق الأوسط، فكلاً الدولتان استطاعتا الخروج من وضعية الضعف التي عاشوها لسنوات، إلى وضعية القوة و البحث عن مكان بين القوى الدولية التقليدية الأخرى التي هيمنت على مصير المنطقة، من خلال مشاريع التطبيع والتقسيم مع إسرائيل، وكسر المقاومة كمشروع الشرق الأوسط الكبير ثم مشروع الشرق الأوسط الجديد.

و بما أن البلدان يتداخلان بصلات تاريخية ، اثنية و دينية مع دول الجوار العربي، فقد تبادلوا أدوار السيطرة و النفوذ في المنطقة منذ ما يقارب 500 عام، فقد بدأ الصراع على العالم العربي و منطقة الشرق الأوسط بالخصوص من خلال ايدولوجية محدّدة إتبعها كل طرف على حدة، تحمل معها مشروعان مختلفان هما المشروع الصفوي الإيراني من جهة والمشروع العثماني التركي من جهة أخرى، و مازال الصراع على النفوذ و التنافس بين المشروعين مستمرًا منذ ذلك الحين إلى هاته اللحظة.

و حاليا يمكن أن نرى التنافس من أجل النفوذ و القوة قد عاد إلى المنطقة، من خلال مُدخلات و أدوات مغايرة أهمها تأييد القضية الفلسطينية و دعم المقاومة، وهو ما يعكس حقا عودة تنافس المشروعين القديمين لكن بأبعاد وسمّات أخرى.

و قد ساعدت ظروف دولية و أخرى إقليمية في بروز إيران و تركيا كأهم اللاعبين الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط، كتراجع الدور الأمريكي في المنطقة خاصة مع إدارة أوباما، التي بدأت الانسحاب من العراق في أواخر 2011، إضافة إلى إنحصار الدور الإسرائيلي بعد عدوان غزة و على أسطول الحرية ناهيك عن غياب العرب، لتبقى بذلك الساحة فارغة يتنافس عليها كل من إيران و تركيا.

إيران تمتاز بموقع استراتيجي حسّاس، فهي متاخمة لشبه القارة الهندية، وتتمتع بموقع حساس آخر على بوابات الخليج العربي، ولديها من الموارد الاقتصادية الكبيرة و متنوعة: الفحم، الغاز الطبيعي، خام الحديد، الرصاص، النحاس، المنجنيز، الزنك، الكبريت، وقابحة على احتياطات نفطية ضخمة، وتبلغ مساحتها 1.648 مليون كم²، منها 1.636 مليون كم² يابسة، و 12000 كم² مياه، ويبلغ تعداد سكانها 77 مليون نسمة تقريبا. و هي صاحبة إمبراطورية عريقة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ. لذا، فإيران تمتلك من المقومات ما يؤهلها بأن تصبح قطبا إقليميا فاعلا.

إيران دولة طموحة و واثقة من نفسها و تتحرك ببطء و بحذر، لتمرير مشروعها الطموح في أن تصبح قطبا مركزيا يحسب له ألف حساب، مستغلة الفراغ العربي، والإحباط الشعبي العربي من سياسات واشنطن ودعمها غير المحدود لإسرائيل، وما رتبته له سياسات إدارة بوش إلى حد كبير من تحوّل إيران إلى لاعب أساسي في العديد من الساحات كأفغانستان، العراق، و حرب تموز 2006 التي وقفت إيران علانية مع حزب الله اللبناني ضد إسرائيل. كل ذلك هيا لإيران بأن تصبح قوة فاعلة في الإقليم.

وتركيا دولة ترقد في جنوب غرب قارة آسيا ويتبع الجزء الغربي لمضيق البسفور، قارة أوروبا جغرافيا ، على البحر الأسود بين بلغاريا وجورجيا، وهي تمتد على قارتي آسيا وأوروبا. وتبلغ مساحتها 780.580 كم²، منها 770.760 كم² يابسة، و 9820 كم² مياه. وهي تزخر بموارد عديدة للثروات الطبيعية، وتتمتع بموقع إستراتيجي، يتحكم في المضائق التركية البسفور، بحر مرمرة، الدردنيل ، التي تربط البحر الأسود ببحر ايجة. ويبلغ تعداد سكانها حوالي 78 مليون نسمة، حسب إحصاءات عام 2011م، وهي بموقعها هذا تعتبر وصلة جغرافية بين الشرق والغرب.

الانخراط التركي الفعّال نحو الشرق، أطلق من جديد مصطلح العثمانية الجديدة، وهو تعبير يدل على عودة المشروع التركي لمنطقة الشرق الأوسط من خلال تعزيز القوة اللينة لتركيا بوصفها دولة محورية متصالحة مع إرثها الإسلامي، و برؤية جغرافية إستراتيجية كبيرة تضطلع بموجبها تركيا بدور الطرف الإقليمي الفعّال والمؤثر، الذي يعمل على حل المشاكل الإقليمية ويتفاعل مع الأطراف الأخرى بالقوة اللينة و بالاقتصاد حتى تصبح تركيا كجسر بين الشرق والغرب، وكأمة إسلامية، ودولة علمانية، ونظام سياسي ديمقراطي، وكقوة اقتصادية رأسمالية، فقد برزت ملامح هذا المشروع من خلال موقف أردوغان تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة ثم على أسطول الحرية.

لذا من الأهمية بمكان بالنسبة لنا في الوطن العربي، أن نضع هذا المشروعين الإيراني والتركي المتعاطف في منطقتنا في إطار اشمل وأوسع من مجرد دور ينطوي على تأييد أو تعاطف مع القضية الفلسطينية وحركات المقاومة، بل يتعداه إلى كل المعلومات و الأحداث الأخيرة التي تُدّل على وجود تحوّل في ميزان القوى، بصعود قوى إقليمية جديدة في المنطقة على حساب تراجع آخرين خلال السنوات الأخيرة، مما يدل على أن المنطقة مقبلة على وضع جديد، خاصة بعد اصطدام المشروع الأمريكي بالمقاومة في العراق، وفشل إسرائيل في دحر المقاومة جنوب لبنان بقيادة حزب الله، إضافة إلى تقدم المشروع النووي الإيراني وتزايد النفوذ التركي مع وصول حزب العدالة و التنمية للسلطة في تركيا.

لذا فإن هذه الدراسة ستحاول إيضاح طبيعة تحوّل موازين القوى في الشرق الأوسط بدخول فواعل إقليمية جديدة - إيران و تركيا - و أثر هذا التحوّل على المنافسة الإقليمية بين هاته الفواعل الإقليمية الجديدة من خلال المشكلة البحثية الآتية :

المشكلة البحثية :

ماهي طبيعة التنافس الموجود بين المشروعين الإيراني و التركي؟ هل هو تنافس تقاسم أم تصادم ؟

نتفرع من المشكلة البحثية مجموعة من الأسئلة الفرعية :

- 1- ماهي طبيعة المشروعين الإيراني من جهة و التركي من جهة أخرى في الشرق الأوسط ؟
- 2- ما هي الأدوات و الإستراتيجيات التي تنتهجها كل من إيران و تركيا من أجل تجسيد مشاريعهما ؟

الفرضيات :

- 1- تشهد المنطقة العربية فراغا استراتيجيا كبيرا الأمر الذي أدى إلى تحول هائل في ميزان القوى في المنطقة العربية لصالح القوى الأجنبية غير العربية، وعلى حساب القوى العربية .
- 2- تَقَدُّ المشروع النووي الإيراني و صُعود حزب العدالة و التنمية إلى السلطة في تركيا ساهما في تنامي دورهما في المنطقة.

مجالات الدراسة

المجال المكاني

الدراسة ستحاول التركيز على أوجه و مظاهر التنافس بين ايران و تركيا في الشرق الأوسط، و لأن مفهوم الشرق الأوسط تعبير جغرافي ليس له حدود، و لا يُعَبِّر عن قسط من الخصائص المتماثلة بين دوله، فهو يستثني الأقطار العربية في شمال إفريقيا (كدول المغرب العربي) و يضم أقطارا عربية مثل مصر، السودان، العراق، إضافة الى دول أخرى غير عربية كتركيا و ايران.

لذلك اعتمدت الدراسة على تحديد الرؤية الإيرانية و التركية لفضائها الشرق الأوسطي، وبما أن التنافس له ساحة الصراع، فقد اختيرت الدول العربية في الخليج و الشام و مصر من أجل ابراز حقيقة التنافس و التناقض بين مشروع الدولتين.

المجال الزماني

ستحاول دراسة التركيز على الفترة الزمنية لهذا التنافس الممتدة من سنة 2002 إلى 2011، لأن تاريخ احتلال العراق كان في تلك السنة، أين بدأنا نشهد تزايد النفوذ الإيراني في العراق، و يُصَادَف أيضا صعود حزب العدالة و التنمية إلى السلطة في 2002 بتركيا الذي حمل معه عدة تغييرات جوهرية على الصعيد الداخلي التركي و الخارجي على حد سواء.

الأهداف العلمية

الدراسة تهدف للكشف عن طبيعة المشروعات التركي و الإيراني في المنطقة، و الظروف الدولية و الإقليمية التي ساعدت الدولتين على بلورة مشروعاتهما في المنطقة، باسترجاع الحقائق التاريخية و استقراء تصورات النخب الحاكمة، قصد الوصول الى مستقبل العلاقة بين المشروعين. هل يتقاسم المشروعان النفوذ أو يتصادمان، بناء على مقارنة المشروعين من حيث التصورات ، الأهداف والأدوات.

الأهداف الموضوعية

الدراسة هي تكملة للموضوع الذي تم العمل عليه في شهادة الليسانس من جهة، ومن جهة ثانية اهتمامي بنجاح هاتين الدولتين في إيجاد مكانتهم الإقليمية بعدما عانيا مثل باقي الدول العربية من أزمات، لكنهما استطاعا لمّ شملهما من الداخل وراحا يضعان لنفسيهما أدورا كبيرة في شؤون المنطقة على عكس الدول العربية التي غرقت في مشاكلها الداخلية و بقيت تلعب دور المتفرج .

المناهج

إعتمدت الدراسة بشكل كبير على اقتراب النخبة، و يستخدم هذا الاقتراب لدراسة الأنظمة التي نرى فيها تغييرا بمجرد وصول فئة معينة الى السلطة، سواء في أنظمتها السياسية أو في علاقاتها الخارجية و الإقليمية، وفي هذا البحث، اقتراب النخبة يساعد على معرفة التصورات و الثقافة السياسية الموجهة للنخبة الحاكمة في كلا البلدين و التي تعكس لنا التغييرات الإستراتيجية في طبيعة تحديد مشروع كل من البلدين و في وسائل تنفيذها.

صعوبات الدراسة

أكبر صعوبة أعاققت انجاز البحث و التوسع فيه كان ضيق الوقت، ووجود دراسة وامتحانات في نفس الوقت الذي كان البحث و التحليل يتم فيه، ممّا أعاق عملية الإطلاع على المراجع الكثيرة وبالتالي التوسع في الموضوع، مع العلم أن معظم المراجع متوفرة باللغة الأجنبية، الأمر الذي يتطلب المزيد من الوقت للقراءة ثم الترجمة.

الدراسات السابقة

بعد الإطلاع على البحوث و التقارير الاستيرراتيجية المختلفة، تمّ العثور على عدة بحوث وتقارير حول هذا الموضوع، لكن من حيث الكتب لم يتم العثور إلا على كتب قليلة ومحدودة تتحدث عن العلاقات بين البلدين، وليس عن الخلفية الحضارية و التاريخية وراء تنافس الدولتين على لعب الدور الفاعل المؤثر في أحداث و شؤون المنطقة.

أما المقالات و التقارير الاستيرراتيجية، فالملاحظ فيها أنها لا تتناول الموضوع من ناحية مشروع إقليمي لكل دولة، بمعنى انها لا تولي أهمية كبيرة للجانب التاريخي و الحضاري

والديني اللذان يشكلان الثقافة السياسية للنخب الحاكمة، وإنما توجزه في كثير من الدراسات في الجانب المادي والمعنوي الذي يتمثل في المصالح القومية لكل بلد، من خلال دراسة طبيعة الدورين الإيراني والتركي في منطقة الشرق الأوسط، أو مقارنة الدورين عن طريق رصد تطور العلاقات الإيرانية التركية لمعرفة مدى وجود التنافس أو التعاون بين البلدين. من بين هاته الدراسات ما يلي :

باللغة العربية:

دراسة للباحث الكويتي علي حسين باكير بعنوان : **التنافس التركي- الإيراني على النفوذ في المنطقة العربية** و التي نشرها مركز الخليج للأبحاث في مجلته " آراء حول الخليج " في 2011، حيث استعرض الباحث فيها عدة مؤشرات اقتصادية و سياسية بين البلدين لمعرفة الأسباب التي تقف دون تحول التنافس إلى حرب مباشرة بين البلدين.

دراسة للباحث الأردني وليد عبد الحي بعنوان : **إسرائيل وتركيا وإيران: التنافس على المركز الإقليمي** والتي نشرها مركز الجزيرة للدراسات في 2011، حيث استعرض الباحث التغييرات المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط لصالح إيران و تركيا و تراجع الدور الإسرائيلي بسبب زيادة عزلته مع سقوط مبارك و بعد تعليق تركيا كل نشاطاتها الدبلوماسية و العسكرية معها.

باللغة الأجنبية:

1- Sean Kane, "**The Coming Turkish-Iranian Competition in Iraq**", the United States Institute of Peace, 2011.

و تناولت الدراسة عن احتدام التنافس بين البلدين عشية الانسحاب الأمريكي من العراق، كون ان البلدين تربطهما علاقات متشابكة مع الطوائف العراقية و ان العراق مازلت سلطته المركزية ضعيفة للسيطرة على الاوضاع الامنية المتدهورة.

2-Yoel Guzansky and Gallia Lindenstrauss, "**Turkey and Iran**", Strategic Assessment, Volume 14, No. 1, April 2011.

هاته الدراسة بعنوان " تركيا و إيران " عالجت العلاقات الايرانية التركية في الأعوام الأخيرة، ورصدت التنافس بين البلدين في مسألة تصدير النموذج السياسي و الديني للدول العربية التي شهدت تغير أنظمتها بسبب الثورات العربية.

تقسيم الدراسة:

من أجل الاجابة على اشكالية الدراسة، تم تقسيم البحث الى 4 فصول :

ففي **الفصل الأول** تم تحديد الفضاء الشرق الأوسطي لكل من تركيا وإيران، بسبب اختلاف المفاهيم و التعريفات على تحديد هاته المنطقة، إضافة إلى رصد الظروف الإقليمية و الدولية التي ساعدت البلدان على البروز كقوى اقليمية جديدة.

أما في **الفصل الثاني و الثالث** فقد تطرق البحث لدراسة مشروع كل دولة على حدة من عدة مدخلات، كالثقافة السياسية، التاريخ، طبيعة الأدوات والوسائل الإقليمية التي اتبعتها البلدان قصد تقوية موقعهما في النظام الإقليمي الشرق الأوسطي .

أما في **الفصل الرابع**، فقد عالج البحث اختلاف المشروعين من حيث منظور الدولتين للثورات العربية، و محاولتهما التنافس على عرض تجربتهما السياسية في الحكم، فكلاً النظامين لهما مفهوم خاص حول علاقة الدين بالدولة، وفي الأخير تم إجراء مقارنة صغيرة في حقائق التعاون والتصادم في المشروعين و القيام بالاستنتاجات.

الكلمات المفتاحية:

إيران، تركيا، العلاقات الإيرانية التركية ، الدور الإيراني و التركي، التنافس، الشرق الأوسط، التقاسم و التصادم، المشروع التركي و الإيراني، النموذج السياسي .

الفصل الأول

الشرق الأوسط بين

الرؤية الإيرانية والرؤية
التركية

المبحث الأول: الشرق الأوسط و أهميته الإستراتيجية

يختلف الكثيرون من المفكرين في تسمياتهم للشرق الأوسط و في تحديد حيزه الجغرافي بسبب تضارب المصالح من جهة و بسبب تعقيدات روابط التاريخ و الجغرافيا لهاته المنطقة من العالم.

المطلب الأول: تعريف الشرق الأوسط

ارتبط ظهور مفهوم الشرق الأوسط وانتشاره بتطور الفكر الإستراتيجي الإنجليزي، حيث استخدم هذا التعبير أول مرة عام 1902م بواسطة ضابط بحري أمريكي هو (الفريد ماهان)، صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ، وتطور استخدام هذا المفهوم حتى جاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكدده، فأنشأ مركز تمويل الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط.

وذاع هذا المفهوم في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك، فلا تزال هناك اختلافات عديدة حول تحديد المنطقة التي يشار إليها بهذا المصطلح، ويتضح ذلك من استعراض الكتابات الغربية عن الشرق الأوسط، ويرجع ذلك إلى ما يلي:

أ- أن هذه المنطقة لا تسمى في الكتابات الغربية باسم ينبثق من خصائصها أو طبيعتها، ولكن سميت، دائماً، من حيث علاقتها بالغير.⁽¹⁾

ب- أن هذا المصطلح الشرق الأوسط ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها، بل هو في المقام الأول تعبير سياسي يترتب عليه، دائماً، إدخال دول غير عربية في المنطقة، وفي اغلب الأحيان خروج دول عربية منها.

ج- أن "الشرق الأوسط" يبدو في الكتابات الغربية كمنطقة تضم خليطاً من القوميات، والسلالات، والأديان، والشعوب، واللغات. فالقاعدة فيه هي التعدد والتنوع، وليس الوحدة أو التماثل.

د- برز مفهوم (الشرق أوسطية) خلال الخمسين عاماً الماضية كصيغة إقليمية مناقضة للنظام الإقليمي العربي وللمصلحة العربية، قصد تحقيق مصلحة إسرائيل في الانتماء، لأن الشرق الأوسط هو المفهوم الذي يمكن أن يحقق لإسرائيل الانتماء إلى المنطقة، فإسرائيل يمكن أن تكون دولة شرق أوسطية، ولكنها لا يمكن أن تكون دولة عربية.⁽²⁾

فالشرق أوسطية هي فكرة غربية بالأساس، وضعها الغرب، وتابع رعايتها، ووضعت المؤسسات البحثية الغربية معالم مشروعها الحديث.

1 - الشرعة علي، الرؤى الإقليمية و الدولية للشرق الأوسط، المنارة، المجلد 14، ع2، 2008، ص. 139.
2- المرجع نفسه.

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط

يحتل الشرق الأوسط موقعا إستراتيجيا هاما، فهو رابط تجاري و نقطة مواصلات بين أفريقيا وأوروبا و آسيا (باب المنذب و مضيق هرمز) ولذلك كان هدفا للطامعين مند قرون و من قوى متعددة كالفرس و الرومان و البرتغاليين 1521م و الهولنديين 1594م و الإنجليز و الفرنسيين 1664م.

كما تحظى منطقة الشرق الأوسط بأهمية خاصة جداً في النظام العالمي الراهن المتعدد الوجوه لثلاثة أسباب هي: الجغرافيا الإستراتيجية ، الجغرافيا الاقتصادية و الجغرافيا الثقافية.

• وفي مجال الجغرافيا الإستراتيجية، فإنّ لو دققنا في المقياس الإستراتيجي و الأمني العالمي، سواء من ناحية مركز الأرض أو من ناحية هامش الأرض أو كليهما، لا نجد نقطة في العالم تتمتع بمزايا كمنطقة الشرق الأوسط

• أما في مجال الجغرافيا الاقتصادية، فإن منطقة الشرق الأوسط يمكنها ضمان نحو ثلثي نفط العالم، حيث 25% تقريبا من استهلاك النفط العالمي يتم تصديره من منطقة الخليج . كما أن أكبر الإمكانيات لتصدير الغاز في العالم توجد في هذه المنطقة، بمعنى أنّ أي تغيير أو أيّ هبوط مفاجئ أو حتى تدريجي في شبكات النفط في منطقة الخليج، يمكنه أن يعرض الاقتصاد العالمي للخطر. إضافة إلى ذلك لو فرضنا استكمال محاور الشمال و الجنوب و الشرق و الغرب، التي تعتمد على إمكانيات ومنشآت الخليج وفي مجال المواصلات و العبور، فإن هذه المنطقة تتسع لسوق تبلغ تعدادها سبعمائة مليون نسمة حول الشرق الأوسط.⁽³⁾

• وفي مجال الجغرافيا الثقافية، فإن الدين الواحد والقيم المعنوية المشتركة التي تبث الوحدة الإسلامية في هذه المنطقة، يمكنها بالمستوى نفسه خلق وجهات نظر موحدة و رؤية واحدة في الأبعاد الاجتماعية والسياسية و الثقافية و الاقتصادية، أي أنها تمهد الأرضية لإنجاز التكامل الديني- الحضاري في هذه المنطقة، إذ يعتبر هذا كله أيضا مصدرا للقوة.

إنّ هذه المنطقة التي تتمتع بأبعاد شتى من الأهمية، قد شهدت و جربت خلال تاريخها الماضي القصير مسارات أمنية و سياسية متنوعة ومختلفة. وإن عددا من المنظرين الأمريكيين يعتقدون أنّ التدخل الأمريكي في هذه المنطقة و وجودها المباشر أديا عمليا حتى الآن إلى مزيد من تعقيد الأوضاع، ويؤكد هؤلاء المنظرين

³ - مسفر محمد وآخرون، الخليج وتحديات المستقبل، ط1، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005، ص 174.

أيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية بسيطرتها على منطقة الخليج تنوي مضاعفة ممارسة تأثير قدرتها على بقية المناطق الحيوية في العالم .

المبحث الثاني:التصور الإيراني و التركي لمحيطهم الشرق الأوسطي

تملك إيران و تركيا صورتان متباينتان عن بعضهما البعض حول إدراكهم لمحيطهم الشرق الأوسطي، كون أن الدولتان جزء من هذا الإقليم جمعتهما عدة صلات تاريخية و ثقافية فيه .

المطلب الأول: الرؤية الإيرانية للشرق الأوسط

تقوم الرؤية الإيرانية للشرق الأوسط على عدة أسس، نابعة من فكر خاص، و مرتكزة على جذور حضارية و ثقافية، نبتت عليها الشخصية الإيرانية، وصارت محدّدة لتصوراتها و إستراتيجيتها .

لذلك يعتقد الإيرانيون أن مصطلح الشرق الأوسط، من أكثر مصطلحات الأدبيات السياسية إبهاماً، وأن هذا الاصطلاح لم يطلق منذ ظهوره حتى الآن، على منطقة جغرافية محددة بدقة، بل خضع لتفسيرات مختلفة ترفضها إيران، لاعتمادها على عنصر المصلحة، سواء الاقتصادية، السياسية، أو الإستراتيجية، فضلاً عن أنه متغير، فهو غير قابل للتحكم فيه .

أما الشرق الأوسط في الإدراك الإيراني هو المجال الجغرافي الذي يربط الإيرانيين بماضيهم التاريخي، خاصة في الرقعة الجغرافية التي تشكلت أساساً في عهد الإمبراطورية الإخمينية⁽⁴⁾ و التي حكمت بلاد فارس وجعلتها تعيش عصرها المزدهر الأول، حيث بلغت الحدود الشمالية الغربية للهند و أجزاء من أراضي أرمينيا و آسيا الوسطى و اليونان إلى تخوم الحبشة، إضافة إلى ذلك تواجد الأقليات الشيعية التي كانت جزءاً من إقليم الدولة الصفوية سابقاً.

وبناءً على هذا الإدراك، يرفض الإيرانيون المصطلحات التي يطلقها من حين لآخر الأمريكيون كالشرق الأوسط الجديد، ويرون أنه محاولة أمريكية إسرائيلية لمعالجة التغير الجديد في هذا الجزء من العالم، حيث يرون أن طرح فكرة الشرق الأوسط الجديد، جاء مصحوباً بمخططات، تعمل على إحداث تغييرات في الواقع السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والعسكري في المنطقة، تبدو شواهداً في عقد اتفاقية كامب ديفيد،

⁴ رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط ، ط1، دمشق: دار الأوانل للنشر والتوزيع، 2006، صص 53-54.

ومباحثات السلام، وتطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل، وتهجير اليهود من جميع أنحاء العالم إلى إسرائيل.⁽⁵⁾

من ناحية أخرى، يرفض الإيرانيون، أيضاً، فكرة الشرق الأوسط الكبير، التي طرحها جورج بوش بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وذلك من خلال تقسيم الدول المشكلة لمنطقة الشرق الأوسط، إلى دول مارقة ، ودول حليفة ، والدعوة إلى مواجهة الدول المصنفة على قائمة الإرهاب، من أجل إحباط نشاط الحركات المضادة للصهيونية والإمبريالية في المنطقة، وهي إلى جانب ذلك، تتفي الإرهاب عن إسرائيل، وتدعم وجودها في المنطقة، سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً، وتسعى الصهيونية، بما لها من قدرة إعلامية كبيرة، إلى تهيئة الرأي العام العالمي لقبول هذه الفكرة، وإقناعه بحق الاندماج الشرعي لإسرائيل في المنطقة.⁽⁶⁾

من هنا يربط الإيرانيون بين فكرة الشرق الأوسط الجديد، والشرق الأوسط الكبير، والنظام العالمي الجديد من خلال تلاقي الأهداف وتوحيدها، بما أن الغاية الأمريكية و الإسرائيلية من هاته التسميات محو صفة الطابع الإسلامي عن المنطقة و تفتيت القوة في العالم الإسلامي، بمعنى حرمان العالم الإسلامي من أسباب القوة المطلقة سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً، وعسكرياً، وفكرياً، واجتماعياً، والتي يمكن أن تُمكن العالم الإسلامي من جعل الأطراف الأخرى تُسلم له، بصفته شريكا قويا في إدارة العالم.

أما البديل الإيراني للمشاريع الأمريكية و الإسرائيلية فكان في طرح بعض المشروعات الإقليمية، مثل مشروع أمن الخليج 1+1+6، ومشروع السوق الإسلامية المشتركة، ومشروع اتحاد البرلمانات المشتركة، ومشروع وحدة العالم الإسلامي، ومشروع الحكومة العالمية للإسلام، فضلاً عن توسيع قاعدة منظمة التعاون الإقليمي (إكو)*، حيث دعت طهران في المؤتمر، الذي عقد في فبراير عام 1992، إلى انضمام جمهوريات آسيا الوسطى إلى المنظمة. وفي كلمة ألقاها الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، في مؤتمر منظمة التعاون الإقليمي، قال: "في عالم يتعرض، بسرعة، لتحولات سياسية واقتصادية، وفي زمان يتسم بسرعة متزايدة في تحولاته العلمية، يكون التعاون الإقليمي من أهم الضرورات، وأكثرها اطمئناناً للتنمية والتقدم، وإن منظمة الإكو، باتساعها، الذي يزيد على 7 ملايين كيلومتر مربع، وقواها العاملة المتخصصة الكبيرة، وروابطها التاريخية المشتركة، وثقافتها العريقة، ووجود مصادر طبيعية غنية فيها، وكونها جسراً يربط بين أوروبا وآسيا، وبين الشرق والغرب، يمكن أن يكون لها دور مهم وبارز في التنمية الاقتصادية للمنطقة".⁽⁷⁾

⁵ - الرؤية الإيرانية للشرق الأوسط،

، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/akaleem/sharkawsat/sec11.doc_cvt.htm تاريخ الاطلاع : 2011/10/15.

⁶ - الشريعة علي، الرؤى الإقليمية و الدولية للشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 139.

⁷ - الرؤية الإيرانية للشرق الأوسط، مرجع سابق.

المشاريع الإيرانية المطروحة، تسعى لرسم خريطة جديدة للمنطقة تضم العالم العربي، وإيران، وتركيا، ودول آسيا الوسطى الإسلامية، والمنطقة الإسلامية في أفريقيا، في إطار نظرة شاملة تعزز التعاون الإقليمي و تقلل من التدخل الخارجي.

المطلب الثاني : الرؤية التركية للشرق الأوسط

يمثل الشرق الأوسط الذي تتصوره تركيا، منطقة تتمتع بالمزيد من الأمن والسلام، من خلال توفير حوار سياسي مكثف لأعلى درجة لا يترك مجالاً لتصادم الخلافات والنزاعات، بتوطيد الروابط الدينية والثقافية والعرقية بين المجتمعات على نحو يحقق الاستمرارية لحياة حرة لكل البشر، وتفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دوله. وفي ظل هذا التصور، تقسم تركيا علاقاتها مع الشرق الأوسط في أربعة نطاقات جغرافية هي: دول الجوار مثل العراق وسوريا، وشبه الجزيرة العربية ومعها الأردن ولبنان ومصر، ودول مجلس التعاون الخليجي، ودول شمال إفريقيا.⁽⁸⁾

الجغرافية الحيوية لتركيا و التي جعلتها تتوسط ثلاث قارات مهمة، والمفتوحة على انتماءات حضارية عدة ومختلفة، جعلت تركيا على الدوام تعيش حالة جذب نحو هذه الدائرة الجغرافية المحيطة وفقاً للمصالح والأمن وعوامل التاريخ والثقافة، وإلى بلورة خيارات جديدة تبعاً لهذه العوامل في ظل التغيرات الدولية والإقليمية الجارية باستمرار، وانطلاقاً من هذه النقطة بالذات تطرح مسألة الهوية نفسها من جديد على تركيا على نحو هل تكمن هويتها في انتمائها إلى المجموعة الإسلامية أم إلى مجموعة الدول الأوروبية.

على العموم، ينطلق التصور التركي إزاء الشرق الأوسط، من أن الحرب في الخليج قد جاءت بمتغيرات أمنية، وسياسية، وإستراتيجية، وثقافية، تدفع نحو إعادة تشكيل المنطقة على نحو كبير، وذلك على أنقاض النظام العربي، وأن دخولها كطرف فاعل ومؤثر في الجغرافيا السياسية والأمنية للمنطقة، لن يحدث إلا عبر نظام الشرق الأوسط، وبأساليب تقوم على تبادل المصالح، وتوازنها، والصدقة، وإمكانيات بناء جسور واسعة من الثقة المتبادلة، وليس عبر اللغة الأيديولوجية على النمط الإيراني، ولا باستعراض مظاهر القوة

* (ECO ECONOMIC COOPERATION ORGANIZATION)، منظمة دولية تضم حكومات سبع دول آسيوية وثلاث أوروبية

هي: أذربيجان، أفغانستان، أوزبكستان، إيران، باكستان، تركيا، تركمانستان، طاجيكستان، قيرغيزستان وكازاخستان؛ كي تتعاون في المجال الاقتصادي والتجاري؛ كجعل سوق الخدمات والبضائع المشتركة*.

⁸ - أحمد داود أوغلو، سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية - المصرية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، على الموقع :

http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=120023 ، تاريخ الاطلاع : 2011/10/12.

والهيمنة. ويؤكد التصور التركي من ضرورة إدخال دول الجوار الجغرافي: تركيا، وإيران، وإسرائيل في إطار النظام الإقليمي الجديد.⁽⁹⁾

وتوجد أسباب عديدة تعزز مشاركة تركيا في التكامل الاقتصادي مع دول الشرق الأوسط، ومن هذه الأسباب الموقع الجغرافي، والمميزات الاقتصادية المرتبطة به، والخبرة التي توافرت لديها، من خلال عدد من خطط التكامل الاقتصادي، والوفرة النسبية للموارد المائية التي تتمتع بها تركيا.

في أواخر الثمانينات من القرن المنصرم طرحت تركيا مشروع النظام الجديد على يد رئيسها (تورجوت أوزال) أو ما سُميَ "بالخيار الآسيوي"، والذي يهدف إلى تشكيل تحالف اقتصادي، وأمنى، واستراتيجي، عبر تركيا، وإيران، وباكستان، لتوسيع إطار الأطراف غير العربية وبعض دول المنطقة الأقل حجماً، وذلك لتحقيق عدة أهداف، الأول: ربط المنطقة الغربية بأوروبا من خلال السياسة المتوسطة لدول السوق، وأن تقوم بدور الوسيط من خلال دورها في مجالات المياه، والغذاء، ونقل النفط. والثاني: أن تستخدم الدور الذي يمكن أن تؤديه، في هذا الإطار، في مواجهة العقبات التي تضعها اليونان أمامها للدخول في السوق المشتركة. وهذا التصور يعنى إمكانية أن تلعب تركيا دور الوسيط الاستراتيجي، إذا جاز التعبير، بين آسيا الوسطي، ودول البحر المتوسط، وأوروبا، وبينها وبين الشرق الأوسط، وبين هؤلاء وبعضهم بعضاً.⁽¹⁰⁾

وفي هذا الإطار، دعا (أوزال) إلى إنشاء صندوق لتمويل المشروعات الاقتصادية، تقوم بتمويله الدول النفطية العربية، وتقدم أوروبا واليابان والولايات المتحدة التكنولوجية المتطورة، وتقدم تركيا المشورة، والخبرة الهندسية، والعمالة اللازمة لمشروعات الإنماء والتعاون في المنطقة، مع إقامة مشروعات لاستصلاح الأراضي، وإقامة السدود، والطاقة الكهربائية، وتستثمر فيها الدول الخليجية أموالها، وهو ما أطلق عليه مشروع "خط أنابيب السلام"، وهو أحد الأفكار التي تمثل أحد عناصر تفكير الرئيس (أوزال) التي طرحها إبان رئاسته للوزارة، وعرض هذا المشروع أثناء زيارته للولايات المتحدة في فبراير 1987م. ولكن غالبية الدول العربية رفضت المشروع مغبة أن تكون ورقة المياه الحيوية في أيدي تركيا، فضلاً عن رفضها، أن تكون إسرائيل جزءاً من هذا المشروع.

و عليه تكشف تصورات تركيا حول محيطها الشرق الأوسطي وفي قضايا المياه والتعاون الإقليمي عن عدة أمور:

أ- أنها تحاول أن تلعب دوراً كبيراً في نظام الشرق الأوسط عبر المياه، والمشروعات المشتركة، والعمالة .

⁹ نبيل عبد الفتاح، العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل، السياسة الدولية القاهرة: الأهرام، عدد 111، يناير 1993م، ص 64-65.

¹⁰ - الشريعة علي، الرؤى الإقليمية و الدولية للشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 151.

ب- أنها تربط النظام الجديد بأشكال مرنة من التعاون الأمني، وقد تتضمن اتفاقات تمس قضايا الأكراد ومشاكلهم السياسية .

ج- أن تركيا تستهدف الوجود الإقليمي في النظام الجديد، وفي منطقة الخليج على أنقاض النظام العربي.

المبحث الثالث : الفراغ الإستراتيجي في القوة في الشرق الأوسط

تعيش منطقة الشرق الأوسط على مشاكل عدة ساعدت القوى الخارجية على التدخل فيها وممارسة نفوذها على حساب دول المنطقة، من بين هاته الأسباب انهيار النظام الإقليمي العربي .

المطلب الأول: انهيار النظام الإقليمي العربي:

بعد انتشار حركات التحرر في الوطن العربي أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت تتجسد فكرة إنشاء النظام الإقليمي العربي إلى أن تبلورت على أرض الواقع بإنشاء جامعة الدول العربية، المنظمة الممثلة للنظام الإقليمي العربي و المعبرة عن آراء هذا النظام⁽¹¹⁾، غير أن هذا النظام ليس مرتبطا بقيام جامعة الدول العربية، لأن الدول العربية تشكل نظاما إقليميا تتوفر كافة الشروط كالعامل الجغرافي، وعدد الأعضاء وإدراكهم بأنهم يشكلون كيانا مختلفا. (12)

لذلك فقد جاء وصف النظام الإقليمي العربي بكونه عربيا، يعود للدلالة على الذات القومية ووحدة الانتماء و التجانس الثقافي و عمق التاريخ الحضاري للإطراف التي يشمل عليها هذا الإقليم، وبعبارة أخرى، فإن مفهوم النظام الإقليمي العربي يراد به تحديد خصوصية الوحدات السياسية المكونة له، حيث يستخدم للدلالة على ذلك الإقليم الذي يضم وحدات سياسية متجانسة أو متقاربة في النواحي الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية و التاريخية، تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات متعددة الأغراض و المضامين .

أ- انعكاسات النظام الدولي على النظام العربي:

شهد النظام الإقليمي العربي عدة مراحل تاريخية ابتداء من نشأته إلى يومنا هذا، حيث عرف عدة تحديات خاصة في الفترة الأخيرة أين اشتدت عليه الضغوطات الخارجية، بداية من انهيار المعسكر السوفياتي، إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 و تداعياتها الكبيرة

¹¹ - ذوقان قرقوط ، في تاريخ الأمة العربية الحديث المشروع القومي العربي الذي لم يبق منه شيء، ط1، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2006، ص133.

¹² - عبد القادر محمودي، النزاعات العربية-العربية (القضية الفلسطينية)، الجزائر : منشورات ANEP ، 2002، ص85.

على النظام الإقليمي العربي، ولأن النظام الإقليمي هو نظام تابع للنظام الدولي يتفاعل معه ويتأثر بالتغيرات التي تحدث على مستواه، فإن التغيرات التي حدثت على المستوى النسق الدولي قد أثرت و انعكست على النظام الإقليمي العربي، الذي عرف في هذه المرحلة العديد من الخصوصيات و التحولات.

فلقد كان لنهاية الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفياتي⁽¹³⁾ ، و التغيير في موازين القوى و التحولات التي طرأت وحدثت في النظام الدولي، أثرٌ كبير وانعكاسات على المنطقة العربية بحكم أهميتها و المكانة التي تحتلها في النظام الدولي، وأن تقييم هاته الأحداث و التحولات، يُبين أنّ الدول العربية كانت أكثر المناطق تأثراً و اختراقاً من قبل القوى الدولية على جميع الأصعدة، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي الحليف السابق، وممّا زاد من ضعف النظام الإقليمي العربي ووقوعه تحت غطاء الهيمنة الأمريكية المطلقة، غياب أو ضعف الدول والمنظمات و المجتمع المدني والخلافات التي كانت سائدة بين مختلف هاته المكونات، مما أدى إلى توسيع هذه الهوة بينها، الأمر الذي انعكس سلبيًا على فعالية النظام الإقليمي العربي.

كما عرفت هذه المرحلة، زوال مفهوم القومية العربية وتغلّب المفهوم القطري والمصلحة القطرية (الوطنية) على المصلحة القومية العربية، نتيجة ما تعانيه الدول العربية من ضعف التنسيق السياسي والاقتصادي والتعاون فيما بينها ، وهذا ما أدى إلى حدوث انقسامات في النظام الإقليمي العربي، جعلت الدول العربية تتجه للتعامل مع المتغيرات الدولية انطلاقاً من دوافع ذاتية براغماتية كمصر، كما لم تمنع دول أخرى كالأردن بالرضوخ تحت الهيمنة والنفوذ الأمريكي، رغم وجود بعض الدول العربية الأخرى التي دعت إلى إقامة تحالفات إقليمية ودولية لتحقيق التكامل والخروج من الهيمنة الأمريكية كسوريا ولبنان، هذه الاختلافات خلقت عدم توافق عربي حول أهم المسائل المتعلقة بالنظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ممّا عزز الاختلافات و النزاعات العربية و التفكك العربي.⁽¹⁴⁾

كما كان لظهور و ترسخ أفكار الديمقراطية و حقوق الإنسان و الأقليات أثر سلبي على المنطقة العربية، إذ عرفت جل الأقطار العربية أزمت داخلية وانقسامات في بيئتها السياسية و الاجتماعية خصوصاً في مرحلة التسعينات، حيث شهدت بعض الدول العربية أزمت سياسية واقتصادية مثل الجزائر و مصر نتيجة ضعف اقتصاديات هذه الدول و تراكم المديونية.

لقد فشل النظام العربي في التعامل مع النظام الدولي وفي تحديد آليات المواجهة، بحيث يمكن ملاحظة عدة مُدخلات إقليمية هي بمثابة مسلسل الانهيار العربي، والتي أدت إلى تأزم الوضع وتوسيع الانقسام العربي والمتمثلة في ثلاثة أحداث كبرى وهي بالترتيب:

¹³ - حسين إبراهيم، النظم السياسية المعاصرة الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005، ص31.

¹⁴ - علي الحاج، "سياسات دول الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص38.

زيارة الرئيس السادات لإسرائيل ثم الحرب العراقية الإيرانية و أخيرا الغزو العراقي للكويت.⁽¹⁵⁾

إضافة إلى المُدخلات الدولية، ومنها انهيار الإتحاد السوفياتي و التي أحدثت خلافا في التوازن الدولي عامة والعربي خاصة، في ظل هيمنة القطب الأمريكي على مجريات الأمور في الساحة الدولية، و أرادت في ظل هذه الحقيقة احتواء النظام العربي⁽¹⁶⁾ وإضعافه لصالح اللوبي الإسرائيلي عن طريق محاصرة الدول الفاعلة في المنطقة، مثل العراق وليبيا والسودان إضافة إلى عزل إيران، ومحاولة تدعيم الخلافات الداخلية لبعض الدول مثل الجزائر والسودان و الصومال، إضافة إلى محاولة تغذية و تنشيط مشاكل الحدود مثل اليمن والسعودية.

وهكذا تتضح الجهود الغربية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص قصد تفكيك النظام العربي وإدماجه في النظام الشرق الأوسطي، وقد ساعده في ذلك ضعف جامعة الدول العربية والانقسام العربي الحاد وغياب دور الإتحاد السوفياتي .

ب- مأزق النظام الإقليمي العربي بعد 11 سبتمبر 2001 :

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر وثمة تَغْيِرات وتطورات متلاحقة يشهدها العالم على الأصعدة المختلفة، الأمنية ، السياسية ، الإستراتيجية والاقتصادية، ولأن العالم العربي كان معنيا أكثر من غيره بهذه الأحداث، لاتهام عناصر عربية بالوقوف وراءها، فضلا عن اتهام بعض الدول العربية بوجود علاقة لها مع بعض المتهمين، فإنه كان أيضا الأكثر تأثرا بها، بحيث يمكن القول أن الحرب ضد الإرهاب مثلت مأزقا للأمن القومي العربي من جوانب عدة، يمكن إجمالها في التالي:

أولاً: وضع بعض الدول العربية على قائمة الدول المستهدفة ضمن الحملة ضد الإرهاب- اليمن والعراق (الذي تم احتلاله لاحقا) والصومال- وتهديد البعض الآخر بفرض عقوبات عليه كسوريا، مع تصاعد الاحتمالات بتوجيه الولايات المتحدة ضربة إلى أي دولة عربية أخرى بعد العراق.

ثانياً: أن الأوضاع الأمنية الداخلية في الدول العربية قد تشهد حالة من عدم الاستقرار بل الفوضى، في ظل معارضة الشعوب العربية قاطبة لأي اعتداء قد يوجه إلى عاصمة عربية، إضافة إلى بعض الاعتداءات على المصالح والمؤسسات الأمريكية في هذه الدول، مما سيلقي بمسئوليات كبيرة على سلطات الأمن العربية بشكل عام.⁽¹⁷⁾

¹⁵- علي الحاروني، "أزمات النظام السياسي العربي واليات المواجهة"، مجلة السياسة الدولية، العدد146، القاهرة :

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام، جويلية2002، ص291.

¹⁶- علي الحاروني، "أزمات النظام السياسي العربي واليات المواجهة"، مرجع سابق، ص291.

¹⁷- محمود خليل، "مأزق الأمن القومي العربي بعد11سبتمبر 2001"، مجلة السياسة الدولية، العدد149، القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية للأهرام، جويلية2002 ، ص244.

ثالثا: أثبتت من جديد إشكالية الجماعات الأصولية المسلحة وآليات التعامل معها، وكان لزاما على الدول العربية أن تشن حملة علي هذه الجماعات، كدليل على التضامن مع الولايات المتحدة في حملتها ضد الإرهاب.

رابعا: نجاح إسرائيل في استغلال هذه الأحداث لضرب جماعات المقاومة وإجهاض انتفاضة الأقصى، حيث نجحت في تكيف حملاتها ضد الفلسطينيين باعتبارها حربا ضد الإرهاب.

ج- مستقبل النظام الإقليمي العربي:

يمكن القول أنّ الوضع في المنطقة العربية يشكل أزمة و كارثة في آن واحد⁽¹⁸⁾. هو كارثة لأن أزمة الخليج أدت إلى كوارث على مختلف الأصعدة، فالدول العربية لم تعد كما كانت بالأمس، يوم كانت تتبنى مواقف متحدة أو على الأقل متجانسة، بل أصبحت دولا مفككة عن بعضها البعض، ولم تعد تجمع بينها الهيئات الجامعة، كجامعة الدول العربية وليس أدلّ على ذلك إعلان تأجيل مؤتمر القمة العربية في تونس (آذار / 2004).

كما أصبحت كل دولة عربية منفردة تحاول مواجهة هذه الأخطار التي تحيط بالمنطقة، متوهمة بأنها قادرة على حل مشاكلها الأمنية و السياسية والاقتصادية بنفسها، والواقع أن هذا التوجه لن يؤدي إلا إلى ضعف في الموقف وبالنهاية سيعزز دور أمريكا وإسرائيل وموقفهما في تنفيذ مشاريعهما.⁽¹⁹⁾

إن الحالة الراهنة في المنطقة ستؤدي إلى ظهور التيارات الأصولية وقوى الرفض لهذا الواقع، ما سيدفع بالوضع إلى المزيد من التعقيد وذلك لسببين:

أولا : هشاشة الموقف العربي الرسمي وتشتته ، وغياب المشروع العربي الجامع الذي يخطط للمنطقة ويقوي موقفها.

ثانيا: السياسة الأمريكية- الإسرائيلية القائمة على السيطرة والإفراط في استعمال القوة لمواجهة ما يسمونه مكافحة الإرهاب، هذا الإرهاب الذي جاء نتيجة لسياسة السيطرة الأمريكية على العالم، تلك الدولة التي تغاضت متعمدة عن المشاكل و أسبابها، فلم تعتمد إلى وضع حل لقضايا المنطقة الأساسية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية⁽²⁰⁾.

¹⁸ - التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001-2002 ، مستقبل الخليج العربي في السياسات الدولية، ط1، وحدة الدراسات: دار الخليج للصحافة والطباعة و النشر، 2002، ص245.

¹⁹ - رنا أبو ظهر الرفاعي ومحمد قبيسي، أمريكا والشرق الأوسط الجديد، ط1، لبنان : دار الحرف العربي، 2003، ص249.

²⁰ - نفس المرجع، ص250.

وكخلاصة للنظام الإقليمي العربي، فإنه يمكن القول أن أحداث 11 سبتمبر جاءت لتكمل ما بدأته فترة التسعينيات، حيث أظهرت أن النظام الإقليمي العربي أوهن من بيت العنكبوت، وأن الضمير الرسمي العربي قد بدأ في عدّ أيامه الأخيرة خاصة بعد تفريطه في الحفاظ على سلامة العراق كجزء مهم في النظام الإقليمي العربي، وكأحد القوى الأساسية التي كانت تشكل التوازن الاستراتيجي في المنطقة .

- عندما كان العراق يتعرض للتهديد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، طلبت بعض الدول العربية من العراق الاستجابة والتعاون مع مفتشي الأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل المزعومة، ولما امتثل للطلب وظهرت براءته بشهادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، جاء القرار الأمريكي خارج عن الشرعية الدولية بغزو العراق بحجة نشر الديمقراطية في البلد. هذا القرار لم يثر حفيظة الدول العربية لدرجة أن بعض الدول العربية كالسعودية ومصر حملت الرئيس العراقي صدام حسين مسؤولية الاحتلال وطلبت منه الاستسلام وترك العراق بدلا من أن تدافع عنه، خاصة و أن الأعراف والمواثيق الدولية كانت إلى جانبهم حتى أن موقف الدول الأوروبية كفرنسا وألمانيا كان أكثر عروبة من العرب أنفسهم.

ثم جاء فوز حركة حماس الفلسطينية في الانتخابات بطريقة ديمقراطية وشرعية بشهادة المراقبين الدوليين الذين تابعوا سير الانتخابات في فلسطين، وكواقع أفرزه الصندوق والعملية الديمقراطية، كان على الولايات المتحدة التي جاءت إلى الشرق الأوسط عن طريق مشروعها الشرق الأوسط الكبير لنشر الديمقراطية ومحاربة الإرهاب، والذي بدأته في العراق أن تعترف بنتائج الانتخابات الفلسطينية، لكنها رفضتها بحجة أن حماس حركة إرهابية ولا تعترف بإسرائيل، وراحت تفرض حصارا اقتصاديا و ماليا على الشعب الفلسطيني، يساندها في ذلك الحكومات العربية، التي قطعت عنها التمويل المادي والمعنوي رغم أنه كان عليها أن تقف بجانبها خصوصا وأنها قضية جوهرية للنظام الإقليمي العربي من جهة، وأنها سارت وفق اللعبة الأمريكية المطلوبة من جهة أخرى .
(21)

ليكتمل في الأخير مشهد انهيار النظام العربي بخذله للبنانيين الذين تعرض بلدهم لحرب مدمرة من قبل الآلة العسكرية الإسرائيلية، لمدة تزيد عن شهر، راح ضحيتها الآلاف من اللبنانيين، ناهيك عن الخسائر المادية التي لحقت بالبنية التحتية لهذا البلد والتي حولته الحرب إلى بلد من القرون الوسطى. ليس هذا فحسب بل وصل الأمر بالدول العربية إلى حد تحميل حزب الله الذي قام باختطاف جنديين إسرائيليين مسؤولية الحرب و العواقب الوخيمة .

لقد جاء العدوان الإسرائيلي على غزة في 2008 ليمثل آخر مسمار يثق على النعش العربي، الذي انهار نهائيا ولم يبق منه سوى هيكل الجامعة العربية، في المقابل هناك تحرك إيراني و تركي قوي لملاء الفراغ الاستراتيجي في المنطقة، الذي خلفه انهيار

²¹- رنا أبو ظهر الرفاعي ومحمد قبيسي، أمريكا والشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق، ص 251.

النظام العربي وانسحابه من المنطقة و فشل المشروع الأمريكي في العراق الذي سنراه في المطلب التالي.

المطلب الثاني: فشل المشروع الأمريكي في العراق.

شكّل العراق لوقت قريب حجر توازن في منطقة الشرق الأوسط بين الدول العربية من جهة و بين كل من إيران و تركيا و حتى إسرائيل من جهة ثانية، ومع احتلاله من قبل القوات الأمريكية و فشلها في إدارة الأمور هناك، أصبحت الساحة العربية مفتوحة للقوى الإقليمية الأخرى للدخول إليه و طرح مشاريعها.

أ- أهداف الإستراتيجية الأمريكية في العراق:

مثل "الغزو الأمريكي للعراق" (22) (آذار / 2003) علامة فارقة في تطور العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط خصوصا وفي العالم على وجه العموم، هذه العلامة تضاف إلى علامات أخرى سبقها قبيل أحداث 11 سبتمبر 2001 كانهيار الاتحاد السوفياتي في ديسمبر 1991. من هنا نتبين خطورة الوضع في المنطقة نتيجة تراكم نتائج أحداث دولية عدة أدت إلى التساؤل عن مدى الفائدة التي تحققت من غزو أمريكا للعراق سواء أكان عسكريا أو سياسيا.

بالمقابل نلاحظ في الآونة الأخيرة تبديلا في الإستراتيجية الأمريكية التي باتت تركز على الديمقراطية وضرورة إيجاد أنظمة جديدة في المنطقة، علما تصل من ذلك إلى حل سياسي يتلاءم أهدافها. فقد تسببت أحداث 11 سبتمبر في إحداث تغييرات جذرية في البيئة الفكرية للمجتمع الأمريكي، حيث فرضت عليه مجموعة من المفاهيم التي لم تكن مطروحة على الساحة الأمريكية من قبل، و منها : سيطرة عنصر الأمن القومي على العقل الأمريكي، تصاعد المشاعر الوطنية على حساب النظرة العقلانية، الرغبة في تحقيق الثأر لاستعادة هيبة أمريكا. (23)

لكن واقع الغزو الأمريكي للعراق، قد تم لتحقيق أهداف أمريكية بعيدة المدى، يمكن استشرافها من متابعة فكر تيار المحافظين الجدد الذي كان الأساس النظري لتوجهات الإدارة الأمريكية خلال حكم بوش الابن، والذي يؤمن بأن التهديدات التي فرضتها أحداث سبتمبر على الولايات المتحدة أصبحت تتطلب الخروج إلى العالم واتخاذ خطوات مبادرة واستباقية لمحاربة "قوى الشر" في عقر دارها وعلى اكتساح الساحة العالمية، بما يحقق فرض الهيمنة الأمريكية (24) ، و إعادة صياغة النظام العالمي، وتغيير المنظومات الثقافية

22- مصطفى علوي، " الغزو الأمريكي للعراق بين القوة العسكرية الساحقة والرؤية الفاسدة"، مجلة الشؤون العربية، العدد 114، بدون بلد النشر: مطبعة جامعة الدول العربية، 2003، ص15.

23- سعيد رفعت، "ما بعد الغزو الأمريكي للعراق"، مجلة الشؤون العربية، العدد 114، بدون بلد النشر: مطبعة جامعة الدول العربية، 2003، ص6.

24- محمد صادق إسماعيل، " مستقبل العراق"، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام، 2005، ص253.

والقيمة التي تمثل تهديدا للأمن القومي الأمريكي أو تتعارض مع المصالح الأمريكية، والاضطلاع بالنشر الديمقراطي وقيم الثقافة الغربية وذلك باستعمال القوة العسكرية في معظم الأحيان، أو باستخدام أدوات الضغط السياسية والاقتصادية في أحيان أخرى، مع التركيز في هذا الشأن على منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر مصدرة للإرهاب وراعية وحاضنة له.

ولا ريب أن البدء بالعراق بصورة خاصة يمثل حالة تثار أمريكية سابقة على عهد بوش الأب، كما أن هذا البلد يتمتع بموقع جغرافي مؤثر في جيرانه، ويمتلك مصادر طبيعية ضخمة لم يجري استغلالها بعد على الوجه الأكمل، كما وأن نظامه الحاكم مكروه و مُدان عربيا ودوليا، وهو الأمر الذي جعل من مهمة القوات الأمريكية في غزوه وإسقاطه مهمة سهلة نسبيا باستخدام أحدث الأسلحة و القنابل وحققت بذلك نصرا عسكريا لنفسها.⁽²⁵⁾

لكن الواقع السياسي و الأمني كان مختلفا تماما، حيث أن هناك عدة صعوبات عميقة تكمن في منطقة الشرق الأوسط ككل لا يمكن تخطيها، إذ بالرغم من النصر العسكري السريع الذي حققته القوات الأمريكية، بغزو العراق وإسقاط نظامه إلا أنها لم تحقق نصر سياسي مماثل، أو على الأقل أمني، وهذا ما يفسر لنا سقوط ضحايا من الجانبين العراقي والأمريكي في كل يوم وفي مناطق متعددة.⁽²⁶⁾

ب - نتائج الاحتلال وفشل مصير المشروع الأمريكي :

دخلت الولايات المتحدة العراق قبل سبع سنوات ، عازمة على الإطاحة بالنظام العراقي السابق بقيادة صدام حسين، دون أن تضع في حساباتها حجم المخاطر أو التهديدات الجديدة التي سوف تنتظرها من جراء دخولها البلاد عنوة، فتكلفة الحرب في نظر مهندسي الحرب الأمريكيين لم تكن لتتجاوز بضعة شهور و بضعة ملايين من الدولارات وما يمكن أن ينطوي عليه هذا التدخل من تكلفة سياسية وعسكرية، وقد أثبتت خبرة السنوات الماضية خطأ كثير من قرارات الإدارة الأمريكية بشأن معالجة الأوضاع في العراق بعد الاحتلال، إلى أن وصل الأمر إلى حد التساؤل حول مدي صواب قرار الغزو ذاته.⁽²⁷⁾ فكيف فشلت الولايات المتحدة في العراق؟ وما هي معايير هذا الفشل ودلالاته؟ أسئلة كثيرة باتت محل جدل ونقاش كبيرين داخل الولايات المتحدة وخارجها. ونظرة سريعة على الأوضاع في العراق تكشف عن حجم المأزق الذي تعانيه الولايات المتحدة هناك.

25- رنا أبو ظهر الرفاعي ومحمد قبيسي، مرجع سبق ذكره، ص252.

26- سعيد رفعت، "ما بعد الغزو الأمريكي للعراق"، مرجع سبق ذكره، ص7.

27- "هل فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في العراق"، افتتاحية مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات

السياسية والإستراتيجية للأهرام، على الموقع :

http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Archive/Index.asp?CurFN=efti0.htm&DID=8899 ، تاريخ

النشر : جويلية 2006 ، تاريخ الاطلاع 2011/10/20.

فعلى الصعيد الأمني، مازال العراق يتعثر في مستنقع من العنف وغياب الاستقرار، وذلك بالرغم من مرور ثمانية أعوام على الغزو. فقد أخذت عمليات العنف اتجاها خطيرا باندلاع موجة الصدام الطائفي، التي وصلت إلى حد الاقتتال على الهوية، الأمر الذي سمح بظهور العديد من فرق الموت التي تمارس عملياتها ضد المدنيين العراقيين. وحتى الآن، لم تتمكن قوات الأمن العراقية، بالرغم من عددها الكبير، من إحكام السيطرة عليها، أو التقليل من عملياتها.

ومما ضاعف من حالة العنف والفوضى في العراق، الدور الذي تقوم به بعض الميليشيات العسكرية التي تخضع لبعض الفصائل السياسية المشاركة في الحكومة العراقية، والتي تمارس أعمالها تحت غطاء سياسي يصعب التخلص منه، كقوات بدر، الذراع العسكرية للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي يترأسه عبد العزيز الحكيم، وجيش المهدي التابع للزعيم الشيعي مقتدى الصدر، فضلا عن قوات البشمركة الكردية. وتعد هذه الميليشيات أبعد ما تكون عن السيطرة الأمريكية، نظرا لارتباطها بأجندات أيديولوجية وسياسية يصعب تفكيكها أو التحكم في تداعياتها.

كما تكشف الصلابة التي تبديها المقاومة العراقية، منذ وقوع الغزو الأمريكي للعراق، عن مدى الخطأ الذي وقعت فيه الإدارة الأمريكية حين اعتقدت أن جنودها خرجوا في 'نزهة' عسكرية، سرعان ما تحولت إلى 'كابوس'، تحت وطأة المواجهات العنيفة مع فصائل المقاومة العراقية وغيرها من الجماعات المتشددة، التي تسعى لضرب الولايات المتحدة في أي مكان يحط فيه جنودها في العراق.

وكان القرار الأمريكي 'الخطئ' بحل الجيش العراقي، وتفكيكه، وفشل الجيش العراقي الجديد في السيطرة على زمام الأمور، أحد أهم الأسباب وراء تفاقم موجة العنف والقتل في العراق علي مدى السنوات الماضية، حيث تحولّ نفرٌ كبيرٌ من البعثيين السابقين إلى أعداء في مواجهة القوات الأمريكية بالعراق.⁽²⁸⁾

من جهة ثانية، أخفقت الولايات المتحدة في فهم الواقع السياسي العراقي بتركيبته المذهبية والطائفية، وهو ما انعكس سلبا على كثير من قراراتها السياسية هناك. في ظل هذا الفهم، لم يكن أمامها من سبيل سوى اللجوء إلى إستراتيجية 'المحاصرة' الطائفية كخيار وحيد لإقامة التوازنات السياسية في العراق الجديد، دون إدراكها بأن هاته الإستراتيجية ستفتح الباب أمام رفع وتيرة المشاحنات الطائفية بين مختلف الفصائل السياسية، خصوصا في ظل الميراث السلبي الطويل الذي خلفه ممارسات النظام العراقي السابق.⁽²⁹⁾

من جهة ثانية، لا تزال عمليات إعادة الإعمار تقف عند مراحلها الأولى، وكأن الغزو وقع بالأمس وليس قبل سبعة سنوات. ولا يزال المجتمع العراقي يعاني قصورا شديدا في بنيته التحتية، بما في ذلك الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والمأوى والغذاء ناهيك عن البطالة المتفشية في أوساط الشباب العراقي. ولا تزال محاولات إعادة الإعمار والبناء

²⁸- "هل فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في العراق"، مرجع سابق.

²⁹- محمد صادق إسماعيل، "مستقبل العراق"، مرجع سابق، ص254.

تعاني الانقطاع وعدم الاستمرار بسبب الفوضى و تزايد وتيرة العنف، وذلك بالرغم من مرور ثماني سنوات على إسقاط النظام العراقي السابق، وهو ما شكل دافعا رئيسيا لانخراط الكثيرين في أعمال العنف كرد فعل على الفشل في إعادة بناء ما دمرته الحرب على العراق.

حصاد ما سبق أن الولايات المتحدة واجهت في العراق واقعا مختلفا كلياً عما كانت تخطط له في دوائر البنتاغون وتأمله، عشية غزوها للعراق، واقعا يبين حجم الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية هناك طيلة السنوات الماضية، و يرسم فداحة الإخفاق الذي مُنيت به السياسة الأمريكية في المنطقة وحول العالم.

فعلى المستوى العراقي، فشلت الولايات المتحدة في تحويل العراق إلي نموذج للرخاء والديمقراطية، قد يحتذي به في المنطقة العربية، وذلك على عكس ما فعلت في اليابان وألمانيا قبل أكثر من نصف قرن، بل إنها فشلت في إدارة ابسط الأشياء كتسيير الحياة اليومية للعراقيين، بعد أن فقدت تعاطفهم وتأييدهم لها، كمكافأة على الإطاحة بنظامهم السابق.

وعلى المستوي منطقة الشرق الأوسط، دفعت السياسات الخاطئة للإدارة الأمريكية في العراق إلى تعاضم الدور الإيراني في هذا البلد، وبدت كما لو أنها قدمت العراق كهدية مجانية لغريمها في المنطقة. ولم يدر بخلد الإدارة الأمريكية أن سياساتها هذه من شأنها أن تفضي إلي تحول إيران إلى قوة إقليمية ، تسعى لملء الفراغ الاستراتيجي الذي أحدثته سقوط النظام العراقي السابق. وعلى عكس ما هو مفترض، لم تسعى الولايات المتحدة إلى محاصرة النفوذ الإيراني في العراق، بل سمحت له بالتمدد والتزايد، دون اكتراث بطبيعة الروابط الدينية والمذهبية والسياسية والتاريخية التي تجمع بين شعبي البلدين (إيران والعراق).⁽³⁰⁾

وقد أثار ذلك بدوره هواجس الدول الخليجية كالسعودية، الإمارات العربية و الأردن، التي يمتلك أغلبها ميراثا سلبيا في العلاقة مع طهران، من احتمالات انتقال النفوذ الإيراني إلى خارج حدود العراق، وتداعيات ذلك على أمن الخليج، خصوصا في ظل تقدم البرنامج النووي الإيراني.

وعلى المستوي العربي، لم تحقق الولايات المتحدة استعادة حقيقية من غزوها للعراق، الذي رآته طريقا لدعم الديمقراطية في العالم العربي، حيث جاءت النتائج عكسية، ولا يزال نموذجها لإقامة ديمقراطية حقيقية هناك يلقي صعوبات جمّة. كما لم تتجح الولايات المتحدة في كسب تعاطف الكثيرين في العالم العربي، وتراجعت صورتها التي راحت تعمل على تقديمها للعرب، بصفتها رمزا للحرية والدفاع عن حقوق الإنسان، إلى مجرد دولة محتلة تحاول تفكيك المنطقة وإعادة تركيبها وفق مصالحها.

³⁰ - "هل فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في العراق"، مرجع سابق.

وقد زاد من مثالب هذه الصورة ما يقع من القوات الأمريكية في العراق من فضائح أخلاقية وإنسانية، وذلك على غرار ما حدث في سجن أبو غريب ، أو ما حدث مؤخرا في مدينتي الحديثة والإسحافي.

أما على المستوى الدولي، فإنّ المأزق الأمريكي في العراق قد أثر سلبا على الوضع الاستراتيجي للولايات المتحدة ومكانتها، بوصفها القوة العظمى الأولى في العالم. وكان غزوها للعراق، ثم تورطها فيه على هذا النحو، سببا لفقدان الهيبة التي سعى المحافظون الجدد لتثبيتها واقعا في ميزان العلاقات الدولية، وأدخل الولايات المتحدة في دوامة أزمة مالية التي ظهرت بوادرها في أواخر سنوات عهدة بوش الابن و التي مازالت تبعاتها تلاحق إدارة أوباما الحالية.

وأمام هذا الوضع السيئ الذي تعيشه الولايات المتحدة في العراق، لم يكن أمام الكثيرين سوى الحديث عن فشل المشروع الأمريكي في العراق، وإخفاقه في تحقيق أهدافه التي سعى إليها طيلة الأعوام الماضية، خصوصا مع تزايد تكلفة وجودها هناك، وارتفاعها إلي مستويات قياسية، وصلت إلى ما يقرب من 4487 قتيل من القوات الأمريكية وفق لآخر أرقام وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، أما الكلفة المالية للحرب فقد قدّرت وحدة البحوث في الكونغرس الأمريكي، وهي هيئة بحثية مرموقة تتجاوز الأحزاب، أن تكون الولايات المتحدة قد أنفقت مع نهاية العام المالي 2011 مبلغا قدره 802 مليار دولار أمريكي على تمويل الحرب.⁽³¹⁾

وكخاتمة لهذا الفصل، فإننا نرى أن كل الظروف مهياً أمام الدور الإيراني و لاحقا للدور التركي، اللذان وجدا فراغا استراتيجيا في المنطقة العربية، فالولايات المتحدة الأمريكية قدّمت العراق لإيران على طبق من ذهب دون إدراك العواقب الوخيمة من المغامرة العسكرية التي قام بها مهندسو الحرب في الإدارة الأمريكية و بعض الدول العربية ، التي وفتت ضمنا مع العدوان ظنا منهم أن العراقيين سيفتحون لهم الأذرع للترحيب بهم، لكنهم اضطروا للتوقف أمام الضربات القوية التي تشنها المقاومة العراقية مدعومة في ذلك بالدعم المادي والمعنوي من طرف إيران التي شرعت في إكمال مشروعها الإقليمي في العراق، الحلقة الأولى من حلقات الامتداد الإيراني في المنطقة العربية وهذا ما سنحاول دراسته في المواضيع القادمة.

³¹ - حرب العراق بالأرقام، تلفزيون BBC ARABIC، عبر الموقع الإلكتروني http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/12/111215_iraq_war_figures.shtml ، تاريخ الإطلاع : 2011/12/26.

الفصل الثاني

طبيعة المشروع الإيراني
وأدواته

المبحث الأول: خلفية وأهداف المشروع الإيراني في الشرق الأوسط

رغم حرب الثماني سنوات التي خاضتها إيران مع جارتها العراق و التي أنتت على مجمل بُناها الاقتصادية و الاجتماعية، استطاعت إيران استعادة عافيتها و إعادة بناء نفسها في ظرف قصير لتخرج إلى محيطها الإقليمي بمشروع سياسي، يؤهلها لأن تكون قوة إقليمية لها كلمتها في مستقبل المنطقة، ولقد لعبَ التاريخ و الايدولوجيا دورا في صياغة معالم مشروعها الإستراتيجي.

المطلب الأول: التأثير التاريخي و الإيديولوجي على النظام

لا شك أن التاريخ الطويل للأمة الإيرانية قد ألقى بظلاله على إيران بوصفها دولة وهي تضع لنفسها نظاما جديدا يختلف عن طبيعة الأنظمة الأخرى الموجودة في منطقة الشرق الأوسط. هذا التاريخ الذي يرجع بدايته إلى سنة 2500 ق.م، قد شهد حالات ارتفعت فيها مكانتها بوصفها أمة عظيمة و قوية مثلما انتكست خلاله ولمرات عديدة، عندما كانت عرضة للسقوط تحت الهيمنة الأجنبية، الأمر الذي ولدَ لدى الإيرانيين شعورا بالفخر بالماضي المجيد وساعد في الوقت نفسه على تعزيز الشعور بالكرامة لديهم، نتيجة ارثهم الحضاري و التاريخي، الذي تشكلَ أساسا في عهد الإمبراطورية الإخمينية⁽³²⁾ ، التي حكمت بلاد فارس و جعلتها تعيش عصرها المزدهر الأول، حيث عرفت أقصى امتداد لها حتى الحدود الشمالية الغربية للهند و على أراضي أرمينيا و آسيا الوسطى و أجزاء من اليونان إلى تخوم الحبشة.

هذه الإمبراطورية كانت بمثابة الحافز المعنوي للإيرانيين لإعادة بناء قوميتهم الفارسية و صقلها بالأفكار التي جاءت بها الثورة الإسلامية و المتمثلة أساسا في فكر الخميني. هذا الفكر الذي يَظُلُّ حاكما لتوجهات النظام السياسي الإيراني على تَغْيِير رؤسائه و تعاقبهم على حِدِّ تعبير آية الله مكرم شيرازي، الموصوف بأنه أحد أكبر سبعة رجال دين في إيران أن "أهداف الجمهورية تظل هي أهداف الإمام آية الله الخميني، لكن وسائل تحقيقها يمكن أن تختلف " على أن مثل هذا التعميم يحتاج إلى بعض الضبط و التحديد أخذا في عين الاعتبار ثلاث ملاحظات أساسية :

الأولى : أن فكر الخميني قد مرَّ هو نفسه بأكثر من مرحلة من مراحل التطور، سواء قبل الثورة أو بعدها (حيث انتقل من تبني فكرة مجلس من الفقهاء المستشارين لمساعدة الحاكم على توفيق قوانينه مع أحكام الشريعة، إلى فكرة الحكومة الإسلامية التي يكون فيها الحاكم

³² -رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص54.

ونخبته من رجال الدين). وقد جاء الدستور الإيراني مُعبِّراً عن هذا الطور من أطوار فكره السياسي.

الثانية : أن فكر الخميني في تكوينه و تطوره تأثر بالسياق الاجتماعي، ويمكن أن نلمس ذلك في العلاقة الملتبسة بين القومية و الإسلام التي ميّزت هذا الفكر و التي بعض مصادرها من تاريخ بلاد فارس قبل ما دانت بالإسلام.

الثالثة : أن فكر الخميني لم يكن هو الوحيد الذي شكّل الأساس النظري للثورة الإسلامية وبنية النظام، بل هناك من يعتبر بعض الفقهاء مثل علي شريعتي مُنظر الثورة الأول، و هذا يعني أن أفكار الخميني تعايشت مع من سواها من أفكار سبقتها إلى الظهور أو تلتها، لكن مجموعة المواصفات التي تهيّأت للخميني جعلته يتحول إلى رمز الثورة الإسلامية و قادت إلى توحيده معها، من هذه المواصفات تاريخه السياسي في مقاومة النظام الملكي الاستبدادي و شخصيته الكاريزماتية و سلاسة خطابه السياسي .⁽³³⁾

المطلب الثاني: طبيعة المشروع الإيراني في الشرق الأوسط

لقد كان للتأثير الإيدولوجي الديني الذي تأجج بعد قيام الثورة، وزاده حماسا الحرب مع العراق ، قد أخذ يخفت بصورة تدريجية بعد وفاة آية الله الخميني، ليحلّ محله الحنين إلى المشاعر الفارسية، التي اتسمت وعلى مرّ التاريخ بالسعي إلى فرض الهيمنة الإيرانية إقليمياً، وكما أشرنا في السابق، فإن التأثير التاريخي على إيران قد أدى إلى صنع إستراتيجية ثقافية مستندة على ركيزة تاريخية قوية، تقوم في جوهرها على الاعتقاد بأن إيران تمتلك الأفضلية في قيادة الإقليم، يساعدها في ذلك موقعها الجغرافي و سعة مساحتها و تعداد سكانها الكبير، و يبدو أن إيران مازالت متمسكة بهذا الهدف، الذي لا يمكن تحقيقه من دون أن تكون لإيران القوة الكافية على انجاز ما تصبوا إليه .

و قد نعرّزُ هذا التصور من خلال المحاولات و المساعي الإيرانية الهادفة إلى إيجاد موقع قيادي لمنظومة إقليمية أمنية، كالمشروع الذي تقدم به الشاه عام 1975، و المتعلق بالتعاون العسكري مع دول الخليج بهدف حماية أطرافه، و فرض الهيمنة على مياه الخليج العربي، و المشروع الذي اقترحته إيران عام 1997، و المتضمن خلق إطار مؤسسي عسكري يجمعها بدول الخليج العربي عبر ترتيبات أمنية، أو معاهدة للدفاع المشترك أو حتى القيام بمناورات عسكرية مشتركة، أو دعواتها المتكررة الهادفة إلى تأسيس جبهة إسلامية تحت هيمنتها، و ليس تحت هيمنة العرب. وبالتوجه نفسه فإن لدى إيران الرغبة في (تأسيس اتحاد مضاد للإمبريالية على المستوى الإقليمي، من قبل الدول التي تعارض السياسات الغربية ولاسيما سياسات الولايات المتحدة). وهذه الرغبة تعني في فحواها إعداد ترتيبات أمنية جماعية بقيادة إيران، التي ستكون لديها - وفق رؤيتها - السلطة الوحيدة، التي لها القدرة على الحفاظ على السلم و الأمن و الاستقرار في المنطقة، من دون الحاجة إلى أي تدخل خارجي .

³³ - نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران و العلاقات العربية الإيرانية، ط2، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002، ص52.

إذا ، تاريخيا ، فإن المنظور الأمني الإيراني و ارتباطه بالحصول على القوة القصوى ربما ينبع من تبريرها بكرهية الأجانب، الأمر الذي كان قد وُلد لديها تصوّرًا بأنها دولة معزولة و مهمشة إقليميا بسبب ثقافتها فضلا عن الاختلافات الدينية (المذهبية) و اللغوية مع جيرانها العرب، بعدما كانت قد أرست ولأكثر من مرة دعائم إمبراطوريات عظمى هيمنت على أجزاء واسعة من الأمصار، و في مقدمتها ما بات يعرف في التاريخ المعاصر بالشرق الأوسط .⁽³⁴⁾

المبحث الثاني: أدوات المشروع الإيراني في الشرق الأوسط

من أجل بلورة تصوّرات النظام الإيراني لمشروعه الإقليمي، أنشئت إيران مجموعة من الأدوات و الوسائل، قصد ترجمة رؤيتها وطموحها إلى فعل على أرض الواقع، كي يساعدها على التعامل مع مختلف التطورات الإقليمية من جهة، و يجنبها أية مفاجئة من قبل منافسيها المحتملين أو المعارضين لمشروعها من جهة ثانية، ومن بين هاته الأدوات البرنامج النووي.

المطلب الأول: البرنامج النووي الإيراني

يركز النظام الإيراني في خطابه أنّ البرنامج النووي، هو مجرد وسيلة لتحقيق الرفاه الاقتصادي و التطور الطبي، لكنّه في واقع الأمر يرمي إلى أهداف بعيدة المدى تصبّ في نهاية المطاف إلى إعطاء إيران القوة القصوى تساعدها على التميز بها عن باقي جيرانها في المنطقة.

أ- جذور الطموحات النووية الإيرانية

ارتبطت مساعي الشاه محمد رضا بهلوي للحصول على التكنولوجيا النووية بعوامل متفاعلة عديدة، كانت تتصل بهدف إيران الطامح لتبوء مركز الدولة القائد في نطاقها الإقليمي⁽³⁵⁾، إضافة إلى بروز عناصر جديدة، شجعتة وقتئذ على ولوج ميدان التكنولوجيا النووية في فترة انتعاش اقتصادي مُنّت عن زيادة الموارد المالية للبلاد، بعد ارتفاع الأسعار في سوق النفط العالمية أوائل السبعينيات .

وقد عبرت رغبة الشاه القديمة في فرض هيمنته على منطقة الخليج عن ذاتها في سعيه للحصول على هذه التكنولوجيا، خاصة و أنّ دوافع أية دولة للحصول على السلاح النووي هي دوافع متشابهة منها ما هو دفاعي ومنها ما هو اقتصادي و منها ما يتعلق بالسياسة الخارجية، يضاف إلى ذلك شعور بعض الدول أنّها لا تستطيع الاعتماد على

³⁴- رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط مرجع سابق ، ص60.

³⁵- سعد البزاز، أسرار ما بعد حرب الخليج الثانية، ط1، بيروت: دار السلام للنشر و التوزيع، 1994 ، ص571.

الحلفاء والأصدقاء لمساعدتها و الاستجابة لخططها العسكرية و أهدافها الإقليمية كاملة، ولذلك كانت تنزع نحو الخيار النووي المستقل .

ومن هذا المنطق، بدأ الشاه متحمسا للبحث عن فرص لبناء قاعدة للتكنولوجية النووية توفر إمكانية امتلاك أسلحة نووية في مدى كان مفترضا له أن لا يتجاوز سنة 1990⁽³⁶⁾ ، أي (بعد إحدى عشرة سنة من سقوط حكمه و بعد عشر سنوات من اندلاع الحرب مع العراق).

وكان لدى الشاه سبب مُعلن يعتمد عليه في تعامله مع الغرب لترويج محاولاته الحصول على التكنولوجيا النووية، وهو سبب يتعلق بمجاورة إيران للاتحاد السوفيتي، مهما جرت تقوية طهران فإنها لن تستطيع صد هجوم السوفيتي مفترض، ولذلك كان لا بد من الحصول على رادع نووي مستقل، مع أنه من الصعب الاستنتاج أن قوة نووية صغيرة في إيران، أو سواها سيكون لها تأثير رادع على قوة عظمى، وقد يكون لها تأثير استفزازي محدود، ولذلك فإن قوة رمزية في إيران لم تكن لتستطيع تغيير موازين القوى في مواجهة دولة عظمى⁽³⁷⁾، وهو الأمر الذي يؤكد الاستنتاج القائل بأن تأثير أي سلاح نووي إيراني مهما كان محدودا، سينعكس بالدرجة الأولى على جيران إيران الآخرين تجاه إعادة تنظيم العلاقات على أساس التخويف وبما يُمكن إيران من الوصول إلى أهدافها الإقليمية.

من بين العوامل الأخرى التي دفعت الشاه إلى بناء البرنامج النووي في إيران، هو طموحه في لعب دور مسيطر في منطقة الخليج بشكل مشابه للدور الذي لعبته بريطانيا في بداية القرن العشرين، تجلّى ذلك في التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة و مثالها البحرين، واحتلال ثلاث جزر في الخليج هي طنّب الكبرى و طنّب الصغرى، أبو موسى في 1971/11/30⁽³⁸⁾.

إضافة إلى العوامل الذاتية التي تتعلق بالمنحى العام لتوجهات الشاه داخل إيران، هي الطريقة التي سعى بها لتقديم صورته للعالم كداعية لبناء دولة عصرية جديدة، لذلك كان السعي لامتلاك التكنولوجيا النووية مسعى منسجم مع دعواته لتحقيق تطور علمي شامل، وأمرا يُدعم سياسته و برامجها في مجالات التنمية المادية لإيران بشكل يتوافق مع العناوين الكبيرة لمساعيه في بناء صناعة متطورة و تحقيق نهضة علمية، لذلك استخدم هذا العامل لتبرير جانب من حماسه لامتلاك التكنولوجيا النووية كجزء من خطة طموحة لبناء دولة عصرية متطورة.

ب- الأهداف الإيرانية من البرنامج النووي

³⁶- François géré, *P'Iran et le nucléaire*, www.diploweb.com? Consulté le :10/05/2011.

³⁷- سعد البزاز، أسرار ما بعد حرب الخليج الثانية، مرجع سابق، ص572.

³⁸- نفس المرجع، ص581.

في سنة 1988 أعلن الرئيس الإيراني الأسبق "هاشمي رافسنجاني" أن إيران لا تستطيع تجاهل العنصر النووي في العالم الحديث، ويعتبر هذا التصريح و غيره من التصريحات الأخرى للمسؤولين الإيرانيين، سواء من المحافظين أو الإصلاحيين على مدى الاهتمام الرسمي بالبرامج و الأنشطة النووية، فقد حرصت الحكومات الإيرانية المتعاقبة، منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي إلى يومنا هذا، على التأكيد دوماً بأن إيران تسعى للحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، و هي تريد بذلك تأمين ما نسبته 20% من الطاقة الكهربائية، في حين تعمل على توفير احتياطها من النفط و الغاز الطبيعي لتوجيهه نحو التصدير، بهدف الحصول على رؤوس أموال. فأيران ترى بأن التنمية الاقتصادية حقها المشروع و القانوني، ولن تحرم نفسها من التكنولوجيا النووية المستخدمة في الأغراض السلمية للتطور و التنمية في البلاد.

إلا أن المعارضين و المنتقدين لهذا البرنامج ، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً ، يرون أن الهدف هو أكبر من ذلك و يمكن رده للأسباب التالية⁽³⁹⁾ :

1- الهاجس الأمني : بحكم موقع إيران الجغرافي في بيئة شديدة الاضطرابات و كثيرة النزاعات، زاد من حجم مخاوف إيران ودفع النظام الديني إلى تأمين بلاده وحماية مصالحها و أهدافها القومية بكافة الوسائل، بما فيها العسكرية التقليدية و الغير التقليدية (كيميائية، بيولوجية و نووية)، كما أن احتمال أن تكون إيران الهدف القادم بعد احتلال العراق وأفغانستان في ظل الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، والتي تأسست على خلفية أحداث 11 سبتمبر 2001 ليس من خلال عدها إحدى الدول المراقبة فحسب، وإنما من خلال وضعها الجيوإستراتيجي الحالي في بيئتها الإقليمية، حيث أصبحت بين فكي كماشة تحكم قبضتها القوات الأمريكية الكثيفة الانتشار والتسلح.⁽⁴⁰⁾

هذا التهديد الأمريكي زاد من رغبة إيران و حاجتها الماسة لاكتساب أسلحة الدمار الشامل و الصواريخ الباليستية، بهدف سدّ النقص الذي تعاني منه قدراتها العسكرية و الردعية احتذاءً بتجربة كوريا الشمالية الناجحة في التعامل مع الولايات المتحدة، عندما أعلنت رسمياً امتلاكها أسلحة نووية في 2007، و قامت بتفجيرات تجريبية تحت الأرض وبالتالي وضعت واشنطن أمام الأمر الواقع، ومن هنا تأتي فائدة الأسلحة النووية باعتبارها أداة المساومة الصحيحة في مواجهة التهديدات .

2- الطموح الإقليمي: بالإضافة إلى عامل الردع في الإستراتيجية الإيرانية، هناك أيضاً دافع الطموح الإقليمي و تعزيز المكانة، إذ أنه من البديهي أن اكتساب الأسلحة الإستراتيجية غير التقليدية، بما فيها السلاح النووي يزيد من قوة الدولة ويعطيها هبة سياسية و مكانة معتبرة بين الدول الأخرى، فأيران دولة ذات رسالة و صاحبة مشروع

³⁹- إبراهيم محمد العناني و آخرون، الخيار النووي في الشرق الأوسط، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص461.

⁴⁰- رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص87.

قومي لأنها دولة قومية قبل نشوء الثورة الإسلامية، وبالتالي فهي تتطلع للعب دور قيادي و ريادي في المنطقة العربية، التي تعرف فراغا في القوى نشأ من انسحاب مصر من دورها في قيادة المنطقة منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد في سنة 1973. وإيران تتقدم لملء هذا الفراغ يساعدها في ذلك دورها الفعال في الصراع العربي- الإسرائيلي بتحالفها الاستراتيجي مع سوريا و دعمها لحركات المقاومة في لبنان و فلسطين.

3- و لكونها دولة إسلامية فهي تضطلع بمسؤوليات تجاه الأماكن المقدسة في العالم الإسلامي، مثل القدس في فلسطين، النجف و كربلاء في العراق، و امتلاكها لأسلحة النووية سيكون له تأثير عميق على المستوى الإقليمي و يزيد من التفاف الشعوب الإسلامية حول مشروعها على مستوى الشارع العربي و الإسلامي على حد سواء، في ظل تراجع الأداء الرسمي العربي تجاه قضايا شعوبهم الجوهرية وفي مقدمتهم القضية الفلسطينية واحتلال العراق.⁽⁴¹⁾

و عليه فإن جميع هاته الأسباب تؤكد حقيقة واحدة، المتمثلة في الرغبة الشديدة للنظام الإيراني و نخبته الدينية الحاكمة، للذهاب إلى أبعد الحدود في برنامج النووي، كأداة لتكريس مشروعه و طموحه الإقليمي يساعده في ذلك الأداة الثانية وهي الارتباطات المذهبية و الانتشار الكثيف للشيعنة داخل بعض دول الجوار كالعراق .

المطلب الثاني: الانتشار الشيعي في المنطقة

استخدمت إيران ورقة الارتباطات و الامتدادات الطائفية للشيعنة في بسط نفوذها و تقوية موقعها في الشرق الأوسط، كما أتاح لها الاحتلال الأمريكي للعراق و سقوط نظام صدام هاشميا كبيرا للمناورة هناك ، من خلال عدة سياسات و استراتيجيات قصد زيادة نفوذها في هذا البلد.

أ- النفوذ الإيراني في العراق

لم يتوقف النفوذ الإيراني في العراق عند مجرد لعب دور الشاهد على التوازنات السياسية و الطائفية في العراق الجديد، وإنما تعداه كي يمارس دورا مؤثرا في صياغة هذه التوازنات، بشكل يضمن لطهران البقاء على طاولة التأثير في الشأن العراقي الداخلي .

وقد نجحت إيران، حتى الآن، في توظيف الورقة العراقية في إدارة شؤونها الإقليمية والدولية، مما دفع بالكثير من القوى الإقليمية في المنطقة للتعبير عن قلقها إزاء تزايد النفوذ الإيراني في العراق. ولم يكن غريبا أن تضطر الولايات المتحدة إلى القبول بالحوار

⁴¹ - كريمه سونه، الملف النووي الإيراني "نموذج إدارة أزمة"، مذكرة لنيل شهادة الدراسات العليا المتخصصة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2006، ص16.

مع إيران، عدوها التقليدي في المنطقة، للمساعدة في إدارة الشأن العراقي على نحو يسهل مهام القوات الأمريكية هناك.

1- الدور الإقليمي لإيران :

كان للغزو الأمريكي للعراق في 2003، و سقوط النظام العراقي البعثي، قد قدما خدمات جلية لإيران التي قارعت هذا النظام ثماني سنوات من دون أن تززع أركانه⁽⁴²⁾، وأتاح لإيران فرصاً للظهور بمظهر الدولة الإقليمية الأولى في تلك المنطقة، ويبرز الآن، بعد احتلال العراق، طوراً جديداً من أطوار الدور الإقليمي الإيراني، فتدمير واحتلال القوة الإقليمية الوحيدة القادرة مباشرة على لجم إيران أوجد فرصاً شتى لهاته الأخيرة، كي تقوم بدورها في تجسيد مشروعها على النحو الذي تراه.⁽⁴³⁾

ولا يتوقف الطموح الإيراني في العراق عند مجرد حدود هذا الأخير، بل قد يتعدى الأمر، ويصل إلى ما هو أبعد. فقد أتاح الفراغ الناجم عن إطاحة الولايات المتحدة بصدام حسين لإيران بأن تبدي مطامحها الخاصة بالهيمنة الإقليمية. ففي نظر الإيرانيين لا يمكن أن يكون للمنطقة استقرار وأمن بغياب إيران وجميع الأمم تحتاج وجودها، بمن في ذلك الأمريكيون.⁽⁴⁴⁾ فبعد سنوات من تقديم المصالح الإسلامية الغامضة على المصالح الوطنية، بدأ المحافظون في إيران باستخدام تلك الطريقة التي سبق أن استخدمها محمد رضا شاه قبل ثلاثة عقود، وهي أن تلعب إيران دور الشرطي في منطقة الخليج.

في الوقت نفسه، تنظر إيران بعين الفلق تجاه إسرائيل لذا، فهي ترغب في تقوية حضورها الإقليمي كورقة ضغط في وجه إسرائيل، خصوصا بعد وصول المحافظين لسدة الحكم في إيران بأجندتهم المتشددة.

2- الهلال الشيعي:

عندما غزت الولايات المتحدة العراق في مارس 2003، كانت على ثقة بأن بمقدورها أن تقيم في بغداد نظاما علمانيا مواليا لأمريكا على نحو ما فعلت في أفغانستان قبل عامين. ولكن ثبت بعد مرور أكثر من ثماني سنوات على الغزو، أن هذه الآمال لم تكن سوى سراب. فشيعة العراق حققوا مكاسب مهمة في الخريطة السياسية العراقية. ومن المؤكد أن أي حكومة عراقية مقبلة لن تخلو من العنصر الشيعي وبقوة، لذا، سوف تتبثق في بغداد حكومة تشبه مثيلتها في جارتها- إيران - أكثر مما تشبه الحكومة الأفغانية، ولقد أثار شبح

⁴² - بومينجل، شفيح، "خلفيات المواقف الإيرانية تجاه العراق المحتل : محاولة لفهم الدوافع"، مجلة المستقبل العربي، العدد 316، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 64.

⁴³ - خليل العناني، خليل، "النفوذ الإيراني في العراق"، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية للأهرام، جويلية 2006، ص 110.

⁴⁴ - Karim Sadjadpour, **Iran's regional ambitions**, bitterlemons-international, at www.Bitterlemons-international.org/previous.php?opt=1&id=56#229#229, seen in 25/10/2011.

صعود الشيعة إلى السلطة أفكاراً، مفادها أن تحالفاً قيد التكوين سوف يضم أنظمة يسيطر فيها الشيعة في إيران، والعراق، وسوريا، ولبنان. و رأى بعض الزعماء العرب أن صعود مثل هذا "الهلال الشيعي"⁽⁴⁵⁾ يمكن أن يغير المشهد السياسي في الشرق الأوسط. وهذا ما يعكس تخوف الدول العربية من خطر ازدياد نفوذها في المنطقة.

ب- التحرك الإيراني في العراق :

تتبع إيران إستراتيجية واضحة للتحرك في الداخل العراقي، وتتبع هذه الإستراتيجية من طبيعة المصالح الإيرانية في العراق، والتي تتمثل بالأساس في الحيلولة دون ظهور عراق جديد قد يشكل تهديداً سياسياً أو عسكرياً أو إيدولوجياً لطهران، سواء كان ذلك من خلال إخفاقه (العراق) كالسقوط في حرب أهلية أو استقلال أحد أقاليمه (كما يُروَّجُ في كردستان)، أو من خلال نجاحه و ظهوره كديمقراطية بديلة أو نموذج ديني قد يَشُدُّ الإيرانيين إليه، وتتكون هاته الإستراتيجية من ثلاثة أبعاد وهي :

أ- التشجيع على ديمقراطية الانتخابات وذلك كوسيلة لإنتاج الحكم الشيعي.

ب- الترويج لإيجاد درجة من الفوضى "سهلة الانقياد"، أي إحداث اضطراب مُطوَّل ولكن من السهل السيطرة عليه.

ج- تكوين شبكة واسعة من الفاعلين العراقيين المتنوعين .

و قد حاولت إيران من خلال هاته الإستراتيجية، الحفاظ على الأوضاع في العراق، ولكن بطريقتها الخاصة، وقد أطلق البعض على هاته الإستراتيجية اسم "الفوضى المسيطر عليها"، أي إشاعة نوع من الفوضى القابلة للسيطرة عليها في الأمد القصير في العراق، قد تُعدُّ السبيل الأمثل لتحقيق المصالح الإيرانية في العراق. بمعنى أن إيران تريد أن تكون هي مُسيرة الفوضى التي يمكن السيطرة عليها في العراق، وهي معادلة صعبة تحتاج إلى قدر كبير من التوازن الدقيق. فمن جهة، تحاول إيران إبقاء الولايات المتحدة منشغلة في العراق، ولكنها في الوقت نفسه لا تضمن أن تؤدي مثل هذه الفوضى في العراق إلى انفلات حقيقي يهدد الجوار الإيراني .

فطيلة الأعوام الماضية نجحت إيران في أن يكون لها موطئ قدم في الداخل العراقي، وذلك بشكل قد يصعب الإمام به أو الإمساك بتفاصيله بحيث يمكن إدانتها عليه، على الأقل حتى الآن. وقد تنوعت أساليب التحرك الإيراني في العراق ما بين النشاط

⁴⁵- يحي عبد المبدي، إيران هاجس العرب في واشنطن، على الموقع:

<http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=579>، تاريخ الاطلاع : 2011/02/20.

الإستخباراتي والعمل العسكري، والتأييد السياسي للقيادات الشيعية، أما الأداة الثالثة فتكمن في نسج مجموعة من التحالفات الإقليمية مع بعض الدول في المنطقة و حركات المقاومة ضد إسرائيل وهذا ما سنراه في المبحث القادم.⁽⁴⁶⁾

المبحث الثالث: التحالفات الإقليمية و الدولية لتنفيذ المشروع الإيراني

تقدّم البرنامج النووي و ازدياد النفوذ الإيراني في العراق جعل الأمريكيين ومن ورائهم الإسرائيليين و بعض الدول العربية تبدي تخوفها من تعاضم هذا الدور، وتعالّت تهديدات أمريكية و أخرى إسرائيلية بضرورة شن ضربة عسكرية على إيران، خاصة أثناء حكم بوش الابن و إدارته المتكونة من المحافظين الجدد، في هذا الظرف، لجأت إيران إلى خلق شبكة من التحالفات الإقليمية و الدولية تكون بمثابة خطوط دفاعية أمامية في حال تعرضها لأي عدوان.

المطلب الأول: التحالفات الإقليمية

في ظل التحولات الإقليمية التي شهدتها المنطقة بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وابتداء بما أعلنته الو.م.أ بشأن مشروع الشرق الأوسط الكبير، شهدت السياسة الخارجية الإيرانية بناء عدة تحالفات إقليمية للتعامل مع هذا الواقع الجديد الذي يستهدف إعادة ترتيب المنطقة من خلال مجموعة من الشركاء الإقليميين الذي تتقاسم معهم طهران نفس التهديدات.

و تنطلق الرؤية الإيرانية لبناء تحالفات إقليمية من أمرين مهمين ، أولهما : قناعة صانعي القرار في طهران بأن الأوضاع الإقليمية الراهنة لا يمكن التصدي لها من خلال دعم الجبهة الداخلية فحسب، وإنما تتطلب تحالفات إقليمية وبخاصة مع الأطراف التي تواجه التحديات ذاتها، وثانيهما: على الرغم من دور الأيديولوجية الواضحة في سياسة إيران الخارجية، إلى أن بناء التحالفات أظهر تغلب عامل المصلحة على تلك الأيديولوجية وهو ما اتضح من دعم إيران الشيعية لحماس السنية، فضلاً عن العلاقات الوثيقة بين طهران ودمشق بالرغم من التباين بين طبيعة النظام السياسي الإيراني و نظيره السوري.⁽⁴⁷⁾

طبيعة التحالفات الإيرانية تعكس البرجماتية التي كثيراً ما ميّزت السياسة الخارجية الإيرانية، إذ تعكس تصوّر طهران لدورها الإقليمي، حيث أنها دائماً تنتظر إلى تمييزها الحضاري و اللغوي و الثقافي كدعائم تؤهلها للاضطلاع بهذا الدور، فضلاً عن موقعها المهم الذي تحتله على رأس الخليج و يمكنها من التحكم في عصب إقتصادات دول المنطقة و هي الطاقة. بالإضافة إلى قدرتها التسليحية الجيدة، و نظراً لهذا الوضع الإقليمي الجديد، اتجهت إيران لبناء شبكة تحالفات إقليمية يمكن عرضها على النحو التالي :

46 - خليل العناني، "النفوذ الإيراني في العراق"، مرجع سابق، ص110.

47 - نفس المرجع.

أ- إيران و حزب الله

تمثل الأزمة اللبنانية (جويلية 2006) جبهة أخرى لتزايد النفوذ الإيراني⁽⁴⁸⁾، حيث هاجم حزب الله إسرائيل واختطف جنديين إسرائيليين، فردت إسرائيل بالتوغل داخل الأراضي اللبنانية، نتج عنه استمرار الحرب لمدة شهر أطلق خلالها حزب الله 4000 صاروخ وسيطر بصورة واضحة على الجنوب. مدّت إيران خلالها حزب الله بأسلحة متطورة وبالتدريب وأرسلت الخبراء إلى لبنان. فحسب المسؤولين الأمريكيين والإسرائيليين فإن إيران قد دعمت حزب الله بآلاف الصواريخ ابتداء بالصواريخ البسيطة قصيرة المدى (الكاتيوشا)، إلى الأسلحة الأكثر تطور و تعقيدا (صواريخ طويلة المدى) مثل التي تم بها إغراق السفينة الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلي.⁽⁴⁹⁾

ولقد أظهرت الحرب على لبنان مدى أهمية إيران في الحسابات الإقليمية نتيجة لتغلغلها الكبير في المنطقة العربية، و لعبها لأدوار مهمة كانت لوقت قريب حكراً على القوى العربية التقليدية (مصر، السعودية)، التي ما فتئت تجد نفسها تبتعد عن قضايا المنطقة المصيرية (دعم المقاومة) وعن الشارع العربي الراض للسياسات الأمريكية عليه، لهذا استطاع حزب الله ومن ورائه إيران جلب تأييد الشارع العربي المستاء من أداء أنظمتها من جهة ومن إفشال المخطط الأمريكي، الساعي لعزل إيران و تجاهلها لأجل احتوائها تمهيدا لشن حرب عليها من جهة أخرى .

كما دعمت الحرب جويلية 2006، من الروابط التي تتزايد بين طهران وحركات المقاومة العربية في لبنان وفلسطين، وفتحت طهران نافذة لظهور مؤشرات تُفيد بأنها تستطيع تنشيط هذه الورقة في العراق، لذلك كانت هناك مصالح أمريكية وغربية، لإفساح الوقت لإسرائيل لدحر المقاومة الإسلامية في لبنان، خوفاً من أنها قد تتحول إلى مرشد لكافة القوى الأخرى، سلبا أو إيجابا. ممّا سيسحب هذا المعنى من الرصيد العربي ليضاعف من ملامح النفوذ الإيراني في المنطقة، لاسيما أن هناك محاولات دعوية لتوسيع نطاقه، وهو ما يؤدي إلى إيقاظ الشارع العربي لصالح مزيد من التفاعل مع الطروحات الإيرانية التي تنطوي على رغبة في خلق مواجهة مصيرية مع إسرائيل، تلعب فيها طهران، حسب تصريحات وتعليقات الرئيس أحمدى نجاد، دورا فاعلا سيرخى بظلاله على أدوار القوى العربية التقليدية.⁽⁵⁰⁾

48 - باري روبين، صعود إيران كقوة إقليمية، ترجمة: علي عمرو جمال، قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، على الموقع: <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RE2D4.HTM>، تاريخ الاطلاع 2011/01/15.

49 - Jim Sciutto, new Middle East power, at the website

<http://www.abcnews.go.com/GMA/Mideast/story?id=2276859&page=>, seen in 10/08/2011.

50 - أشرف كشك، "التحالفات الإقليمية لإيران... السياسة تتجاوز الأيدولوجيا"، مرجع سابق، ص 117.

و بصرف النظر عن نتيجة الحرب الإسرائيلية على لبنان، فايران حققت مجموعة من المكاسب العاجلة والمؤجلة، أهمها انكشاف قدرات الردع الإسرائيلية، فالاهتزاز والإخفاق الذي بدت عليه أثناء الحرب، جرّاء تعرضها لضربات واختراقات من قبل أسلحة حزب الله، يؤكد عدم صعوبة إلحاق الهزيمة بها حالة دخولها في مواجهة مع قوات نظامية، وأن ما يتردد عن قوتها التدميرية، له حدود على الأرض ويمكن كبحه بوسائل قتالية مضادة.

ب- العلاقات الإيرانية - السورية:

تتطرق رؤية إيران لعلاقتها مع سوريا من أمرين ، أولهما: قناعة إيران بأن الرؤية الأمريكية للمنطقة لا يمكن أن تجد طريقها إلى الواقع مادامت هناك مناوأة أو ممانعة إيرانية - سورية. من ناحية أخرى، تدرك إيران أن تحالفها مع سوريا - بالإضافة إلى الجماعات الفلسطينية و حزب الله- يشكل جبهة موحدة ضد السياسات الإسرائيلية في المنطقة التي تدعمها بالطبع الو.م.أ ، وهذا الإدراك له ما يؤيده في الواقع إذا ما أخذنا في الاعتبار القدرات العسكرية الإيرانية، مضافا إليها التسلح السوري، حيث تشير التقارير العسكرية إلى أن إيران تحتل المرتبة الخامسة في الشرق الأوسط على صعيد متوسط الإنفاق الدفاعي للفرد الواحد، ويستحوذ الإنفاق القومي العسكري لإيران على ما نسبته 55،76 بالمائة من إجمالي الإنفاق. بالإضافة إلى التطور النوعي في التسليح الإيراني⁽⁵¹⁾.

من ناحية أخرى، تشير التقارير معهد الدراسات الإستراتيجية في لندن إلى أن سوريا تمتلك نظام فعالا للدفاع الجوي، فضلا عن عقد دمشق صفقة تسلح خلال زيارة بشار الأسد لروسيا في الفترة من 24 إلى 27 يناير 2005، و أثير خلالها أن سوريا و روسيا سوف تعقدان صفقة عسكرية تبيع بمقتضاها روسيا لسوريا صواريخ متطورة للغاية معروفة باسم "أس آي 18" و هو ما لم تنفيه سوريا.⁽⁵²⁾

أما المنطلق الثاني للتقارب بين الدولتين، فهو وجود ما يشبه إجماعا دوليا على عزلهما. حيث تضاعف دور الشريك الأوروبي لكل منهما.

وثمة مؤشرات عديدة على هذا التحالف السوري- الإيراني ، منها على سبيل المثال :

1- إدراك إيران للأهمية الإستراتيجية البالغة لتعزيز تعاونها مع سوريا، حيث يتبادل البلدان الزيارات الرسمية مرة كل سنة تقريبا وهو ما اعتبر تكريسا للمحور الإيراني- السوري، وإعطائه الصبغة الرسمية وبداية التنفيذ لما بات يعتبر اتفاقية دفاع مشترك بين طهران ودمشق. وعلى الرغم من أن هذا التحالف بدأ تكتيكيا وليس ميثاقا استراتيجيا، إلا أنه اتخذ بعدين مهمين، أولهما: تشكيل ما سماه الجانبان جبهة موحدة لمواجهة التحديات خلال عام 2005، حيث اتفق الجانبان على ما يلي:

⁵¹ - أشرف كشك، "التحالفات الإقليمية لإيران... السياسة تتجاوز الايدولوجيا"، مرجع سابق، ص117.

⁵² - Jim Sciutto, op.cit.

أ- اعتبار إي اعتداء على دولة هو اعتداء على الأخرى.

ب- التزام إيران بتقديم الدعم لسوريا في حالة تعرضها لأي اعتداء.

ج- زيادة قيمة التبادل التجاري بين الجانبين.

د- التعاون العسكري بين الجانبين.

وتعكس جوانب هذا الاتفاق درجة عالية من التنسيق ، حيث عبّر عن هذا وزير الدفاع الإيراني شمخاني بالقول " سوريا عمق استراتيجي لإيران، وهي جزء من الأمن القومي للجمهورية الإيرانية في المنطقة " (53).

أما البعد الثاني، فهو البعد التجاري، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين يبلغ نحو 150 مليون دولار، معظمه صادرات إيرانية لسوريا، كما ازدادت الاستثمارات الإيرانية في سوريا لتصل إلى 750 مليون دولار. كما تجني سوريا عائدات تبلغ 100 مليون دولار من السياحة الدينية الإيرانية، حيث يصل عدد الزوار الإيرانيين إلى نحو 250 ألف زائر سنويا. (54)

ومما سبق، يمكن القول أن دمشق تشكل بالنسبة إلى طهران نافذة على الخليج والدول العربية والصراع العربي -الإسرائيلي، بينما تُوقّر طهران لدمشق عمقا استراتيجيا بديلا للعمق العربي الذي بدأ في التراجع بعد الوجود الأمريكي المباشر في المنطقة، كذلك تُوقّر طهران لدمشق ظهر أمان اقتصاديا في حال فرض حصار اقتصادي عليها.

ج- إيران وحماس:

على الرغم من الاختلاف الإيديولوجي بينهما - حيث إيران "شيعية" بينما حماس "سنية"- إلا أن فوز الأخيرة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ومن تم تشكيلها الحكومة، جاء في ظل ظروف وتحديات كبيرة بالنسبة لطهران، حيث تتنامى الضغوط الدولية عليها بسبب ملفها النووي، فضلا عن الوجود الأمريكي المكثف في المناطق التي تحيط بها، و هو الأمر الذي حتم على صانع القرار الإيراني أن يُنحى الأيديولوجية جانبا لتتغلب لغة المصالح، وقد تمثل هذا التقارب في زيارة خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي للحركة الذي يتخذ من سوريا مقرا له، لطهران مرتين خلال الأشهر الثلاثة الأولى في منتصف

53- أشرف كشك، "التحالفات الإقليمية لإيران... السياسة تتجاوز الايديولوجيا"، مرجع سابق، ص117.

54- Roger Owen, **State, Power and politics in the making of the modern Middle East**, New York: Routledge, 3th edn, 2006, p227.

ديسمبر 2005 والثانية في فبراير 2006 ، ويعكس هذا التقارب- وفقا للرؤية الإيرانية- عددا من الدلالات:

1- تعتبر إيران أن التحالف مع حماس هو ورقة جديدة بحكم التوجهات الإسلامية المشتركة من ناحية، و الموقف المشترك من الدور الأمريكي في المنطقة من ناحية أخرى، و بصفة خاصة تجاه الطرفين. فحماس تصنفها الدوائر الأمريكية بأنها "حركة إرهابية". أما إيران، فهي ضمن "محور الشر"، و بالتالي فإن التحالف بين الجانبين أضحي ضرورة⁽⁵⁵⁾.

2- فوز حماس يخدم التوجهات الإيرانية التي تقوم على الإسلام السياسي، حيث أصبح للتوجه السياسي الإسلامي حضور لافت ينافس الأنظمة القائمة، و تُعد حماس حلقة جديدة من حلقات التشكيل الإسلامي السياسي، و بالتالي فإن دورها الجيوستراتيجي يكمن في تواصلها مع مختلف القوى الممثلة للتوجه الإسلامي، و من ثم فإنه يمكن لإيران -الدولة الإسلامية التي ترفض التسوية مع إسرائيل، و تتدد بممارساتها و تساند حماس، و تتبنى أيديولوجية إسلامية مفادها حماية المستضعفين و الدفاع عن القضايا الإسلامية- أن تتزعم هذا المد الإسلامي و تستثمره في تحقيق مصالحها، و لا سيما على صعيد المواجهة مع الولايات المتحدة.

2- تأكيد المسؤولين في إيران على دعم حماس حتى تستطيع مواجهة العزلة الاقتصادية والسياسية من جانب إسرائيل و الولايات المتحدة و أوروبا، و هو ما عكسه تصريح المرشد الأعلى "بأن طهران لن تترك حماس و حدها في مواجهة إسرائيل و أمريكا"⁽⁵⁶⁾

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن التصريحات الإيرانية قد شهدت مؤازرة عالية للقضية الفلسطينية لم تشهدها من قبل في هذا الشأن ، حيث دعا المرشد الأعلى الدول الإسلامية إلى مساعدة الحركة للخروج من المأزق المالي، "ووضع خطة تمكن جميع المسلمين من تقديم مساعدة مالية سنوية للفلسطينيين". والجدير بالذكر أن إيران قد استضافت مؤتمرا لدعم الانتفاضة الفلسطينية خلال شهر ابريل 2006 وقدمت خلاله دعما بقيمة 100 مليون دولار لحماس، ودعا المرشد الأعلى للثورة الإيرانية خلال المؤتمر دول العالم الإسلامي لاعتبار " فلسطين قضيتها الأولى" ، كما أعلنت إيران تقديم معونات أخرى للاستخدامات المتنوعة الصحية و البلدية و الخدمية، فضلا عن عقد اتفاقيات توأمة مع خمس مدن فلسطينية، هي : نابلس و جنين و الخليل و طولكرم و غزة.⁽⁵⁷⁾

⁵⁵ - Trita Parsi and Reza Marashi, " Arab Spring Seen from Tehran", Cairo Review, 02/ 2011, p 109.

⁵⁶ - Ibid, p.18.

⁵⁷ - أشرف كشك، "التحالفات الإقليمية لإيران... السياسة تتجاوز الأيديولوجيا"، مرجع سابق، ص118.

المطلب الثاني: التحالفات الدولية

تقوم إستراتيجية إيران في هذا الإطار على البحث الحلفاء و التقرب من بعض الأطراف التي يُعتدُّ بها، و التي يمكن أن تعتمد عليها بشكل أو بآخر في الفترة المقبلة في مواجهتها مع الولايات المتحدة و إسرائيل، و مع ذلك من خلال الارتباط معها باتفاقيات اقتصادية يكون من شأنها رفع تكلفة توجيه ضربة عسكرية أو فرض حصار اقتصادي على إيران بالنسبة لهذه الدول المرتبطة مع إيران بروابط اقتصادية، و التي ستكون مضطرة للدفاع عن مصالحها الاقتصادية مع إيران.

أ- العلاقات الإيرانية الصينية

و قد بدأت إيران على إرساء قواعد هذه الإستراتيجية من خلال استغلال حاجة بعض الدول لها، خاصة في مجالي النفط و الغاز، و من أشهر الأمثلة الدالة على تطبيق إيران لهذه الإستراتيجية هو النموذج الصيني، حيث تُعدُّ إيران حالياً ثاني أكبر مصدر للنفط إلى الصين. و تُؤمّن طهران 14% من النفط الصيني المستورد من الخارج 11% من الغاز المستورد، و هناك الآن نحو مائة مشروع إيراني- صيني مشترك، كما أن الصينيين منخرطون في مشروعات إنشائية ضخمة في إيران أبرزها تنفيذ شركة نورينكو التابعة للمؤسسة العسكرية الصينية لمشروع قطارات الأنفاق بطهران بتكلفة تصل إلى 900 مليون دولار في المرحلة الأولى فقط، و قد تُوجَّ هذا الازدهار بين الطرفين بتوقيع مجموعة سينوبك الصينية للغاز اتفاقاً ضخماً قيمته 100مليار دولار لتطوير حقوق النفط والغاز في إيران على مدى 30عاماً.⁽⁵⁸⁾

أما في 2010 فقد قارب حجم التجارة البينية بين الطرفين 30 مليار دولار، و تأتي إيران بعد السعودية كثاني أكبر مورد لاحتياجات الصين النفطية، ترى بكين في النفط الإيراني مصدراً واعداً لتأمين الطلب المتنامي من تلك الاحتياجات مستقبلاً، كونه بعيداً من هيمنة القوى الغربية بسبب العقوبات والحصار الاقتصادي، في الوقت الذي تقع أسواق النفط العالمية الأخرى في دائرة قوى عالمية تتصدرها الولايات المتحدة الأميركية، فضلاً عن الاستثمارات الصينية الضخمة في قطاع الطاقة الإيراني والتي تتأهز 9 ملايين دولار موزعة على نشاطات مختلفة في قطاع البتروكيماويات.⁽⁵⁹⁾

كما ترتبط إيران بعلاقات و روابط اقتصادية مهمة مع بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا، و هو الأمر الذي تعمل إيران على تدعيمه لزيادة حدة الانقسام بين الدول الأوروبية عند الشروع في مناقشة توقيع عقوبات اقتصادية على إيران، ولهذا يبدو الانقسام واضحاً بين

⁵⁸ أشرف كشك، "التحالفات الإقليمية لإيران... السياسة تتجاوز الأيدولوجيا"، مرجع سابق، ص114.

⁵⁹ - بشير عبد الفتاح، حدود الرهان الإيراني على الصين في الأزمة النووية، على الموقع : <http://www.daralhayat.com/portalarticlendah/136207>، تاريخ الاطلاع: 2011/12/0/20

الدول الأوروبية عند مناقشة فرض أي عقوبة اقتصادية على إيران، خاصة فرنسا وبريطانيا المؤيدتين لفرض العقوبات، و بين ألمانيا التي تفضل تأجيل هذا الأمر.⁽⁶⁰⁾

ب- العلاقات الإيرانية الروسية

تمتلك إيران علاقات متميزة مع روسيا و التي بدأت مع زيارة الرئيس السابق الإيراني هاشمي رفسنجاني لروسيا عام 1989، والتي فتحت علاقات جديدة بين روسيا وإيران. وتعززت من خلالها مجموعة اتفاقيات اقتصادية و عسكرية، كان دافعها الأساسي مصلحة مشتركة تمثلت في حجم المخاطر التي شكلتها محاولات واشنطن و أنقرة مدّ نفوذهما إلى بحر قزوين ونفط المنطقة. خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية تعزز من تواجدها العسكري و الاقتصادي فيها مستغلة بذلك غياب الدور الروسي عن الساحة الدولية والإقليمية، كما أن سياسة الاحتواء المزدوج كانت أهم الأسباب التي جعلت من التقارب الروسي الإيراني حلقة جديدة من حلقات مواجهة المخاطر الأمريكية المتصاعدة في المنطقة.⁽⁶¹⁾

اقتصادياً، لعبت إيران خلال سنوات التسعينيات دوراً مهماً في ضمان بقاء صناعة الطاقة النووية الروسية في الوقت الذي كان مشروع بوشهر أحد العقود الأربعة التي أبرمتها روسيا في الخارج في مجال منشآت الطاقة النووية، فقد ساهمت روسيا في بناء مفاعل، بوشهر والذي دخل مرحلة الإنتاج في 2010. وإجمالاً فقد تجاوز الميزان التجاري الثنائي الروسي- الإيراني خلال 2009 ثلاث ملايين دولار، وهذه النسبة متواضعة جداً مقارنة مع حجم التجارة الروسية مع تركيا مثلاً والتي بلغت تقريباً عام 2008 ثلاثون مليار دولار، مما يعني - بخلاف الرؤى السائدة- أن مصالح روسيا الاقتصادية متواضعة في إيران، فالتجارة الروسية مع إيران متواضعة مقارنة مع التجارة الصينية.⁽⁶²⁾

الملاحظ أن إيران لم تتبنى الجانب الاقتصادي مع روسيا بشكل كبير مثل ما هو الحال مع الصين. فالفارق شاسع جداً في حجم التبادل التجاري مع هذا البلدين، لذلك فإن الإستراتيجية الإيرانية من ناحية بناء تحالف اقتصادي قوي مع دولة كبرى قد عمدت أكثر إلى التركيز على الصين منه على روسيا، لأن القيادة الإيرانية تدرك تماماً أن أهداف الصين في ساحة العلاقات الدولية تختلف بشكل أو بآخر عن الأهداف الروسية، فالصين محكومة الآن بالمصالح فقط. أما مسألة المكانة و المنافسة على الزعامة الدولية، فهي

⁶⁰ - نفس المرجع.

⁶¹ - محمد علي سرحان، إيران إلى أين (في عهد الرئيس محمد خاتمي) ، سوريا: مطبعة الأسد، 1999، ص117.

⁶² - فاطمة بدروني، العلاقات الروسية-الإيرانية بعد قرار العقوبات، على الموقع : <http://mostakbaliat.com/artcle/057.htm>، تاريخ الاطلاع : 2011/12/28

مؤجلة في حين أن تكون الصين قادرة على الاستغناء بما فيه الكفاية، عن علاقاتها مع الولايات المتحدة.

أما روسيا فهي مسكونة بهاجس المكانة التي افتقدتها منذ سقوط الإتحاد السوفياتي، و رغم أنها قبلت مضطرة بالضغوط و الشروط الأمريكية طيلة السنوات الماضية، فهي في سباق مع الزمن للوصول إلى اللحظة التي تتحرر فيها من هذه الضغوط وتعيد طرح نفسها كقوة عالمية مرة أخرى، و لهذا تعمل إيران - في حالة الصين - على رفع التكلفة الاقتصادية لضرب إيران، أما في حالة روسيا، فهي تسعى إلى استثارة نزعة العودة للقيادة مرة أخرى، و بالتالي فالأداة السياسية تبدو مناسبة لروسيا أكثر من الصين.

لكن رغم المكانة الجيدة لروسيا و الصين في النظام الدولي ووجودهما في مجلس الأمن، إلا أن دعمهم لإيران له حدود، فلا يمكن التصور أن روسيا أو الصين ستضحي بعلاقاتها مع الولايات المتحدة من أجل الدفاع عن إيران، ففي 21/11/2011 فرضت كل من الولايات المتحدة، كندا وبريطانيا عن عقوبات اقتصادية و مالية جديدة على إيران، شملت فرض حظر على كافة التعاملات مع مؤسسات مالية حكومية في إيران، إضافة إلى توسيع قائمة البضائع التي يمنع تصديرها إليها، في خطوة أخرى لزيادة الضغوط الدولية على الإيرانيين جرّاء رفضهم تجميد البحوث النووية.⁽⁶³⁾ و هي عقوبات لم تعترض عليها روسيا أو الصين بل اكتفيا بدعوة إيران والغرب للتجاوز للخروج من الأزمة، وهو موقف يعكس حدود الدعم الروسي الصيني لطهران.

و خلاصة لهذا الفصل يبدو المشروع الإيراني أكثر وضوحا للعب دور الفاعل الإقليمي المؤثر في شؤون المنطقة، من خلال وجود الثقافة السياسية الراسخة في تصورات النخبة الحاكمة، ناهيك عن الاستغلال الجيد لظروف الإقليمية و استثمار الأخطاء الأمريكية في العراق، لتثبيت وتقوية مشروعها الذي نجح بشكل كبير في التموضع داخل المنطقة.

لكن السنوات الأخيرة أثبتت أن إيران ليست هي الوحيدة التي تعمل على تكريس مشروعها، فالطموح التركي يشكل المشروع الثاني الغير عربي في معادلة التنافس على ملأ الفراغ، وهو ما سيتم توضيح طبيعته و أدواته في الفصل الثالث.

⁶³ - الولايات المتحدة وكندا توسعان رقعة العقوبات المفروضة على إيران وفرنسا تدعو إلى خطوات أكثر صرامة، قناة روسيا اليوم، على الموقع : http://arabic.rt.com/news_all_news/news/572247، تاريخ الإطلاع : 2011/11/22.

الفصل الثالث
طبيعة المشروع
التركبي و أدواته

المبحث الأول: خلفية وأهداف المشروع التركي في الشرق الأوسط

إلى جانب المشروع الإيراني الذي يتقدم لبطء نفوذه في الشرق الأوسط، هناك المشروع التركي الذي استفاد من الخلفية الثقافية الإسلامية للنخبة الحاكمة الجديدة، التي استطاعت الوصول إلى السلطة في 2002 والانخراط فيما بعد في مشروع قومي على غرار إيران، لتكون بذلك القوة الجديدة الثانية الغير العربية، التي تتقدم لملاء الفراغ من خلال أدوات واستراتيجيات جديدة مختلفة .

المطلب الأول: المؤثرات التاريخية و الإيدولوجية على رؤية حزب العدالة و التنمية

تشهد تركيا توجهها جديدا في رؤيتها الإستراتيجية نحو جوارها المتمثل في دول الشرق الأوسط، حيث أن هذا التوجه كان و لمدة طويلة غائبا في سياساتها الإقليمية، لكن لحظة التحول بدأت مع مجيء النخبة الجديدة المتمثلة في حزب العدالة و التنمية وتوليه السلطة عام 2002 ، التي بلورت رؤية إقليمية جديدة، مُعززةً موقعها بإنجازات على الصعيد الداخلي والخارجي جعلتها ترسخ أقدامها في الحياة السياسية .

لكن هذا الصعود للتيار الإسلامي في تركيا لم يكن بالأمر السهل، نظراً لطبيعة الدولة التركية الحديثة القائمة على شكل من العلمانية الصارم، والتي يمنع دستورها التطرُّق إلى الشأن العام من منظور ديني، وقد ظلت المؤسسة العسكرية دوما هي الحارس لهذه العلمانية الجذرية، ولهذا فقد تطلب وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم عقودا طويلة من الزمن، واستدعت تغييرات فكرية وتنظيمية ساعد عليها تراكم الخبرة واستخلاص الدروس خاصة من التجارب الإسلامية التي قادها نجم الدين أربكان، وقد أثمرت هذه الجهود بانتقال الإسلام من الهامش إلى المركز ليصبح هو الظاهرة الأهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلاد.⁽⁶⁴⁾

وقد أعان على هذا، استمرار التقاليد العثمانية ذات الطابع الإمبراطوري، الذي يقوم علي التوفيق والتعايش بين عدّة خيارات والوصول لحلول وسط، وهو العامل الذي أدّى ب "الأتاتوركية" ذات الطابع الإستتصالي إلى عدم النجاح، كما أدى ب الأربكانية "ذات الطابع الإحيائي الذي يحمل نزعة جذرية إلى التراجع، بينما مهّد الطريق أمام "الأردوغانية" في صيغتها الديمقراطية المحافظة المتواصلة مع الطابع العثماني(العثمانية الجديدة) للوصول إلى السلطة.⁽⁶⁵⁾

والدولة في تركيا تسبق الدين بخطوة، وهذا تقليد عميق في الحياة التركية منذ اعتنق التُركُ الإسلام، وظلّ هذا التقليد هو السائد في ظل الدولة العثمانية ولا يزال حتى اليوم، لكن

⁶⁴ - كمال السعيد حبيب، إسلاميون الأتراك ..من الهامش إلى المركز، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية، ص 37، عبر الموقع : www.alkashif.org، تاريخ الاطلاع : 2011/01/2 .

⁶⁵ -Subhi Hadidi, " L'offensive des néo-Ottomans", Afrique Asie ,Novembre 2009, p 70.

الجيل الجديد من شباب الحركة الإسلامية التركية أمثال رجب طيب أردوغان وعبد الله غول وبولنت أرينغ وعبد اللطيف شنر وغيرهم، أدركوا أنه لا بد من انتهاج واتخاذ خيارات مغايرة عن تلك التي نهجها نجم الدين أربكان ورفاقه القدامى.⁽⁶⁶⁾

يمثل شباب حزب العدالة و التنمية الجيل الثالث في الحركة الإسلامية التركية، وهم يعبرون عما يطلق عليه "الإسلام المدني"، بمعنى أنهم لا يفرضون قواعد الإسلام من أعلى وإنما يقفون في نفس النقطة التي يجاورهم فيها آخرون، وأن هؤلاء الآخرين متساوون معهم ، وعليه فإن تقاليد التفاوض والحوار والوصول للحلول الوسط هي التي يمكن من خلالها أن تكون سبيلا للحكم وليس استخدام أدوات الفرض والهيمنة من أعلى، فهؤلاء الشباب أي جيل أردوغان وغول لا يريدون أن يكونوا كمالية جديدة في ثوب إسلامي، لأن الخبرة الواقعية بالسياسة وعالمها من خلال ممارسة هذا الجيل السلطة على مستوى البلديات قد ساعدهم في نضج وعيهم وخبرتهم، وأن طريق أربكان الذي حاول أن يجعل من الدين قوة فوق الدولة وأمامها خلافا للتقاليد التركية، لن يصل بمشروعهم إلى غايتهم المنشودة.⁽⁶⁷⁾

أ- رؤية الحزب السياسية الجديدة

تبنى مؤسسو حزب العدالة والتنمية ما أطلقوا عليه "الديمقراطية المحافظة" وهي نظام سياسي واجتماعي توفيقى تنسجم فيه الحداثة والتراث من جانب والقيم الإنسانية والعقلانية مع الميراث الفكري الإسلامي من جانب آخر، فهي تقبل الجديد ولا ترفض القديم والمحلي، وتحترم الآخر وتؤمن بخصوصية الذات، وترفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية أو عرقية أو أيديولوجية أو دينية واحدة تلغي ما سواها، كما تؤكد على أن الدولة يجب أن يتوقف دورها عند تسيير الشؤون العامة عن طريق الحد من التناقض، و ذلك بالتوفيق بين مختلف الاتجاهات لتحقيق التفاعل الإيجابي في المجتمع، وبما يساهم في إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون استقطاب أو استئثار.

ويهدف مشروع الحزب الحاكم في تركيا حاليا إلى تخفيف الهواجس والمخاوف التي يثيرها صعود الأحزاب الإسلامية، عبر التأكيد على أن الحزب ليس قوة سياسية للتعبير عن هويات ثقافية مكبوتة تتعارض مع طبيعة النظام القائم في الدولة، وإنما يسعى للتوفيق بين طبيعة هذا النظام وتلك الطاقات، دون تصادم بين الاتجاهين طالما تهيأت البنية الداخلية لذلك ورضي الفاعلون الأساسيين في هذا النظام عن نتائج النموذج الذي يمثله حزب العدالة والتنمية.⁽⁶⁸⁾

²- كمال السعيد حبيب، إسلاميون الأتراك ..من الهامش إلى المركز، مرجع سابق ، ص 37.

⁶⁷- نفس المرجع .

⁶⁸ - Subhi Hadidi, opcit, p.71.

لكن الأمور ليست ممهدة بالكامل للعدالة والتنمية، فالمشهد التركي الآن يتجاذبه خياران، أحدهما يقوده الإسلاميون التجديديون في العدالة والتنمية وهو الالتزام بدولة ديمقراطية حيادية يحكمها القانون ويحترم خيار غالبية مواطنيه في احترام الإسلام وعدم استبعاده من الحياة العامة، وخيار آخر تقوده البيروقراطية المدنية والأحزاب العلمانية الجذرية التي تسعى إلى فرض نموذج علماني تدخلّي، لكن يمكن القول أن حقائق التطور السياسي في تركيا تتجه لصالح دولة ديمقراطية تحترم الإسلام والمتدينين ولا تنفي العلمانية وإنما من أجل أن تكون أكثر انفتاحاً وديمقراطية وأكثر تجاوباً مع حقائق العصر.

المطلب الثاني: طبيعة المشروع التركي في الشرق الأوسط

كانت فكرة حزب العدالة والتنمية في طرح مشروعه السياسي تقوم على مستويين، الأول داخلي والثاني خارجي، شرع في الأول إلى إعادة ترتيب توازن القوى السياسية داخل مؤسسة الدولة التركية التي تعتمد على عاملين أساسيين هما: « الأيديولوجية الكمالية وحراسة المؤسسة العسكرية لتلك الإيديولوجية » وبالتالي ضعف حضور مفهوم الحزب السياسي بوصفه وسيط سياسي واجتماعي مابين الدولة والمجتمع⁽⁶⁹⁾، من هذا النقطة عمل الإسلاميون على الدخول في تمرين اجتماعي طويل من أجل الوصول إلى لحظة تغيير هذه المعادلة، وكانت تجليات هذا التمرين قد بدأت مع حركة البلديات التي تم فيها تنفيذ خطوات مع مجيء رجب طيب أردوغان لإدارة بلدية إسطنبول، والتي نجح في حل مشاكلها من خلال التسيير الجيد لمواردها .

هذا النجاح في حركة تسيير البلديات سهّل على شخصيات العدالة والتنمية ممارسة السلطة، وعلى دخول السياسة من مستوياتها الاجتماعية بالاحتكاك اليومي بمشاكل المجتمع التركي والاطلاع الميداني على تعقيدات الحياة اليومية، كذلك فتح هذا النشاط البلدي المجال أمام تلك النخبة السياسية بصناعة صورة سياسية مستقرة اعتمدت على المصداقية والنزاهة، أما المستوى الثاني الخارجي الذي كان مفتوح على مشاكل وأزمات مختلفة بدءاً من الأزمة الأرمنية فضلاً عن ذلك الأزمة الكردية التي تداخلت مع الوضع الداخلي والخارجي، حيث بلور الحزب إستراتيجية جديدة للعلاقات التركية الخارجية اعتمدت على الطروحات التي صاغها الدكتور أحمد داود أغلو، التي تدور حول تفسير المشاكل والربط الحيوي مابين الجغرافيا والتاريخ التي تنطلق من التعامل مع الميراث التاريخي لاستخدامه في تقوية الجغرافيا السياسية .

المشروع التركي يعتمد على سياسة براغماتية مستحدثة، من خلالها تسعى تركيا بنهجها الإسلامي المعتدل لتعزيز وجودها ولعب دور إقليمي دون أن تخسر علاقاتها مع أي طرف، كما تسعى لتقديم نموذج تنموي ناجح وجذاب في المنطقة بمنطلقات فكرية

⁶⁹ - علاء حميد، قراءة في النموذج التركي-صعود النخبة الأناضولية، مركز الرافدين للدراسات الإستراتيجية، عبر الموقع: <http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=499> تاريخ الاطلاع: 2011/09/08.

إسلامية، ولا شك أن النجاحات التي حققتها تركيا من وراء هذه السياسة خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، حسّنت مواقف حكومات وشعوب منطقة الشرق الأوسط تجاه تركيا، حيث يُنظر إلى التجربة التركية الناجحة كتجربة ملهمة للنهوض المتسارع نحو الأفضل كما هو حال التجربة الماليزية التي سبقتها.⁽⁷⁰⁾

كما لتركيا منظورها الخاص التي تنطلق منه لتحديد مصلحتها باعتبارها دولة إقليمية مجاورة تتمتع بموقع جغرافي هام في السياسة الدولية⁽⁷¹⁾، أضفى عليها حضوراً مميزاً وقدرة على التأثير في منطقة الشرق الأوسط، خاصة إذا أخذنا بالحسبان أن تركيا تحتل المرتبة 34 في العالم من حيث المساحة والمرتبة 19 في العالم من حيث عدد السكان، كما تتمتع بقوة عسكرية ضخمة تعززها عضويتها في حلف شمال الأطلسي .

وتكمن الأهمية أيضاً في أن مشروع الرؤية التركية من خلال الدور الذي تؤديه في المنطقة، يأتي تحقيقاً لمصالحها وزيادة نفوذها ووزنها الإقليمي، إلى جانب مصالح خارجية تتعلق بالتحالف الغربي، خصوصاً وأن هذا الدور استمرت تركيا في تنفيذه منذ الحرب الباردة والذي عرف تطوراً ملحوظاً في علاقات تركيا مع المنطقة، فضلاً عن أن هذا الدور يتم عبر عدة مسالك من أبرزها ارتباطه بقضايا المياه والأقليات وإمكانية تحويل المنطقة إلى نظام إقليمي شرق أوسطي، بحيث أصبح هناك علاقة واضحة بين طبيعة الدور التركي في منطقة "الشرق الأوسط" وبين التوجه الغربي الطابع لسياستها، دون إغفال أن أي تغيير قد يطرأ على نخبة صنّاع القرار في تركيا لا يؤثر في ثبات مصالحها الوطنية، والتي قد يتبعها تغيير في ترتيب الأولويات والمصالح أو آليات تحقيقها ولكن دون تغيير جوهري في تقدير هذه المصالح.

ويتجسد عنصر الاستمرار في السياسة التركية من خلال التزامها عموماً في علاقتها مع المنطقة بعدد من الثوابت، والتي يصعب تجاوزها دون المساس بمصالح أساسية للدولة التركية، و تتمثل أهم هذه الثوابت في: استمرار النظام العلماني والعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة من جهة والتوجه نحو الغرب عموماً من جهة أخرى. ونفهم من ذلك أنه كلما تعقدت الأوضاع الاقتصادية داخل تركيا، زاد توجهها نحو سياسة إقليمية نشطة في "الشرق الأوسط"، وأنّ التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي "الإسرائيلي" سيزيد من فرص دورها، باعتبار أن الدور الإقليمي التركي الآن يستند بالضرورة على استمرار البيئة الدولية القائمة على هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي. وهذا يعني بأن أي تغيير في هذه المعطيات الدولية من شأنه أن يغير المعادلات والتوازنات السياسية القائمة،

⁷⁰ عبد العزيز الغدير، النفوذ في منطقة الشرق الأوسط بين كهنوتية إيران وبرغماتية تركيا، 2011/ 09/12، على

الموقع : http://www.aleqt.com/2011/10/12/article_588712.html ، تاريخ الإطلاع : 2011/09/20.

⁷¹ - Pierre- André Carpentier, " La Turquie, Pays de tout les défis", Futuribles, Novembre 1994, p97.

وبما يؤسس وقائع ومعادلات جديدة على أساس البيئة الناشئة قد يحجم مدى هذا الدور. (72)

ومن جهة أخرى تقدم علاقات تركيا مع الغرب بعض الدلالات بالنسبة للمشروع التركي وقدرته على المناورة ، والذي يؤكد على ضرورة التقاء المصالح بين تركيا والغرب ، حيث تشمل مصالح تركيا منه على الأمن القومي و الاندماج الاقتصادي بينما تتركز مصالح الغرب على أن تشكل تركيا مجالا حيويا لحماية مصالحه في المنطقة. و في نظر النخبة التركية أن قوة مكانتها الإقليمية لن تكتمل سواء في الدائرة الغربية أو الدائرة الشرق أوسطية إلا عبر تحقيق التوازن، من خلال تطوير العلاقات مع المنطقة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية باعتبارها أحد مكوناتها السياسية، من دون أن تفقد توجهها الغربي المميز في الجوانب السياسية والاجتماعية بما يوفر لها مجال للمناورة أو النفوذ.

المبحث الثاني: أدوات المشروع التركي

من أجل تنفيذ و تجسيد الرؤية التركية، عمدَ حزب العدالة و التنمية لانتهاج مجموعة من الأدوات و الوسائل، التي تُسهّل له الدخول في غمار التنافس الإقليمي في الشرق الأوسط مع القوى التقليدية من خلال مدخل السياسة الخارجية.

المطلب الأول: الانفتاح السياسي

يقوم المشروع التركي في الشرق الأوسط على مجموعة من الأدوات والوسائل الإستراتيجية، التي من شأنها خلق ارتباطات ومصالح اقتصادية وسياسية مع كل دول المنطقة، الأمر الذي سيسمح لتركيا بتوسيع مجال نفوذها و إيجاد منافذ إستراتيجية بعيدة عن الانسداد الذي تلقاه من جهة الاتحاد الأوروبي، وهاته الأدوات تتضح من خلال سياسة القوة الناعمة والانفتاح السياسي التي نُظِرَ لها مهندس السياسة الخارجية التركية في حزب العدالة و التنمية الحاكم داود أغلو .

أ- نظرية العمق الاستراتيجي (الإدراك التاريخي و الجغرافي)

يرى داوود أغلو أن أهم عنصر يضيف على النظريات الإستراتيجية صفة البقاء والديمومة، هو الإدراك التاريخي والجغرافي في الدولة، وهما معطيان ثابتان لدى النخبة الحاكمة والمجتمع، ويمثلان مركزا لكل مقاربة إستراتيجية. (73)

72- عماد خضر، توجه تركيا نحو الشرق الأوسط...الأدوار و النتائج، على الموقع : <http://almoslim.net/node/8580> ، تاريخ الإطلاع : 2007/8/10.

73- طارق عبد الجليل، تركيا - العمق الاستراتيجي''. رحلة في عقل داوود أوغلو، مركز القاهرة للدراسات التركية، على الموقع : http://www.kahireturk.org/sector5.php?id_art=25، تاريخ الإطلاع: 2011/11/20.

بمعنى دراسة تاريخ وجغرافية الدولة أو المجتمع بعمق، يشتمل على بُعدي الزمان والمكان، فبينما يحقق العمق التاريخي الذي سيقم التواصل بين الماضي - الحاضر - المستقبل القدرة على إدراك الواقع المعيش داخل البُعد الزماني، فإنه يوضح من ناحية أخرى تأثير الإدراك والأنماط السلوكية والذهنيات الإستراتيجية لدى اللاعبين في كل مجالٍ تطبيقي داخل هذا البعد، فالسعي إلى وصف حالة من حالات العلاقات الدولية الراهنة دون النفوذ إلى عمقها التاريخي، يُشبه إجراء تحليل سيكولوجي لشخص ما مع تجاهل مشتملات ذاكرته، وعلى هذا النحو فمن غير الممكن توفّر القدرة على فهم تحليلي للأزمات الراهنة ورسم منظور مستقبلي ضمن إستراتيجية مستمرة.

أما العمق الجغرافي فيكشف عن الاستمرارية المكانية للدولة أو المجتمع محل الدراسة، ويقدم توصيفاً للساحة الإستراتيجية التي يجري فوقها التأثير المتبادل.

والرؤية الإستراتيجية الشاملة تقوم على الجمع بين تحليل كل من العمق التاريخي القادر على إقامة الارتباط بين الماضي - الحاضر - المستقبل، وبين تحليل العمق الجغرافي القادر على إقامة تواصلية سليمة بين المقاييس الداخلية - والإقليمية - والدولية.

وفي هذا فإن العناصر الجيوثقافية والجيوسياسية والجيواقتصادية التي تُشكل أرضية العمق الاستراتيجي لدولة ما تكتسب أهميتها في تشكيل هذه الرؤية.

و عليه فإن تركيا وهي إحدى الدول الجسرية التي تقع في مناطق التقاء الخطوط الشرقية - الغربية والشمالية - الجنوبية في قلب القارة الأم أوراسيا، مضطرة للدخول في عملية تجديد شاملة في مسألة الهوية التي تمثل عنصراً أساسياً في بناء إستراتيجية طويلة المدى، وما تتطلبه هذه الإستراتيجية من بنية جيوثقافية، لإعادة اكتشاف كل موروثاتها الثقافية التاريخية و الحضارية من أجل انفتاح حضاري جديد بمعنى، أن ما سيجعل تركيا في وضعية خاصة على مسرح التاريخ ويميزها عن المجتمعات الأخرى، هو ما تمتلكه من عناصر عمقها التاريخي الحضاري والجغرافي والثقافي.⁽⁷⁴⁾

كما ضمّ داود أوغلو في سياق نظريته العمق الاستراتيجي مبادئ عدّة أهمها: الحرص على محاولة حل الخلافات سلمياً مع دول الجوار لما لذلك من انعكاسات إيجابية على الأمن الداخلي، التزام تركيا بسياسة السلام الاستباقية من أجل الحؤول دون تحوّل الخلافات الإقليمية إلى صراعات مزمنة، التأكيد أن تركيا دولة مركزية لها وجودها الجيو سياسي في أكثر من منطقة في الشرق الأوسط، ولذا لا بد لها من المشاركة بفاعلية في مجمل

⁷⁴ - أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، ط1، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010، ص102.

الملفات، عبر الحوار السياسي و تحقيق درجة عالية من الاقتصاد المتبادل مع دول الجوار والعالم.⁽⁷⁵⁾

ب- تصفير النزاعات

كما هو واضح من العنوان، فإن لتركيا عدة مشاكل مع جيرانها لكن في الأعوام الأخيرة تحسّنت علاقاتها مع دول الجوار⁽⁷⁶⁾، على مستوى الدبلوماسية وعلى مستوى التواصل مع الشعوب العربية، فعلى المستوى الدبلوماسي نرى تركيا تستخدم تعبيراً لافتاً وهو " تصفير النزاعات " أي العلاقات القائمة على تصفية المشاكل مع الجيران أو تصفير المشاكل أي جعلها صفراً ، وأن تُطوّر لنفسها عمقا استراتيجيا في جميع علاقاتها وذلك من خلال استخدام القوة الناعمة و الإرث الاستراتيجي لإمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط، وهذا يعني انه في الوقت الذي تُواصل تركيا جهودها في سبيل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي و تُحافظ على صلاتها بالولايات المتحدة و حلف شمال الأطلسي ، فإنها ستقرب إلى دول الشرق الأوسط، وتجري محادثات مع الأطراف الغير الحكومية الفاعلة مثل حركة حماس و تتخرط في حل النزاعات الإقليمية بما في ذلك قضية قبرص و أرمينيا المستعصيتان، و يرى أوغلو أن من شأن تركيا أن تصبح وسيطا ضامنا و قوة استقرار في المنطقة.⁽⁷⁷⁾

ج- سياسة دور الطرف الثالث

الرغبة الكبيرة في لعب دور طرف ثالث هو جانب جديد نسبيا في سياسة تركيا تجاه منطقة الشرق الأوسط ، لأنه يتناقض مع سياسة طويلة اتبعتها في السابق تقوم على عدم التورط في النزاعات الإقليمية للمنطقة، وهذا راجع للتغيرات الجيوستراتيجية المتواصلة في بيئة المنطقة، والتي ألفت بانعكاساتها على تركيا وأجبرتها على أن تصبح أكثر انخراطا في إدارة نزاعات المنطقة.

فتركيا ترى أن الصراعات المستعصية التي طّال أمدها تؤدي للتطرف وإلى تهديد مستمر للحرب في المنطقة، وتسمح لبعض الدول باستغلال النزاع لزيادة قوتها ونفوذها في المنطقة كإيران. فعلى سبيل المثال، سمح الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي لإيران من زيادة قوتها ونفوذها خارج حدودها وجعلتها قوة فعّالة في البحر الأبيض المتوسط. هذا النفوذ حسب تركيا من شأنه الإخلال بتوازن القوى في المنطقة، وبالقضايا المثيرة للقلق بالنسبة لتركيا، بالإضافة إلى ذلك، تُبدي حكومة حزب العدالة والتنمية حرصها بشكل

⁷⁵ - أحمد داود أوغلو، سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية - المصرية، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، على الموقع : <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=120023> تاريخ الإطلاع: 2010-07-02.

⁷⁶ -Melih Benli Altunısık, "Turkey's changing Middle East policy", Middle East Technical University, Ankara, UNISCI Discussion Papers, N° 23 (May / Mayo 2010), p 151.

⁷⁷ - زيا ميرال و جوناثان س. بارييس، تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية، Washington Quarterly، ترجمة: مركز الزيتونة للدراسات الإستراتيجية، أكتوبر 2010، ص7.

خاص على لعب دور الطرف الثالث في المنطقة، نظرا لعلاقاتها التاريخية مع دول هاته المنطقة من جهة، و ما يمثله تدخّل تركيا في حل هاته الصراعات على أنه وسيلة تُسهّل إعادة دخول تركيا في المنطقة، وتسمح لها بإعادة بناء مكانتها و هيبته تجاه دول الشرق الأوسط.⁽⁷⁸⁾

والأمثلة على أدوار تركيا كطرف ثالث كثيرة، منها تدخلها كوسيط في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، و كوسيط في المفاوضات الغير مباشرة مع الجانب السوري - الإسرائيلي، كما تشارك تركيا في قوات اليونيفيل ، التي أنشئت بعد حرب لبنان عام 2006 جنبا إلى جنب مع دولة قطر، ولعبت دورا رئيسيا في التوسط في اتفاق الدوحة الذي أنهى الأزمة السياسية اللبنانية. كما ساهمت تركيا إلى جانب البرازيل وإيران في الوصول إلى حل وسط حول مسألة التخصيب في الملف النووي الإيراني في 2010. إضافة إلى هاته الأمثلة، لعبت تركيا دور بناءً في العراق، ففي عام 2003 بادرت تركيا بإطلاق منتدى جيران العراق الذي تم توسيع نطاقه ليشمل العراق بهدف معالجة القضايا العراقية على أساس إقليمي، قصد تعزيز تدابير بناء الثقة في هذه المنطقة الفرعية، كما نظمت تركيا لقاء في اسطنبول بمشاركة زعماء السنة من العراق من أجل إقناعهم في المشاركة في انتخابات 2005.⁽⁷⁹⁾

ختاما لهذا المطلب يمكن القول أن هذه الأهداف وغيرها تركز على ما سماه أوغلو «القوة الناعمة» في السياسة الخارجية التركية، وتعني علمانية أقلّ تشدداً في الداخل، ودبلوماسية ديناميكية في الخارج وتحديداً في المجال الحيوي لتركيا.

المطلب الثاني: جاذبية النموذج السياسي

سعى حزب العدالة و التنمية بقيادة أردوغان ، إلى تقديم نفسه للمنطقة العربية على أنه حزب إسلامي ليبرالي فاعل ومشارك وصاحب رؤية ومشروع، ولهذا حظيت تركيا خلال السنوات الأخيرة بصورة إيجابية لدى شريحة كبيرة من النخبة العربية، التي راحت تبدي إعجابها بالنموذج التركي الذي نجح في حل إشكالية الدين والدولة وإشكالية التداول السلمي للسلطة⁽⁸⁰⁾، وترى بعض النخب العربية أن موقع تركيا والذاكرة التاريخية المشتركة يفتح الباب أمام دول المنطقة للتعاطي مع الحكومة التركية بإيجابية باعتبارها قوة جذب جديدة قد تقدم بديلا لأدوار قديمة، الأمر الذي يمنحها مكانا جديدا ومهما في لعبة التوازنات والاختلافات الإقليمية.

⁷⁸ - Meliha Benli Altunısık, opcit, p.157.

⁷⁹ - Meliha Benli Altunısık, opcit, p.154.

⁸⁰ - علوانى مغيب، المشروع التركي في المنطقة العربية، العدد 4345، عبر الموقع : <http://www.rosaonline.net/Weekly/News.asp?id=124988>، تاريخ الإطلاع: 2011/01/01.

أ- سياق تطور النموذج التركي

ظاهرة الإعجاب بالنموذج التركي في الخطاب السياسي العربي شملت مستويات عدة: الأنظمة والنخب على اختلافها والرأي العام، بفعل عدة عوامل منها: السياق العربي المفعم بالإحساس بالأزمة، السياسات التركية الخارجية، إضافة إلى تأثير التغطيات الإعلامية عن تركيا وطبيعتها والدراما التلفزيونية التركية التي استأثرت بالعقول والقلوب، يُضاف إليها التحول الديمقراطي والإسلام المعتدل، والصيغة المتوازنة للعلاقة بين الدين والدولة، والبراغماتية السياسية التي تحقق مصالح عامة، والانفتاح الإيجابي على العالم.

كما أن مسار الإصلاحات الداخلية التي شرع في اتخاذها حزب العدالة والتنمية منذ توليه السلطة في مجال الحريات العامة، حقوق الأقليات وحقوق الإنسان أعطت مؤشرات طيبة لدول المنطقة العربية من جهة وللاتحاد الأوروبي من جهة ثانية كدليل على أن الحزب يحمل رؤية اندماجية مع النظام الدولي، الأمر الذي ساهم في ديسمبر 2004 باستئناف المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بعد قرار المجلس الأوروبي بذلك.

بالنسبة للدول العربية، فقد كان وقع الإصلاحات التركية بالتوازي مع تقدم المحقق في مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي، أثر كبير في كيفية تشكّل الرؤية العربية تجاه تركيا في الوقت الذي كانت فيه جُلّ الحكومات العربية تواجه أزمات في الحكم و في الشرعية، والتي وثقت جيدا وبشكل متتالي في تقارير التنمية البشرية UNDP التابع للأمم المتحدة، وعليه فإن الإصلاحات التركية الحديثة تُظهِر إليها على أنها مصدر الهام خاصة من قبل الإصلاحيين في المنطقة العربية.⁽⁸¹⁾

إضافة إلى هاته التغييرات، فإن تطور الإسلام السياسي في تركيا في شكل نموذج حزب العدالة و التنمية وقدمه للسلطة في 2002، شكل إضافة قوية في القوة الناعمة التركية، حيث أسسَ لبداية مفهوم " النموذج التركي " لأنه يوضح كل من تطور الحركات الإسلامية في تركيا و احتمالية تصالح و تعايش الإسلام مع الديمقراطية .

وعليه فإن التجربة التركية اعتبرت كإثبات لوجود احتمالية الاعتدال في الإسلام السياسي الذي يجسده إرادة حزب العدالة و التنمية في العمل ضمن قواعد وأطر الديمقراطية.

ووفقا لهاته الرؤية فإنه كلما ابتعدت تركيا عن العلمانية الصارمة نحو تصالح و تعايش مع جذور الإسلام المعتدل، كلما زاد احتمال تحوّلها إلى نموذج للعالم الإسلامي، كمثل للاعتدال المتزايد.⁽⁸²⁾

⁸¹ -Meliha Benli Altunisik," The possibilities and limits of Turkey's soft power in the Middle East", Insight Turkey, Vol. 10/No.2/2008, p44.

⁸² - Ibid, p45.

النظرة الثانية، تُصدّق تاريخ تركيا في الديمقراطية و العلمانية في تطور الإسلام السياسي التركي، و عليه حسب هاته المعطيات فإن المثال التركي يوضح أهمية الديمقراطية والقواعد العلمانية بنفس أهمية إنشاء مؤسسات هيكلية لتطوير الإسلام السياسي.

لكن امتلاك هاته المقومات لوحدها لا يمكن لها من أن تجعل أي بلد قوة ناعمة، لا بد أيضا من توفر إرادة سياسية للفعل، ويتضح هذا من تصريحات بعض الشخصيات السياسية من وزارة الخارجية التركية، التي أبدت استعدادا للعب دور نموذج من خلال حثّ الدول العربية للدخول في مسار نقد ذاتي من اجل القيام بإصلاحات واسعة، من خلال تصريح عبد الله غول وزير الخارجية التركي السابق في خطابه في منظمة المؤتمر الإسلامي 2003، وخلال منتدى الاقتصاد الدولي العالمي بالأردن الذي أكد على الحكم الراشد، والشفافية والمحاسبة واحترام حقوق الإنسان والاندماج مع باقي دول العالم.⁽⁸³⁾

من خلال هذا الخطاب، نلتمس إرادة الحكومة التركية في توجيه رسالة إلى الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، و للعالم الإسلامي من جهة أخرى.

بالنسبة للإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية فالرسالة مفادها أن الإسلام متوافق مع الديمقراطية وأن عليهم التخلص من الأحكام المسبقة عن العالم الإسلامي، أما بالنسبة للعالم الإسلامي فرسالة الوزير التركي مفادها أن على الدول الإسلامية ترتيب بلدانها من الداخل من أجل تبني إصلاحات اقتصادية وسياسية واسعة.

ب- عوامل جاذبية النموذج التركي

قدمت تركيا ستة إنجازات يمكن للنظم السياسية العربية الاستفادة منها، وهذه الإنجازات في الوقت نفسه هي عوامل جاذبية النموذج التركي، التي ساعدتها على تنامي دورها الإقليمي في المنطقة العربية:

1. التناوب على السلطة بين الأحزاب المختلفة وإدماج التيار الإسلامي في العملية الديمقراطية.

2. النموذج الاقتصادي الذي تقدمه تركيا باعتبارها أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط في الوقت الذي لا تملك فيه موارد الطاقة على عكس غالبية الدول العربية.

3. التوفيق بين الحداثة والمعاصرة ومقتضيات المجتمع المدني من ناحية ومسألة الهوية بجذرها الثقافي والتاريخي والديني في إطار مقبول دولياً وإقليمياً.

⁸³ - "Turkey and Middle East: Ambitions And Constraints", International Crisis Group, Europe Report N°203, 7 April 2010, p11.

4. الفصل بين الحزبي والدولتي في المجال العام، عبر الفصل الواضح بين حدود ومهام جهاز الدولة والحزب الحاكم.

5. تكوين مجموعات الضغط "اللوبي" في الولايات المتحدة الأمريكية، وليس الاعتماد على شركات العلاقات العامة موسمية الطابع فقط مثلما تفعل غالبية الدول العربية.

6. تعديل التوازن في إطار التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتحقيق أقصى قدر ممكن من المصالح الوطنية، وحفظ قدر معقول من الاستقلالية ضمن إطار التحالف مع واشنطن وتحت سقفه.⁽⁸⁴⁾

في الأخير يأتي تعاضم الحديث عن النموذج التركي في سياق ربيع الثورات العربية التي أسقطت أنظمتها الاستبدادية، و هي تسعى لإعادة بناء أنظمتها السياسية في إطار يضمن لهاته الشعوب الحرية و الكرامة ، ولأن معظم الحركات السياسية التي توجد في هاته الدول العربية التي شهدت الثورات هي حركات مرجعيتها دينية ، تحظى بقبول واسع في أوساط شعوبها كحزب النهضة التونسي و الإخوان المسلمين في مصر، فإن الحديث عن النموذج السياسي و الاقتصادي التركي يأتي نتيجة الإعجاب بالتقدم المحقق في تركيا، الذي جمعت نخبته الحاكمة بين الأيديولوجية الدينية و معايير الديمقراطية الغربية في بناء المجتمع التركي من جهة، و في تجنب وصول الأصوليين المتشددين للسلطة من جهة أخرى، وبالتالي إعادة استنساخ التجربة الإيرانية في الحكم التي التقت على مطالب الحرية واستبدلت الاستبداد السياسي المدني باستبداد أخر ديني.

المطلب الثالث: سياسة الانفتاح الاقتصادي

إضافة إلى سياسة القوة الناعمة من خلال الأداة الدبلوماسية، التي استعملها حزب العدالة والتنمية للعودة إلى منطقة الشرق الأوسط، و التي شكّل التصالح مع كافة دول الجوار وتكثيف تبادل الزيارات محاورها، فقد وظّف أيضاً ورقة الاقتصاد و الاعتماد المتبادل في كسب ودّ دول الجوار ودفعهم للتغاضي عن الأحقاد والاحتقانات التاريخية، للمضي قدما في التعاون.

فقد بنت تركيا مشروعها القومي الإقليمي على الانفتاح الاقتصادي جنبا مع جنب مع تزايد نشاطها الدبلوماسي على مستوى دول المنطقة، و الذي أدى إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري بين تركيا و العرب من جهة و بين تركيا و منافستها إيران من جهة ثانية.

هذا الانفتاح جاء على خلفية استعادة الاقتصاد التركي عافيته بعد صعود حزب العدالة والتنمية للسلطة في 2002، ففي ظرف 7 سنوات استطاع الحزب أن يحقق شبه معجزة

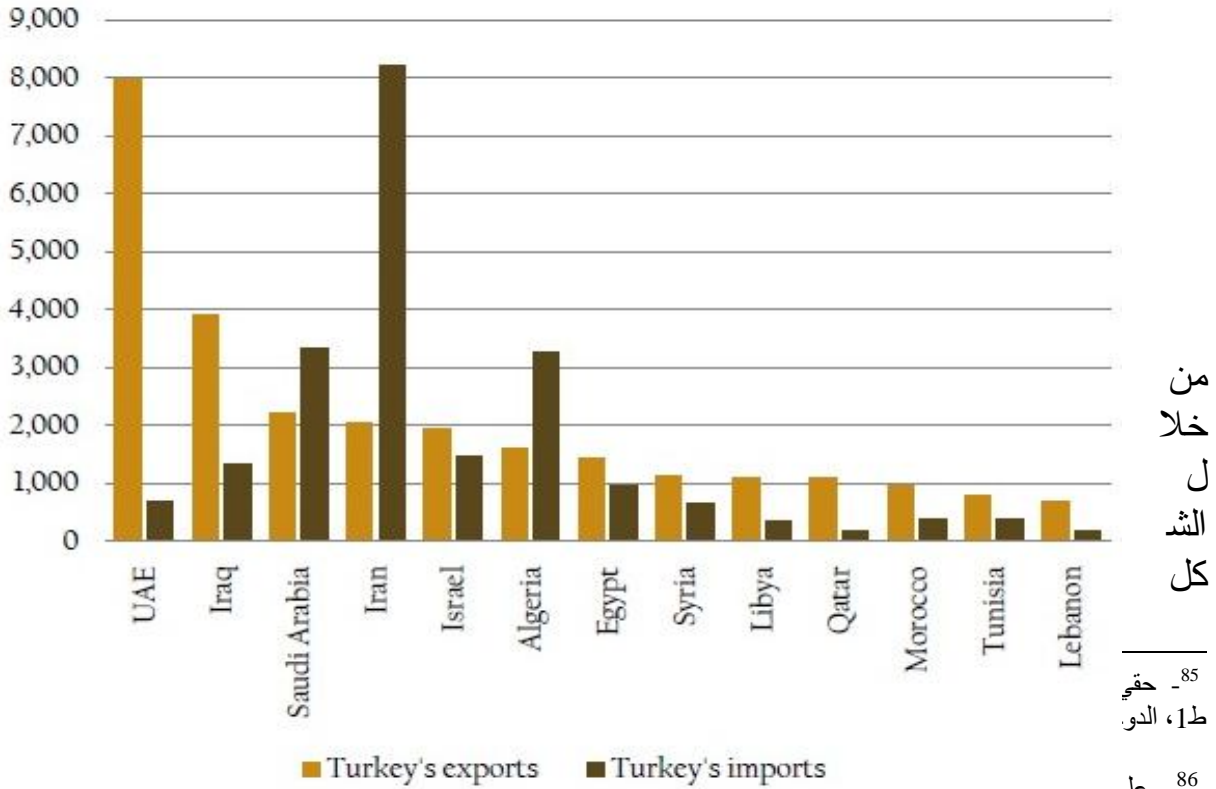
⁸⁴ - مصطفى اللباد، تركيا والدول العربية.. شروط التعاون المثمر، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، ص22، عبر الموقع: www.alkashif.org، تاريخ الإطلاع : 2009/11/25.

الفصل الثالث : طبيعة المشروع التركي و أدواته

اقتصادية والتي تمثلت مظاهرها في انخفاض نسبة التضخم من 70% قبل تولي الحزب الحكم إلى أقل من 10% حالياً رغم الأزمة المالية العالمية، كما ارتفع متوسط دخل الفرد من حوالي 3000 دولار إلى ما يقارب 10.000 دولار، و تحقيق معدل نمو منتظم في الناتج المحلي الإجمالي قارب 7% سنوياً، الأمر الذي رفع من رتبة الاقتصاد التركي إلى المركز 16 عالمياً و السادس أوروبياً.⁽⁸⁵⁾

و بما أن السوق الأوروبية تشهد أزمة مالية خانقة، فقد كانت إستراتيجية الحزب الانفتاح على دول منطقة الشرق الأوسط بالخصوص بما فيهم إيران. ففي السابق لم يكن يتعدى حجم التبادل التجاري بين تركيا و الدول العربية 7 ملايين دولار في سنة 2002، لكنه تضاعف إلى قرابة 40 مليار دولار عام 2008، مع خطط تركية لرفعه لحدود 10 مليار دولار خلال السنوات القادمة من خلال استغلال المجالس الإستراتيجية التي أنشأتها أنقرة مع كل من (روسيا، العراق، الأردن، لبنان، مجلس التعاون الخليجي)، ومن خلال الأسواق الحرة المشتركة و أهمها: السوق الحرة المشتركة التي تضم تركيا و سوريا و الأردن و لبنان.⁽⁸⁶⁾

الشكل 1⁽⁸⁷⁾: التجارة الخارجية التركية مع دول الشرق الأوسط
لسنة 2008 (الوحدة: مليون دولار)



87 - Nader Habibi and Joshua W. Walker, "What Is Driving Turkey's Reengagement with the Arab World?", Crown center for Middle East studies, Massachusetts, N° 49, April 2011, p3.

(1) يتبين لنا أن دولة الإمارات المتحدة تأتي في المرتبة الأولى، كأكبر سوق للسلع التركية المُصدَّرة للدول العربية في 2008 ، يليها العراق ثم العربية السعودية، أما إيران فهي أكبر بلد مُصدِّرٍ لتركيا في المنطقة برقم يتجاوز 10 مليارات دولار. ورغم أن السوق الأوروبية هي المستهلك الأكبر للسلع و المنتجات التركية فإن للخلفيات الدينية التركية دور في تعزيز هذا الرابط بالاقتصاد، خاصة و أن الدول العربية دول ريعية استفادت بشكل كبير من ارتفاع أسعار النفط خلال هاته الفترة.

ب- أهمية الزيارات الدبلوماسية في الانفتاح الاقتصادي التركي

التزايد السريع للعلاقات الاقتصادية بين تركيا و دول الشرق الأوسط خلال العشر السنوات الأخيرة، كان يسير بموازاة ارتفاع وتيرة الزيارات الدبلوماسية من تركيا نحو دول المنطقة و بالأخص الدول العربية، فالزيارات الرسمية لعبت دورا مفتاحيا لعقد اتفاقيات التعاون الاقتصادي وتسهيل العلاقات التجارية بين الجانبين.

و لأن أولوية الحزب العالية التي أولاهها للاقتصاد و للتوسع التجاري على المستوى العالي للزيارات الرسمية، فقد انعكس بشكل جيد في عدد الممثلين التجاريين ورجال الأعمال الذين يرافقون المسؤولين الأتراك في كل زيارة رسمية لهم لبلد عربي.

الجدول رقم (1)⁽⁸⁸⁾: الزيارات الرسمية للقادة الأتراك لمنطقة الشرق الأوسط 2011-2003

عدد الزيارات	عبد الله غول	داود أوغلو	رجاء طيب أردوغان	نسبة الزيارات الخارجية %
2011-2003	2011-2009	2011-2003	2011-2002	
دول الشرق الأوسط	31 %	29 %	45 %	31.47 %

الملاحظ في الأعوام الأخيرة، أنه كلما زادت دبلوماسية تركيا نشاطا تجاه دول الشرق الأوسط من حيث الزيارات الدبلوماسية، زاد و ارتفع معها حجم التبادل الاقتصادي مع دوله، و هي مقاربة براغماتية تستخدم فيها تركيا، التقارب الديني بين تركيا و شعوب المنطقة خاصة الدول العربية منها، في تقوية حضورها و نفوذها في المنطقة، والشكل التالي يبين ذلك.

⁸⁸ - Nader Habibi and. Joshua W. Walker, op.cit, p5.

المبحث الثالث: التحالفات الإقليمية و الدولية التركية

إضافة إلى رصيد تركيا الإيجابي في علاقاتها مع مؤسسات السياسية والعسكرية كحلف شمال الأطلسي، بحكم الدور الذي لعبته خلال الحرب الباردة، ركزت تركيا نشاطها تجاه دول شرق الأوسط قصد بناء مجموعة من التحالفات الإقليمية التي من شأنها مساعدة تركيا في تعزيز مشروعها الإقليمي في المنطقة.

المطلب الأول: التحالفات الإقليمية

نتيجة لمبدأ تصفير النزاعات الذي جاء به مهندس السياسة الخارجية التركية في حزب العدالة و التنمية، داود أوغلو، قامت تركيا بتحوّل دراماتيكي تجاه جيرانها في الشرق الأوسط، من علاقات كان يغلب عليها الطابع النزاعي بسبب الإرث التاريخي للإمبراطورية العثمانية الذي شكّل عائقاً لتركيا أمام جيرانها، إلى علاقات تعاونية ذات طابع استراتيجي، بسبب كثافة حجم المبادلات و المصالح التجارية التي أصبحت تربط تركيا مع جيرانها في الشرق الأوسط.

أ- العلاقات التركية - السورية

إن مشهد العلاقات السورية التركية يختلف تماما عما كان عليه قبل عام 1998، إذ كان التأزم و التوتر والاحتقان سمات لمرحلة من حرب شبه باردة وغير معلنة بين البلدين، بسبب ضم تركيا لواء إسكندرونة عام 1938 بمؤازرة الاحتلال الفرنسي لسوريا، واختلاف الخيارات والتحالفات الإستراتيجية لكلا البلدين، حيث اختارت تركيا السياسات والتوجهات الأطلسية، في حين انحازت أغلب الحكومات السورية إلى التوجهات اليسارية والاشتراكية، إضافة إلى العامل التاريخي، حيث يرى السوريون أن الوجود العثماني في سوريا كان استعماراً، أما الأتراك فكانوا يرون أن سقوط الخلافة العثمانية كان بسبب خيانة الثورة العربية التي بدأت في الحجاز و الشام ضد العثمانيين.⁽⁸⁹⁾

لكن العلاقات التركية السورية توطّدت أكثر بعد طرد سوريا لزعيم حزب العمال الكردستاني عبداً لله أوجلان في 1998 من أراضيها وتوقيع اتفاقية أضنه، حيث مهّدت هذه الاتفاقية لصفحة جديدة في العلاقات التركية - السورية والتي ازدادت متانة في عهد دبلوماسية «تصفير النزاعات» و«العمق الاستراتيجي» لصاحبها وزير خارجية تركيا أحمد داود أوغلو.

1- أشكال التعاون التركي - السوري في الجانب السياسي

⁸⁹ - Altunisik-Benli, Meliha and Tür, Özlem: "From Distant Neighbors to Partners? Changing Syrian-Turkish Relations", Security Dialogue, vol. 37, no. 2 (2006), pp. 229.

بعد انتهاء أزمة 1998، عرفت العلاقات الثنائية بين البلدين توجها نحو الحوار والتفاهم، يعززه السعي نحو إقامة علاقات أفضل وأكثر استقرارا بين البلدين، فبدأ أوجه التوافق يمس الجانب الأمني، ثم انتقل إلى الجانب الاقتصادي والسياسي، كما جرى توقيع عدة اتفاقيات في جميع مجالات الاختلاف، نقذ معظمها في أوائله.

إضافة إلى زيارة الرئيس التركي السابق أحمد نجات سيزر لدمشق في سنة 2000 التي أعطت دفعة قوية في اتجاه تحسين علاقة أنقرة بدمشق، وعززتها زيارة الرئيس بشار الأسد الأولى إلى تركيا عام 2004، لكن فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية والمواقف السياسية التي اتخذها قادته في السياسة الخارجية، كان له الدور الأكبر في تحول العلاقات السورية التركية نحو التفاهم والتعاون، حيث جرى التفاهم على تحويل الحدود من نقطة خلاف وتوتر إلى نقطة تفاهم وتعاون، فوُقت اتفاقية إزالة الألغام من على جانبي الحدود لإقامة مشاريع إنمائية مشتركة.⁽⁹⁰⁾

وأعلن هذا التوجه بداية عهد التقارب الذي سيقبل حالة العداء التاريخي إلى حالة من اللقاء والتفاهم والتعاون، خصوصا وأن قادة حزب العدالة والتنمية رفضوا المشاركة في سياسة العزل والحصار التي حاول الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش فرضها على سوريا⁽⁹¹⁾، بل قام الساسة الأتراك بلعب دور الوسيط بين سوريا ومختلف الحكومات الأوروبية، الأمر الذي أسهم في مساعدة النظام السوري على عبور تلك المرحلة الصعبة.

وعلى الجانب السوري، تجاوزت القيادة السياسية السورية كل مثبطات العلاقة مع تركيا، فرمت بعيدا بما تحمله الذاكرة والتاريخ تجاه الأتراك، وصرفت النظر عن عضوية تركيا الأطلسية، وشيّدت علاقات ثقة وتعاون معها، حتى أصبحت تركيا راعية للمفاوضات السورية الإسرائيلية غير المباشرة.

2- أشكال التعاون التركي - السوري في الجانب الاقتصادي

يشمل التغيير الذي مسّ العلاقات السورية التركية المجال السياسي والجانب الاقتصادي، فتركيا حققت نجاحات اقتصادية هامة، وتريد أن تكون سوريا بواباتها العربية إلى دول الخليج ومصر وسواها، لذلك جرى التوقيع عام 2004 على اتفاقية التجارة الحرة، وتمّ الشروع بتطبيقها عام 2007، وفي السياق ذاته جاء اتفاق فتح الحدود بين البلدين من دون تأشيرات الدخول.⁽⁹²⁾

⁹⁰ - عمر كوش، العلاقات السورية التركية.. من التأزم إلى التعاون، المركز العالمي للوسطية، عبر موقع http://www.wasatiaonline.net/news/details.php?data_id=769، تاريخ الإطلاع : 2011/11/12.

⁹¹ -Singh, K Gajendra, **A new age for Turkey-Syria relations**, Asia Times. April 14, 2005 at: http://www.atimes.com/atimes/Middle_East/GD14Ak01.html, seen 10/05/2011.

⁹² - عمر كوش، العلاقات السورية التركية.. من التأزم إلى التعاون، مرجع سابق.

غير أن اللافت هو أن جميع الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين البلدين جرى تنفيذها في مواعيدها المحددة، ولم تبق حبيسة الأوراق في الأدرج مثل جميع الاتفاقيات بين الدول العربية، ويستطيع المراقب أن يعاين التبادل المستمر لوفود رجال الأعمال والشركات في البلدين، وأن يلحظ إعلانات الاستثمارات والشركات المشتركة في عاصمتي البلدين، والحضور الكثيف للبضائع والمنتجات التركية في جميع الأسواق السورية.

أما في الجانب الاجتماعي فقد تأسست جمعيات ثقافية، مثل الجمعية العربية للعلوم والثقافة والفنون في أنقرة، وقامت شركات سوريا بدبلجة المسلسلات التركية وعرضها للمشاهدين العرب. وبادر الجانب التركي إلى رفع كمية تدفق مياه نهر الفرات لتصل إلى 575 مترا مكعبا في الثانية، ووافق على أن تمرّ أنابيب الغاز المصدّر من أذربيجان إلى سوريا، وأن تكون الأراضي التركية ممّرا لربط شبكة الغاز العربية من مصر إلى الدول الأوروبية.⁽⁹³⁾

3- مقومات التفاهم

مقومات التفاهم السوري التركي عديدة، ويعززها نجاح القادة السوريين والأترك من تحقيق انجاز له أهمية خاصة في جانب التعاون خاصة في قضية إقليمية لها أهميتها بالنسبة للبلدين، وهي القضية الكردية، إلى جانب الاتفاق حول وحدة التراب العراقي، وخاصة رفض قيام حكم كردي فدرالي في شمال العراق، والذي يمتلك منذ بداية التسعينيات كل مؤسسات الدولة، تحت مسمى الحكم ذاتي.

وهذه نقطة للتوافق في الرؤية الإستراتيجية لكل من الدولتين، لأن فدرالية العراق، على أساس طائفي، يعني بالنسبة إليهما تقسيما للعراق بما يؤثر على وضع الأكراد في البلدين، ويعزز ذلك مسعى القيادات السياسية الكردية لضمّ كركوك إلى كردستان، والذي يتخذ طابعا انفصالي التوجه، ودامي الأدوات، الأمر الذي سينتج بصماته الدامية على علاقة التعايش التاريخية في هذه المدينة ما بين الأكراد والتركمان والأشوريين والعرب، والتي منحت هذه المدينة هوية مركبة على مرّ العصور.⁽⁹⁴⁾

لكن مؤخرا مع بداية حركة الاحتجاجية السلمية في سورية، أرادت تركيا إنقاذ حليفها النظام السوري عن طريق إسداء النصائح حول الإصلاحات الواجب تحقيقها لتجنب المصير الأسوأ، مستخدمة في ذلك علاقة الثقة المتبادلة التي من المفترض أن البلدين قد قاما بتطويرها، أي دفع الرئيس السوري بشار الأسد تجاه الإصلاحات الديمقراطية. لكن تعثرت القيادة السورية و زيادة و تيرة قمع التظاهرات، دفع بالحكومة التركية لإبداء استيائها من طريقة رد النظام السوري على طلباتها بوقف العنف و بدء الإصلاحات⁽⁹⁵⁾،

⁹³ - نفس المرجع.

⁹⁴ -Singh, K Gajendra, op.cit.

⁹⁵ - سنان أولجين، مشكلة تركيا وسياسة "صفر مشاكل"، عبر الموقع:

وقامت بفرض عقوبات أحادية ضد سوريا، شملت وقف النشاطات التجارية و حركة نقل البضائع من وإلى سوريا، كما قدمت تركيا دعماً الكامل للمعارضة السورية، و بدأ القادة الأتراك في التعبير عن واجب بلدهم بحماية اللاجئين السوريين في الحدود التركية بفرض منطقة حظر جوي.

ب- العلاقات الإسرائيلية - التركية

تميزت العلاقات التركية- الإسرائيلية منذ البداية بالتحسن المستمر في كافة المجالات، فقد كانت تركيا أول دولة شرق أوسطية تعترف بإسرائيل في آذار عام 1949، وأقامت علاقات دبلوماسية معها عام 1950، ورغم أن العلاقات بينهما مرت ببعض المحطات التي شهدت فيها تراجعاً شكلياً في مجال التمثيل السياسي كما في عام 1956 على أثر تعرض مصر للعدوان الثلاثي، وعام 1980 على أثر إعلان إسرائيل القدس عاصمة أبدية لها، إلا أن العلاقات بين البلدين ظلت متينة وقوية.

ومنذ مطلع التسعينات تشهد هذه العلاقات المزيد من التحسن في المجالات والأصعدة المختلفة، ويحاول البلدان العمل على تطوير علاقاتهما تجاه التكامل في منطقة الشرق الأوسط على أساس أنهما الحليفان الاستراتيجيان للولايات المتحدة في المنطقة، من خلال اتفاق عسكري تركي- إسرائيلي الذي تم توقيعه في شباط عام 1996 إلى حلف عسكري يحمل العديد من المخاطر الأمنية على دول المنطقة لاسيما سوريا، فالاتفاق يسمح للطيران الحربي الإسرائيلي باستخدام الأجواء والقواعد التركية.⁽⁹⁶⁾

هذا الاتفاق أعطى لإسرائيل قدرة استطلاعية هائلة في مراقبة أجواء المنطقة وجمع المعلومات عن بلدانها، كما كانت المناورات التركية - الإسرائيلية - الأمريكية التي جرت في بداية عام 1998 قبالة الشواطئ السورية على بعد لا يزيد عن مئة كيلومتر تحت عنوان "الحرورية الوثيقة" إحدى نتائج هذا الاتفاق.

1 - مظاهر وأبعاد العلاقة

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/132/1876> تحليلات/مقالات/مشكلة-تركيا-وسياسة-

صفر-مشاكل /

تاريخ الإطلاع: 2011/06/15.

⁹⁶ - خورشيد حسين دلي، تركيا و قصايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 1999،

ص56.

1- الزيارات المتبادلة والمكثفة لكبار المسؤولين العسكريين والسياسيين بين البلدين، على مستوى وزراء الدفاع وهيئة الأركان والاستخبارات ومدراء الأقسام ورؤساء الحكومة. وقد جرت العادة في كل زيارة أن يتم الإعلان عن التوصل إلى اتفاقات عسكرية جديدة بين البلدين وبعضها سري مع تصريحات بأن هذه الاتفاقيات ليست موجهة ضد أحد.

2- توقيع العديد من الاتفاقات العسكرية الهامة في مجال صناعة الأسلحة، فمنذ توقيع اتفاق شباط عام 1996 تم التوصل إلى 16 اتفاقية جديدة في مجال التعاون العسكري، أبرزها الاتفاق على إنتاج صواريخ متوسطة المدى 500 كم ذات قدرة توجيه عالية في ضرب الأهداف المتنوعة، وشراء تركيا لدبابات إسرائيلية من نوع ميركافا 3 للحلول محل الدبابات التركية أم 60 ويبلغ عدد دبابات هذه الصفقة 800 دبابة قتالية بقيمة 4.5 مليون دولار ويقضي الاتفاق بتصنيع هذه الدبابات في تركيا.⁽⁹⁷⁾

3- تطوير التعاون بين البلدين في المجالات الأمنية والاستخبارات وتبادل المعلومات، حيث أقامت إسرائيل بالاتفاق مع تركيا مراكز استخباراتية في جنوب شرق تركيا وكذلك في شمال العراق، ومنها مشترك مع الولايات المتحدة تحت اسم وحدة، 200 مهمتها جمع المعلومات عن البلدان المجاورة (سورية، العراق، إيران) وذلك باستخدام معدّات خاصة بالجاسوسية الإلكترونية مقابل تزويد إسرائيل تركيا بمعدات وأجهزة رصد وشبكات رادارية متطورة لتجهيز المنطقة الأمنية التي أعلنتها في شمال العراق.

وإلى جانب التعاون العسكري الوثيق بين تركيا وإسرائيل تشهد العلاقات الاقتصادية بينهما تطوراً كبيراً، حيث تقرر إقامة سوق حرة مشتركة بين البلدين في العام 2000 ، وكانت تركيا عقدت اتفاقية ثنائية لبيع مياه نهر مانوجات إلى إسرائيل عبر خليج أنطاكية ، كما تستعين أنقرة بالخبرة الإسرائيلية في مشروع الغاب خاصة في مجال الأساليب الحديثة للري والهندسة الوراثية.⁽⁹⁸⁾

من جهة ثانية، برزت في السنوات الأخيرة ظاهرة لافتة للنظر في تركيا، وهي ظاهرة بروز دور الجالية اليهودية في مختلف مرافق الدولة التركية لاسيما في مجالات التجارة والإعلام والصناعة، ورغم أن التاريخ الفعلي لهذه الجالية يعود إلى عام 1492 عام سقوط غرناطة وذلك عندما نظمت إسبانيا حملة كبيرة لتهجير اليهود من إسبانيا إلى الدولة العثمانية، ومنذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 وقيام دولة إسرائيل في عام 1948 بدأت هذه الجالية تظهر إلى العلن شيئاً فشيئاً حتى أضحت في التسعينات قوة لا يستهان بها في الأوساط السياسية والاقتصادية والإعلامية التركية.

⁹⁷ - نفس المرجع.

⁹⁸ - Sarah Akram, "Turkey and Middle East, Institute of Strategic Studies, Islamabad", 2010, p3.

عدد اليهود في تركيا يقارب حوالي 20 ألفاً عام 1992، ورغم قلة عددهم فإنهم يسيطرون على صناعات النسيج والسيارات والألبسة الجاهزة والإعلان والإعلام والكيمياء وتجارة الاستيراد والتصدير، وتقول الإحصائيات أن الجاليات اليهودية تملك في استانبول نحو 3400 مكتب استيراد وتصدير من أصل 3800 مكتب.⁽⁹⁹⁾

2- تدهور العلاقات التركية الإسرائيلية

شهد صعود حزب العدالة والتنمية التركي للسلطة في عام 2002، نقطة مهمة في تحول علاقات أنقرة مع جيرانها في الشرق الأوسط فضلاً عن إسرائيل. فكما تغيرت العلاقات التركية مع دول الجوار من التوتر إلى التعاون (سوريا، العراق، إيران)، تغيرت أيضاً علاقاتها مع إسرائيل من التعاون إلى التوتر، حيث ساهمت عدة عوامل في زيادة المسافة بين تركيا وإسرائيل، حسب الرؤية الإسرائيلية، فإن الجذور الإسلامية لحكومة حزب العدالة والتنمية تعتبر السبب الأول وراء برودة العلاقات بين تركيا وإسرائيل. أما الرؤية التركية⁽¹⁰⁰⁾ فتعتبر أن تصرفات إسرائيل و سياساتها تجاه الفلسطينيين أخرجت كثيراً حكومة حزب العدالة و التنمية، فكانت أشد المنتقدين للإجراءات الإسرائيلية في قطاع غزة في شتاء 2008 ، وأيضاً المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. كما انتقدت إسرائيل عدة مرّات على استخدامها القوة المفرطة تجاه الفلسطينيين، ودعت أيضاً مجلس الأمن الدولي لوضع بعض الضغوط على إسرائيل بشأن الأسلحة النووية كما هو الحال مع إيران. أما القطرة الأخيرة التي أفاضت الكأس في العلاقات الإسرائيلية التركية فهي حادثة الهجوم الإسرائيلي على قافلة المساعدات التركية المسمّاة (أسطول الحرية)، التي كانت متجهة لغزة لفك الحصار عليها، لكن طريقة الهجوم الإسرائيلية على القافلة أدّت إلى مقتل 9 ناشطين أتراك في 31 ماي 2010، بعدها مباشرة قامت الحكومة التركية بتغيير خارطة العلاقات مع إسرائيل تضمنت بعض الإجراءات التي طبقت فور وقوع الهجوم من بينها إغلاق المجال الجوي التركي أمام الطيران العسكري الإسرائيلي، ثم تلاها طرد السفير الإسرائيلي في أنقرة وتعليق اتفاقاتها العسكرية مع إسرائيل، وذلك على خلفية رفض الأخيرة الاعتذار عن مدهمتها أسطول الحرية وقتل 9 أتراك.⁽¹⁰¹⁾

⁹⁹ - خورشيد حسين دلي، تركيا و قضايا السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 57.

¹⁰⁰ - Sarah Akram ,,opcit, p10.

¹⁰¹ - جوناثان هيد، انتكاسة جديدة في العلاقات التركية الإسرائيلية، تلفزيون ال BBC، من خلال الموقع : http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/09/110902_turkey_israel_gaza_flotilla_row.shtml, seen in 02/09/2011.

المطلب الثاني: التحالفات الدولية

إلى جانب التحالفات الإقليمية التي وثقت تركيا من أواصر علاقاتها مع دول الجوار، عملت تركيا على تنويع شركائها الإقليميين بسبب نمو اقتصادها المتسارع، حيث أصبحت تملك عدة علاقات طيبة مع دول كروسيا و الصين، إلا أنها تعطي الأولوية أكثر للعمل مع حلفاءها التقليديين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي.

أ- العلاقات التركية -الأمريكية

تمثل تركيا أحد المفاتيح المهمة لفهم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك ليس فقط بسبب البعد الجيوإستراتيجي لتركيا والذي أعطاها ميزة تنافسية عالية، وإنما أيضا بسبب نجاح تركيا في تقديم نفسها للغرب والولايات المتحدة، باعتبارها الشريك الأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه في منطقة بالغة الأهمية والحساسة بالنسبة للغرب عامة والولايات المتحدة خاصة. لذا فقد دخلت أنقرة في شراكة إستراتيجية طويلة المدى مع الغرب والولايات المتحدة بشكل جعلها بمثابة "حجر زاوية" في أي سياسة أمريكية تجاه الشرق الأوسط.

1- محددات العلاقات الأمريكية - التركية

تملك تركيا ميراثا قويا في علاقاتها مع الولايات المتحدة منذ أيام الحرب الباردة⁽¹⁰²⁾، فقد كانت الخط الأمامي من الجهة الشرقية في مواجهة الاتحاد السوفياتي، و بانضمامها لحلف شمال الأطلسي "NATO" عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، زادت أهميتها كحليف إستراتيجي مهم ومؤثر جغرافياً وسياسياً وحضارياً للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تنظر الولايات المتحدة لتركيا باعتبارها أحد المفاتيح الإستراتيجية في المنطقة الممتدة من أوروبا وحتى القوقاز مروراً بالبلقان والشرق الأوسط. وقد حرصت الولايات المتحدة طيلة نصف قرن خلا، على توطيد علاقاتها بأنقرة ودعمها عسكرياً واقتصادياً. وقد توطدت العلاقات بين البلدين خلال مرحلة الحرب الباردة وما بعدها، خاصة في ظل حرب الولايات المتحدة على الإرهاب.

وبوجودها داخل حلف الناتو، قدّمت تركيا خدمات للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، في إطار حربها على الإرهاب، حيث قامت تركيا بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان في 2001 حسب اتفاقية الدفاع المشترك .

وكان هذا الدور محل تقدير وإعجاب الولايات المتحدة التي استفادت معنويًا ورمزيًا من مشاركة دولة مسلمة في إطار الحرب على أفغانستان. فضلاً عن إرسال تركيا لما يقرب

¹⁰² -Nas, Cigdem, "Turkey's International Role as a Democratic Model in the Middle East", Turkish Review of Middle East Studies, Annual 2005, No.16. pp. 245-249.

من حوالي 1200 جندي لتقديم العون لقوات الدعم والإسناد (إيساف) التابعة لحلف الناتو. (103)

إلى جانب الحرب على الإرهاب، هناك قضايا أخرى في الشرق الأوسط لعبت دوراً مهماً في تمتين العلاقات التركية الأميركية كالملف الكردي، حيث أن الولايات المتحدة تدعم الموقف التركي من حزب العمال الكردستاني، وتعتبره منظمة إرهابية توافقا للرؤية التركية من الحزب، وهي بذلك تبعث إشارات إيجابية لتركيا المتخوفة من انفصال أكراد العراق في الشمال و تأسيسهم لدولة مستقلة، مما سيدفع أكراد تركيا للمطالبة بالاستقلال تماثلاً لأكراد العراق.

كما تشجع الولايات المتحدة الأميركية تركيا في سعيها للانضمام للاتحاد الأوروبي، حيث ترى واشنطن أن التحاق تركيا بأوروبا هدفاً أميركياً، لأن وجود تركيا في الاتحاد هو بمثابة جسر قوي بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية، وثانياً محاولة إحداث توازن إستراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي بين القوى التقليدية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا والقوى الجديدة الأقرب للحليف الأميركي مثل تركيا وبعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا. (104)

وإذا كانت العلاقات الأميركية - التركية قد شهدت توتراً طيلة فترتي الرئيس بوش، بسبب رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأميركية استخدام أراضيها و مجاله الجوي في احتلال العراق في 2003، إلا أن ذلك لم يمنع الإدارة الأميركية من أن تستمر في النظر لتركيا كحليف إستراتيجي مهم لا يمكن التفريط فيه مهما وصلت درجة الخلافات معه. وقد زاد من ذلك، التحول الذكي الذي مارسه حكومتها "العدالة والتنمية" في سياساتها الخارجية بإعطاء مزيد من الاهتمام للشرق الأوسط، ليس فقط باعتباره مجرد "حديقة خلفية"، وإنما باعتباره أحد المنافذ المهمة لتركيا في حال رفض الاتحاد الأوروبي عضويتها به.

وقد بدا واضحاً أنه كلما زاد انخراط تركيا في ملفات الشرق الأوسط، كلما ازداد الطلب الأميركي عليها وارتفعت أسهمها كحليف يجب استرضاءه والاعتماد عليه، لذا سنتل في تركيا أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وذلك انطلاقاً من عدة اعتبارات أهمها:

1- الدور المهم لتركيا كنافذة على محاور وبلدان ذات أهمية خاصة بالنسبة لواشنطن مثل إسرائيل والعراق وإيران وسوريا وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان، ودورها المحوري في حفظ الاستقرار في الحزام الممتد من وسط أوروبا حتى تخوم الهند وروسيا. (105)

¹⁰³ - خليل العناني، تركيا والولايات المتحدة..مصالح إستراتيجية متبادلة، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية، ص9، عبر الموقع: www.alkashif.org، تاريخ الإطلاع: 2009/11/25.

¹⁰⁵ - İlter TÜRKMEN, *The Middle East policy of the republic of Turkey*, translated by Gülsen Devre, Istanbul : BILGESAM Publications, Volume No: 4,2010,p 30.

ب- الموقع الإستراتيجي لتركيا كجمال بحري وملاحي يخترق البحر الأسود وبحر القوقاز والبحر المتوسط باعتبارها ممرا احتياطيا، لإمدادات النفط والغاز من دول آسيا الوسطي لأوروبا عبر خط (جيهان - باكو) وذلك كبديل عن الخط الروسي الممتد عبر أوكرانيا.

ج- الترويج للنموذج التركي باعتباره نموذجا لدولة ديمقراطية، مسلمة وسطية يمكن أن يكون البديل للحركات الإسلامية المحافظة أو للحركات الأصولية المتطرفة، و يحسن الصورة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى.

لأجل هاته الاعتبارات و أخرى، ترى واشنطن أن بإمكان تركيا لعب دور مهم في أكثر من جهة، خاصة وأن تركيا وسّعت من دوائر حركتها الخارجية في الشرق الأوسط و آسيا الوسطى، مما قد يحقق للولايات المتحدة الأمريكية مزايا عديدة ليس أقلها ما يلي:

- خلق توازن إستراتيجي بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط، وذلك في ظل حالة الفراغ التي خلفها سقوط نظام صدام حسين.⁽¹⁰⁶⁾

- الاستفادة من الدور التركي في الحفاظ على وحدة العراق، من خلال استخدام الفزاعة الكردية مع أنقرة، خاصة وأن الولايات المتحدة باتت تخشى من أن تقسيم العراق سيؤدي حتما إلى تمدد النفوذ الإيراني أكثر في العراق، فضلا عن حصول تداعيات أمنية تطل عموم المنطقة وتمس المصالح الأمريكية في الصميم.

- الاستفادة من احتمالات قيام تركيا للعب دور الوسيط بين إيران والمجتمع الدولي وربما الولايات المتحدة لاحقا.⁽¹⁰⁷⁾

ب- العلاقات التركية - الاتحاد الأوروبي

عرفت العلاقات التركية مع الإتحاد الأوروبي جدلية معقدة في تفاصيل العلاقة بين الجانبين، وفي تفاصيل القوى والتيارات المتنافسة داخل كل من الجانب التركي والجانب الأوروبي، حيث تبنت الحكومات التركية المتعاقبة مجموعة رزم قوانين إصلاحية تتسجم مع معايير كوبنهاجن للإصلاح السياسي، تمهيدا للدخول في مفاوضات اقتصادية، ولعل أهم هذه الإصلاحات، هو ما يتعلق بدور مجلس الأمن القومي في تركيا، والذي كان يسيطر عليه العسكريون، ويعتبر أعلى مرجعية في البلاد، ومن ناحية أخرى، ترسل دول الإتحاد الأوروبي رسائل متناقضة للأتراك، بعضها تأييد لضم تركيا، وبعضها الآخر معارضة، مما يؤدي إلى إرباك الحكومة التركية، وانقسام موقف القوى الشعبية تجاه جهد الحكومة بهذا الخصوص وجدواه، ويعود التردد الأوروبي إلى ما يلي:

¹⁰⁶ - خليل العناني، تركيا والولايات المتحدة..مصالح إستراتيجية متبادلة، مرجع سابق، ص11.

¹⁰⁷ - Meliha Benli Altunisik, "Turkish Policy towards Iran: What is at Stake", Center for Turkish Studies Opinions, April 29, 2010, p2.

- شك بعض الدول الأوروبية في عدم نجاح تركيا في التحول بشكل نهائي إلى دولة علمانية أوروبية، إذ أن هناك خوفاً من حدوث تطورات سلبية معاكسة (حدوث ارتداد في المسيرة) تؤدي إلى تحول تركيا إلى دولة إسلامية، بما لذلك من انعكاسات مباشرة على الأمن الأوروبي.

- اعتبار تركيا مستودعاً بشرياً ضخماً (78 مليوناً) مقابل (74 مليوناً) هم مجموع سكان عشر دول انضمت إلى الإتحاد عام 2004، وإذا لم يتحقق رفع مستوى الدخل الفردي في تركيا بسرعة، فسوف تتدفق عمالة تركية كبيرة على الدول الأوروبية، مضيفاً أعباء مالية واجتماعية وثقافية عليها.

ومن أسباب الرفض ما هو ديني / ثقافي يرتبط بالهوية الحضارية الإسلامية، حيث يرى الراضون أنها لا تتسجم مع الهوية "المسيحية" التي تجمع أعضاء النادي الأوروبي. وإلى جانب ذلك، هناك موقف ثالث يقدم حلاً وسطاً مفاده ألا تمنح تركيا عضوية كاملة وإنما يتم منحها " شراكة متميزة" مع الإتحاد الأوروبي، وتترجم ألمانيا هذا الاتجاه، بدعوى مختلفة تركز أساسها على عدم تجانس تركيا دينياً وثقافياً من باقي دول الإتحاد.⁽¹⁰⁸⁾

بالنسبة للطرف التركي، هناك رغبة قوية في استيعاب المكتسبات العلمية والتكنولوجية للحضارة الغربية، والاندماج داخل المنظومة الأوروبية بالمعنيين السياسي والاقتصادي على الأقل، وهو الهدف المعلن لسياسي العدالة والتنمية منذ اعتلائهم سدة الحكم في 2002، وهناك فريق آخر من الأتراك يرفض الاندماج الحضاري في الغرب، ويناهض عملية التغريب، ويتبنى مشروعاً للاستقلال الحضاري، وحسبه فإن مستقبل تركيا يكمن في توجيهها نحو الشرق بدل الغرب.

أما على الجانب الأوروبي على ما فيه من اختلافات بين دوله بشأن الموقف من تركيا، فالنزعة الإستبعادية كانت ولا تزال هي الأقوى، وهي الأكثر فعالية في ترتيب علاقات أعضاء الإتحاد الأوروبي مع تركيا. فهناك أصوات لأحزاب ولحكومات أوروبية تنادي بالانفتاح على تركيا، وترى أن إيجابيات استيعابها في النادي الأوروبي أكثر من سلبياتها، ولكنها أصوات خافتة وغير حاسمة حتى اليوم، في ترجيح كفة سياسة الاستيعاب والقبول على كفة الاستبعاد والرفض.⁽¹⁰⁹⁾

و من العوامل الكثيرة التي تغذي حول الانضمام التركي من رفضه في العلاقات التركية الأوروبية، الدور الإقليمي متعدد الأبعاد الذي يمكن أن تقوم به تركيا في منطقة متنوعة، إذا أصبحت تركيا عضواً كاملاً في ناديها من منظور متعدد الأبعاد يجمع بين الجوانب

¹⁰⁸ - ابراهيم البيومي غانم، جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية، ص13، عبر الموقع: www.alkashif.org، تاريخ الإطلاع: 2009/11/25 .
¹⁰⁹ - ابراهيم البيومي غانم، جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية، مرجع سابق، ص15.

الثقافية والسياسية والاقتصادية والأمنية، ومع ذلك لا توجد حتى الآن مؤشرات مشجعة من الجانب الأوروبي صاحب القرار النهائي في قبول العضوية أو رفضها، وآخرها قرار البرلمان الأوروبي في 13 مارس 2009 الذي عبّر عن "حالة قلق" لتأخر أنقرة في تنفيذ التزاماتها، وخاصة تراجعها عن تعديل الدستور، في حين أن الموقف الأوروبي كان سلبياً عندما جرت محاولة تعديله وتوسيع حرية المرأة في ارتداء الحجاب في المؤسسات الحكومية.⁽¹¹⁰⁾

رغم الاختلاف الكبير بشأن عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي، فإن العلاقات الاقتصادية الأوروبية التركية تشهد ازدهارا كبيرا، فالنجاحات التي حققتها حكومة حزب العدالة والتنمية في الإصلاح الاقتصادي والتركيز على دعم المؤسسات الاقتصادية و توفير مناخ اقتصادي مرن للمستثمرين و رجال الأعمال الأتراك و الأجانب، ساهم في جذب كبرى المؤسسات و الشركات الأوروبية التي استوطنت مصانعها في تركيا بسبب الأزمة الاقتصادية في أوروبا من جهة و بسبب سهولة ولوج المنتجات التركية إلى الأسواق العربية من جهة أخرى.

ختاما لهذا الفصل يبدو أن الإستراتيجية التركية لحزب العدالة والتنمية في إعادة توجيهها نحو الشرق الأوسط بعدما أدارت له ظهرها لفترة طويلة قد بدأت تؤتي ثمارها ، فالخلفية الإسلامية التي شكلت الثقافة السياسية لنخبة حزب العدالة و التنمية و ستيراتيجية القوة الناعمة، دفعت تركيا للتغلغل بشكل جيد في قضايا المنطقة الجوهرية كالقضية الفلسطينية، وهي بذلك تناقض تماما الإستراتيجية الإيرانية التي اعتمدت على الدعم العسكري لبيسط نفوذها و الإيديولوجية في ربط تحالفاتها الإقليمية، وبالتالي نحن أمام مشروعان متناقضان يتنافسان في المنطقة، فاختلاف المشاريع و الأهداف و الأدوات بين القوتين الصاعدتين، قد يؤدي إلى التصادم أم أنه قد يؤدي بالبلدان إلى التقاسم و تبادل الأدوار، وهذا ما سنراه في الفصل الرابع.

¹¹⁰ -- İlter TÜRkmen, op.cit,p41.

الفصل الرابع

التقاسم و التصادم في

المشروعين الإيراني والتركي

المبحث الأول: مؤشرات التقاسم في العلاقات الإيرانية التركية

منذ فترة طويلة اتسمت العلاقات الإيرانية التركية بالشك المتبادل والمنافسة ، على الرغم من الحدود المشتركة بينهما 312 كيلومتر والتي بقيت على حالها منذ 1639. من نواح كثيرة، تركيا وإيران هما صُورَ طبق الأصل لبعضها البعض، يتقاسمون الجغرافيا والثقافة والدين والتاريخ الطويل من الصراع والتعاون، و كلاهما يمتد على مناطق جيوسياسية متعددة بين قارتين و خمسة حدود من أكثر بُورَ العالم تفجراً، في الشرق الأوسط ، في القوقاز ، البلقان و آسيا الوسطى وشبه القارة الآسيوية الجنوبية، كما أن كلاهما منحدرين من إمبراطوريات تاريخية طويلة هيمنت على المنطقة وجمعت بينهم عدة حروب.⁽¹¹¹⁾

المطلب الأول: نظرة تاريخية للعلاقات الإيرانية - التركية

لقد كان التاريخ القديم للبلدين شاهداً على الصّراع و التنافس بين المشروعين الصّقوي * الإيراني من جهة، والعثماني التركي من جهة أخرى، إذ مثلّ الشاه عباس الصّقوي نروة المشروع الأول والسلطان مراد الثالث قمة المشروع الثاني. ولتجذير التناقض بين المشروعين وتثبيت هوية معادية للسلطنة العثمانية، فقد عمّد السلطان إسماعيل الصّقوي إلى إعلان تشييع إيران لتدعيم قدراتها الصّراعية مع تركيا بالروافد المذهبية.

وكان أن اتخذت العلاقات بين البلدين أشكالاً دراماتيكية حين قامت الحروب المتعاقبة بين الدولتين في القرون اللاحقة، وأبرمت المعاهدات لتثبيت حدود البلدين واعتراف كل منهما بالآخر حامياً لأحد المذاهب الإسلامية (إيران للشيعة والسلطنة العثمانية للسنة)، وهو الأمر الذي تم تثبيته في معاهدات بين البلدين مثل معاهدة زهاب الموقعة عام 1639. ومن يومها أصبح هناك بُعدٌ عقائدي للصراع على النفوذ في المنطقة بين الدولة الإيرانية الشيعية والدولة العثمانية السنية ومن بعدها وريثتها الجمهورية التركية.⁽¹¹²⁾

وفى هذا السياق لا يفوت أن المسألة الكردية ظهرت على إثر خسارة إيران للأناضول في معركة تشالديران أمام السلطنة العثمانية عام 1514، لأن الأكراد أصبحوا من يومها مشتتين على دُول المنطقة بعد أن كانوا مُضويين جغرافياً تحت عباءة الدولة الإيرانية.⁽¹¹³⁾

أما في تاريخهما الحديث، فقد مرت إيران وتركيا بمراحل مماثلة تقريباً ، حيث شهد البلدان ثورتين في مطلع القرن الماضي، الأولى أدّت إلى انبثاق الدولة التركية الحديثة

¹¹¹ - Henri J. Barkey, **Iran and Turkey**, Carnegie Endowment for International Peace, 2010, p3.

¹¹² - مصطفى اللباد، تطور العلاقات الإيرانية- التركية و انعكاساتها على المنطقة، عبر الموقع : <http://www.alrased.net/site/topics/view/1048>، تاريخ الإطلاع : 2011/10/12.

¹¹³ - نفس المرجع.
* الصفويون هم آل صفويان: سلالة من الشاهات حكمت في بلاد فارس (إيران) سنوات 1501-1785 م

على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، والثانية أدت إلى ظهور الدولة البهلوية على يد الشاه رضا بهلوي.

وقد حاول الأخير في الربع الثاني من القرن العشرين أن يقلد كمال أتاتورك في تحديث المجتمع وذلك بعد زيارة قام بها لتركيا⁽¹¹⁴⁾، وتعززت العلاقات الإيرانية - التركية في عهد الشاه بهلوي، وتطورت بشكل ملموس ووصلت إلى مرحلة التحالف العسكري بسبب وجودهما في حلف بغداد، إلى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا، وقد بقى البلدان حليفين استراتيجيين للغرب أمام العدو الأحمر (الاتحاد السوفيتي سابقا) حتى بعد حل حلف بغداد.

لكن أصاب القلق و الارتباك الأتراك بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 بقيادة الخميني، وطرحها القاضي بتصدير هذه الثورة للبلدان المجاورة وذلك بعد خمسين عاماً من العلاقات الوطيدة مع الجارة الشرقية، غير أن اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية في 1979 واتخاذ تركيا موقف حيادي من الحرب بين البلدين⁽¹¹⁵⁾، جعل إيران تعتمد اعتماداً كلياً على الأراضي التركية في مواصلاتها المتنوعة مع الغرب لتلبية احتياجاتها التجارية، الاقتصادية والعسكرية، وسرعان ما بدد هذا الاعتماد القلق التركي، خاصة وأن الطرق الأخرى ومنها الطريق البحري من الخليج كان غير آمن بالنسبة للإيرانيين. وقد استغلت تركيا هذه الحالة لصالحها وانتفعت كثيراً منها. واتسمت هذه الفترة من العلاقات الإيرانية - التركية بالبرود والانكماش في المجال السياسي والدفاع والانتعاش في المجال الاقتصادي.

ثم على إثر اغتيايات طالت بعض الصحفيين الأتراك العلمانيين والمنتقدين للسياسات الدينية في إيران في عهد الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، تأزمت العلاقات بين البلدين، ثم أعقب هذه الأزمة اتهام تركي لإيران بإيواء مقاتلي حزب العمل الكردستاني ودعم الفصائل الإسلامية الراديكالية في تركيا، وفي المقابل اتهمت إيران تركيا بفتح المجال لمنظمة مجاهدي "خلق" للقيام بعمليات عسكرية ضد إيران انطلاقاً من الأراضي التركية.

غير أن العلاقات بين البلدين سرعان ما تحسنت عقب انتخاب محمد خاتمي رئيساً لإيران، الذي ساهم نهجه الإصلاحي بتحسين علاقات بلاده مع دول الجوار لا سيما تركيا، حيث عقد البلدان اتفاقيات أمنية تحدد من أنشطة المنظمات المناوئة للبلدين.⁽¹¹⁶⁾

وفي عهد الرئيس التركي الراحل توغرت اوزال، عرفت العلاقات الإيرانية - التركية فترة من التفاهم الاقتصادي، أعقبها فترة من الازدهار النسبي خلال عام 1995-1996 الذي ترأس فيه الراحل نجم الدين أربكان وحزب الرفاه الحكومة التركية. وفي هذا العام

¹¹⁴ - محمد عز العرب، العلاقات الإيرانية التركية : الدوافع و المنافع، دورية مختارات إيرانية، العدد 51، أكتوبر 2004، عبر الموقع: <http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=4386&lang=> تاريخ الإطلاع: 2011/05/15.

¹¹⁵ - Henri J. Barkey, op.cit, p5.

¹¹⁶ - د محمد عز العرب، العلاقات الإيرانية التركية : الدوافع و المنافع، مرجع سابق.

وقع البلدان اتفاقية لتصدير الغاز الإيراني إلى تركيا بقيمة 23 مليار دولار⁽¹¹⁷⁾ ، وهي الصفقة الأضخم في تاريخ العلاقات الاقتصادية بين البلدين الجارين، بمقتضاها يمتد خط أنابيب نقل الغاز من مدينة تبريز الإيرانية وحتى مدينة أرضروم لمدّ تركيا بالغاز لمدة ثلاثين سنة. إلا أن هذا التقارب النسبي في العلاقات الإيرانية- التركية لم يتطور بعد الإطاحة بنجم الدين أربكان من رئاسة الوزراء في تركيا، بسبب التصادم في منظومة القيم لكل من النظام السياسي في إيران وتركيا، وكذلك حدود الأدوار الإقليمية المتاحة لكل منهما .

في النصف الثاني من التسعينيات، جاء التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل متناغماً إلى حد كبير ومصالح الدولة التركية، كما تراها المؤسسة العسكرية التي كانت تحرك خيوط سياستها آنذاك، بحيث بدا هذا التحالف بمنزلة توزيع جديد للأثقال النسبية في الشرق الأوسط لغير مصلحة إيران. فأصبح هذا التحالف بهذا المنطق تهديداً مباشراً للمصالح الإيرانية وإحدى ركائز النقاط الخلافية بين البلدين، و ترمومتراً لقياس حرارة العلاقات الإيرانية- التركية، التي تتخفف حرارتها بتفعيل التحالف مع إسرائيل، وترتفع قليلاً بتجميده .

لكن الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003، غيرَ موازين القوى الإقليمية لمصلحة إيران على حساب المصالح التركية، حيث جعلها عرضة للخطر من جراء صعود الطموحات القومية الكردية ومخاطر امتدادها إلى جنوب شرق الأناضول وأغلبيته السكانية الكردية.⁽¹¹⁸⁾

كما أدى احتلال العراق و انهيار النظام العراقي إلى إعادة توزيع موازين القوى الإقليمية بين إيران وتركيا داخل هذا البلد، إذ إن هيمنة الأحزاب السياسية الشيعية على الحكومة والبرلمان العراقيين زاد من هامش المناورة الإيرانية وزاد من صعود دور الأكراد في شمال العراق والسلطة المركزية ببغداد، وبالتالي انحصار للدور التركي الذي رأى في هذه التغييرات تهديدات جديدة لأمنه القومي و معكرة لعلاقاته مع إيران .

المطلب الثاني : العلاقات الإيرانية – التركية مع وصول حزب العدالة و التنمية

لكن مع وصول حزب العدالة و التنمية للسلطة في 2002، أخذت العلاقات الإيرانية التركية منحى آخر تجاه التفاهم و التعاون، رغم وجود تعقيدات كثيرة في الملفات خاصة الأمنية وطبيعة التحالفات و الارتباطات الخارجية لكل دولة منهما ، فقد قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة مهمة إلى إيران في 28 جويلية 2004 ، في أول

¹¹⁷ - مصطفى اللباد، تطور العلاقات الإيرانية- التركية و انعكاساتها على المنطقة، مرجع سابق.

¹¹⁸ - مصطفى اللباد، تطور العلاقات الإيرانية- التركية و انعكاساتها على المنطقة، مرجع سابق.

زيارة له إلى إيران منذ توليه رئاسة الوزراء في مارس عام 2003، والذي تزامن مع الغزو الأمريكي - البريطاني للعراق.

وقد اعتبرت إيران فوز حزب العدالة والتنمية ذو الخلفية الدينية في انتخابات 3 نوفمبر 2002 وتشكيله الحكومة مُفَرِّدًا تطورًا إيجابيًا. وعقب هذا الفوز ظهرت في وسائل الإعلام الإيرانية المختلفة تعليقات فيها كثير من المبالغة بأن الشعب التركي أدار ظهره للأحزاب العلمانية وتوجّه نحو الأحزاب الإسلامية، أما من الناحية الأمنية، فقد حدث تقارب كبير في وجهات النظر بين تركيا وإيران خلال السنوات الأخيرة حول وحدة التراب العراقي والموقف من حزب العمال الكردستاني. و مع تحسن العلاقات السياسية بين البلدين في هذه المرحلة، نشطت أيضا حركة تصدير السلع والبضائع من تركيا إلى إيران زيادة مطردة.⁽¹¹⁹⁾

إيران بعد صعود حزب العدالة و التنمية للسلطة، لا تريد إفساد علاقاتها الخارجية مع تركيا متجاوزة مواقفها الإيديولوجية، وواضحة في اعتبارها أن الجسر الوحيد المستقر الذي يربطها مع الغرب هو تركيا. فالمشاكل الحدودية أو المشاكل المتعلقة بالثورة وما قيل عن تصديرها والتي عاشتها إيران مع جيرانها لم تؤثر في علاقتها بتركيا، بدليل أن كل عام يَفِدُ إلى تركيا أعداد كبيرة من السياح الإيرانيين لزيارة تركيا، وفي الوقت نفسه هناك الآلاف من الطلاب الإيرانيين يدرسون في الجامعات التركية، ولم يصدر أي تصريح تركي ينتقد سلوك هؤلاء الطلاب.⁽¹²⁰⁾

وقد تحسنت العلاقات الإيرانية التركية أكثر بسبب السياسات التي كانت تتبعها الإدارة الأميركية في عهد الرئيس جورج بوش الابن، خاصة بعد أن مارست تلك الإدارة ضغوطا شديدة على حكومة حزب العدالة والتنمية من أجل السماح للوحدات العسكرية الأميركية بالمرور إلى العراق، ولم تتحمس الحكومة في أنقره ولا الجيش لهذا الموضوع، و رفض البرلمان التركي المذكورة التي قُدِّمت في هذا الصدد بفارق ضئيل من الأصوات، وقد قوبلت هذه الخطوة بتقدير كبير في إيران رغم ما كانت تضمّره من عدم ارتياح بسبب علاقات تركيا بإسرائيل وعضويتها في حلف الناتو.

أما التحسن الكبير في العلاقات بين البلدين فقد مَسَّ عدة مستويات:

أ- في الجانب الأمني :

يعيش في كلا البلدين أقليات كردية، وهما يتخوفان من أن يؤدي حصول الأكراد في شمال العراق على حكم ذاتي إلى تقوية الطموحات الانفصالية للأكراد. ومن ثم تنفق العاصمتان

¹¹⁹ - حقي أوغور، تركيا وإيران.. البعد عن حافة الصدام، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية، ص 31، عبر الموقع: www.alkashif.org، تاريخ الإطلاع: 2011/09/11.

¹²⁰ - نفس المرجع، ص 32.

على أنه ليس من مصلحتهما أن تنبثق دولة كردية مستقلة من هذا الكيان⁽¹²¹⁾، لذا فالطرفين ينسقان في المجال الأمني لمواجهة الانفصاليين الأكراد القابعين في المثلث الحدودي الإيراني التركي العراقي، حيث تم التوقيع على مذكرة "تفاهم أمني" ثوجت أعمال الدورة العاشرة للجنة العليا للأمن المشتركة بين الدولتين.

فتركيا تسعى بشكل حثيث لتشكيل تحالف مناهض للأكراد مع إيران بالإضافة إلى سورية. ومن هنا، فقد شهدت علاقات أنقرة بطهران تحسناً نوعياً منذ غزو العراق، من أجل العمل معاً على تشكيل حلف مشترك لاحتواء الحركة القومية الكردية و منعها من إقامة دولة كردية مستقلة على حدودهما. لذا، فتركيا وإيران ترفضان وبشدة أي حكم ذاتي كردي في شمال العراق، و الطرفان يتعاونان على المستوى الأمني في إطار لجنة الأمن العليا التركية- الإيرانية التي تأسست عام 1998. إلا أن هذه الهيئة لم تصبح فعالة أكثر إلا في السنوات القليلة الماضية، وبخاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق.⁽¹²²⁾

كما توّصل البلدان إلى وضع اتفاقية بشأن مكافحة الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين غير الشرعيين والمخدرات وضبط الأمن على الحدود الإيرانية التركية، وجاء ذلك في أعقاب توجيه قوات الأمن والجيش الإيراني هجمات قوية على عناصر تابعة لحزب العمال الكردستاني التركي في 2011، خلال مواجهات مسلحة عند الحدود المشتركة داخل منطقة كردستان، وذلك في نفس الوقت الذي تخوض فيه قوات الجيش التركية بعمليات تمشيط واسعة في شمال العراق أسفرت عن اشتباكات متفرقة مع عناصر من حزب العمال ، الذي يشن عمليات هجومية في مناطق جنوب شرق تركيا .

ب- في الجانب الاقتصادي

بلغ حجم التجارة الخارجية بين تركيا و إيران 10 مليارات دولار في سنة 2010. وارتفع حجم التبادل خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2011 بنسبة 70% قياساً للعام الماضي، و تشكل الصادرات الإيرانية من الطاقة 80% من حجم التبادل التجاري مع تركيا، ومع ارتفاع معدلات النمو للاقتصاد التركي، تزداد الحاجة لاستيراد المزيد من الطاقة، و تُعدّ إيران واحدة من أهم مصادر تزويد تركيا بالطاقة و تأتي في المرتبة الثانية بعد روسيا في إمداد تركيا بالغاز الطبيعي، وتعتبر إيران كذلك الطريق الوحيد البري لتركيا نحو دول القوقاز ووسط آسيا.⁽¹²³⁾

¹²¹- روبرت أولسن، المسألة الكردية في العلاقات الإيرانية التركية، ترجمة محمد إحسان، ط1، العراق : دار نارس للطباعة والنشر، 2001، ص 63.

¹²²- محمد عز العرب، العلاقات الإيرانية التركية : الدوافع و المنافع، مرجع سابق.

¹²³- حقي أوغور وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، مرجع سابق، ص234.

من ناحية أخرى فإن الشركات التركية بدأت في الأعوام الأخيرة تحصل على مناقصات ذات العوائد الاقتصادية الكبيرة في إيران، ففي فبراير 2007 وافقت تركيا وإيران على إبرام اتفاقيتي طاقة جديدتين، يسمح بموجب إحداهما لشركة "بتروليوم كوربوريشن" التركية بالتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في إيران، فيما الثانية بنقل الغاز من تركمنستان إلى تركيا وأوروبا عبر أنابيب نفط تمر من إيران.⁽¹²⁴⁾

فضلاً عن ذلك، فإن الطرفين يسعيان إلى زيادة نسبة التبادل التجاري بينهما في المرحلة المقبلة. وقد وقع الطرفان في 2007/11/20 اتفاقاً يقضي بإنشاء خمس محطات لتوليد الكهرباء، وتقوية خطوط شبكات مشتركة بين البلدين. ويبدو أن تحسين العلاقات التجارية والاقتصادية بين تركيا وإيران هو جزء من إستراتيجية حزب العدالة والتنمية لمحاولة تعزيز العلاقات مع العالم الإسلامي، كما أن السياح الإيرانيين والمنتجات التركية المصدرة إلى إيران تشكلان من المصادر المهمة لإيرادات الحكومة التركية، حيث تعد إيران خامس أهم مورد للسياح لتركيا بعد ألمانيا وروسيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ج- في الجانب الثقافي

إلى جانب ارتفاع حجم التبادل الاقتصادي هناك تقارب ثقافي بين البلدين، إذ افتتح الرئيس التركي نجدت سيزار فرعاً للغة والأدب التركيين في جامعة طهران، وهذا ما تطالب به القومية التركية الأذرية في إيران منذ سنوات، فيما يوجد حالياً نحو 11 فرعاً لتدريس اللغة والأدب الفارسيين في مختلف الجامعات التركية.⁽¹²⁵⁾

المبحث الثاني: مؤشرات التصادم في العلاقات الإيرانية - التركية

قد يبدو لنا من خلال عرض العلاقات الثنائية بين البلدين بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، أنهما قد تجاوزا مرحلة التباين والاختلاف التي اتسم بها تاريخ العلاقات بينهما، إلا أن ظاهرة الاحتجاجات العربية أو ما يعرف بالثورات العربية كشفت حجم الاختلاف القائم بين البلدين، وهو ما يعكس في الأخير اختلاف مشاريعهما القومية في المنطقة.

المطلب الأول: اختلاف المنظور الإيراني مع التركي من الثورات العربية

يختلف منظور كل دولة من الثورات العربية حسب اختلاف رؤيتهم الخاصة للمنطقة، ولطبيعة علاقاتهم مع الدول العربية التي شهدت بلدانها ثورات، وهذا الاختلاف مرده

¹²⁴ - نفس المرجع.

¹²⁵ - محمد عز العرب، العلاقات الإيرانية التركية : الدوافع و المنافع، مرجع سابق.

بالأساس إلى اختلاف توجهات السياسة الخارجية لكلا البلدين و إلى اختلاف انعكاسات الثورات على مصالح كل بلد.

أ- بالنسبة لتركيا

تقوم الرؤية التركية على تشجيع الحرية، ولأنها تطمح لعضوية الإتحاد الأوروبي فقد عززت الإصلاحات السياسية الداخلية، وهي ترى أن آثار هاته الإصلاحات تجلت في تحسن أداء اقتصادها، و عليه فتوجه دول المنطقة نحو الديمقراطية هو أمر حتمي وإن طال، كما أن الشعوب ستسعى لتحقيق ذلك عاجلا أم آجلا، وهو ما يعني أن على تركيا مساندة المطالب الشعبية الطامحة إلى المزيد من الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان انطلاقا من المبادئ التي تؤمن بها، فالمبدأ الأول حسب داود أوغلو في السياسة الخارجية التركية هو التوازن السليم بين الحرية والأمن.⁽¹²⁶⁾

أما عن كيفية الوصول إلى ذلك، فإن السياسة التركية ترى أن الإصلاح الجذري داخل كل نظام لا يزال ممكنا إذا ما كان هناك إرادة حقيقة لذلك، وهي تُفضل أن تستجيب الأنظمة لمطالب الشعب، وإلا فانتقال السلطة بشكل سلمي في حال فشل الإصلاح هو الخيار الأصح، خوفا من حدوث تدخل دولي تتخوف أنقرة منه أصلا ولا يدع لها مجالاً للمناورة، فتركيا لا تستطيع أن تكون دولة خارجة عن القانون الدولي أو غير متحملة لما يليق عليها من التزامات ومسؤوليات.

و لأن الثورات العربية فاجأت الجميع من حيث التوقيت و السياق الزمني، فقد تبنت تركيا مداخل بدت مختلفة نسبيا في التعامل مع الثورات العربية.

ففي البداية التزمت تركيا مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس مع عدم التسرع في إصدار المواقف، ثم كان الموقف التركي أكثر وضوحا في الحالة المصرية حين دعا النظام القائم إلى إدخال إصلاحات، والاستجابة لمطالب الشعب، ثم تحول بعد ذلك إلى نقد النظام علنا ومطالبته بالرحيل في خطاب أردوغان أمام البرلمان التركي في فبراير 2011، الأمر الذي عدّ تحولا نوعيا في السياسة التركية.⁽¹²⁷⁾

في الحالة الليبية، عارضت تركيا فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو، بسبب الخوف على مصالحها واستثماراتها الاقتصادية، لكن مع الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية، وأداء دور الوسيط بين طرفي الصراع. أما في حالة البحرين،

¹²⁶ - علي حسين باكير، العلاقات الإيرانية-التركية في ظل الثورات العربية، عبر الموقع، http://www.kahireturk.org/Malalat_Main_artz.php?id_art=28 ، تاريخ الاطلاع: 2011/10/05.

¹²⁷ - علي جلال عوض، تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، عبر الموقع: <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/1760> / من-المجلة/ملف-العدد/الارتباك.aspx، تاريخ الإطلاع: 2011/11/18.

فقد جاء الموقف التركي أكثر حذرا حيث اكتفى بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس داعيا المحتجين للاستجابة لمبادرات الإصلاح في الآن ذاته، مع التحذير من مخاطر الانقسام السني - الشيعي في المنطقة دون أن ينتقد النظام البحريني مباشرة.

لقد أعطت الثورات العربية لتركيا مجالا أوسع في طرح دورها كوسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، قصد الحد من انعكاساتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها عن طريق الدبلوماسية، كاستخدام الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات، أو عن طريق استضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة (كما في حالة سوريا وبدرجة أقل ليبيا) ، أو اقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار لتجنب الفوضى الشاملة، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلي ترتيبات لنقل السلطة.⁽¹²⁸⁾

في الأخير، يمكن القول أن الرؤية التركية للثورات العربية كانت أكثر وضوحا ومرونة، إذ ينطبق اتفاق المواقف التركية مع الرؤية الحاكمة لسياستها الخارجية بشكل عام، لأنها لا تستطيع تحقيق قدر أكبر من المصالح في غياب الاستقرار داخل دول المنطقة، ولن يتم ذلك في نظر الأتراك إلا من خلال دعم الإصلاحات الديمقراطية، أما اختلاف الخطاب الرسمي من حالة لأخرى، فيرجع أساساً لمتطلبات الموازنة بين الحرية والأمن في تلك الدول من جهة و الحفاظ على الاستقرار فيها من جهة أخرى، حسب طبيعة التكوين الإثني للمجتمعات المختلفة، ودرجة استجابة قيادات النظم المعنية، ودوافع الأطراف الخارجية من التدخل، وتقدير حدود إمكانيات تركيا وقدراتها في كل حالة.

ب - بالنسبة لإيران

كان توقيت شرارة الثورات العربية عاملا حاسما في فهم الموقف الإيراني⁽¹²⁹⁾ ، فالثورات العربية حدثت بعد حوالي 18 شهرا من الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة في يونيو/حزيران 2009، التي تم التشكيك فيها داخليا و خارجيا، وأعقب إعلان نتائجها موجة من الاحتجاجات الشعبية ورد فعل قمعي من قبل النظام الإيراني، وهو ما ترك أثرا كبيرا وغير إيجابي على صورة إيران لدى الرأي العام الإيراني و العربي، تلك الاحتجاجات التي امتدت لتطول مشروعية النظام الإيراني عما إذا كانت الثورة الإسلامية قد حققت أهدافها في العدالة، لذا فقد كانت مواقف إيران من وقع موجات التغيير والتحول

¹²⁸ -Jean-Paul Burdy, *L'Iran et la Turquie face aux «révolutions arabes»*, <http://ovipot.hypotheses.org/6382>, consulté le : 2 août 2011.

¹²⁹ - محجوب الزويري، موقف إيران من الثورات العربية.. الطموحات والمخاوف، عبر الموقع: http://www.iwffo.org/index.php?option=com_content&view=article&id=41052:2011-07-22-03-30-05&catid=6:2009-05-11-20-56-01&Itemid=7

تاريخ الإطلاع: 2011/10/12.

الديمقراطي، التي اجتاحت الدول العربية متناقضا بسبب تَحْرُج⁽¹³⁰⁾ النظام الإيراني من الرأي العام لشعبه من جهة وخوفا من تداعيات غير محسوبة لهاته الثورات التي قد تكون على حساب مصالحه الإقليمية من جهة ثانية.

فباستثناء الحالة السورية التي ترى فيها إيران أن الثورة هي مؤامرة خارجية مُدَعَّمة في ذلك النظام السوري ضد حركة الاحتجاجات ، تعتبر الثورات العربية الأخرى وفقا لمنظور النظام المتمثل بأعلى سلطة فيه -أي المرشد الأعلى والولي الفقيه علي خامنئي، ومن بعده رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان- امتدادا للثورة الإيرانية عام 1979، و صحوة إسلامية تقودها الشعوب المسلمة التي استلهمت من قيم الثورة الإيرانية التي تتمحور حول الإطاحة بـ"الطغاة" و"عملاء الغرب"، ومعاداة أميركا وإسرائيل، ومساندة المستضعفين والمظلومين ضد الاستكبار العالمي⁽¹³¹⁾، بما يساهم في قيام شرق أوسط إسلامي.

أمّا عن طريقة تحقيق ذلك، فيُفهم من التصريحات الإيرانية أن المحبذ أن تتم من خلال الشعوب وخاصة الحركات الإسلامية التي عانت وناضلت، ولا مانع من حصول انقلابات إذا أدّت هذا الغرض، علما أنّ المادة 3 من الدستور الإيراني والمادة 154 تعطي الحق لإيران بـ"الحماية الكاملة لمستضعفي العالم"، و"بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم".⁽¹³²⁾

لكن الثورات التي اجتاحت العديد من الدول العربية تدحض إلى حد ما من مصداقية وزخم "الصورة النمطية" التي رسمتها إيران لنفسها، على أنها "الأمة الثائرة" في الشرق الأوسط التي تقدم نموذجا "لهما" في الثورة على "الأنظمة السياسية الفاسدة" لكل الدول المحيطة بها، لأن الثورتان التونسية والمصرية تحديدا، اتسمت بنوع من الملامح التي لا تتناسب موقف طهران، لأنها كانت "ثورات بلا قائد"، ومتجاوزة إلى حد بعيد الاستقطاب السياسي الموجود على الساحة بين ليبراليين ويساريين وقوميين وإسلاميين، وكان ذلك سرُّ قوتها، لأنه جنبها الالتزام بسقف أيديولوجي كان من الممكن أن يقيد حركتها ويحكم تفاعلاتها.

لذا وعندما ادّعت إيران، على لسان المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي، أن "الثورات العربية تستلهم روح ونموذج الثورة الإسلامية في إيران وبالتالي فهي استمرار لها، اندفعت العديد من التيارات الإسلامية التي شاركت في الثورات إلى رفض ذلك، حيث قال راشد الغنوشي، زعيم حركة "النهضة الإسلامية" التونسية، إنه "ليس الخميني وتونس

¹³⁰ - Trita Parsi and Reza Marashi, " Arab Spring Seen from Tehran", Cairo Review, N° 2, 2011,p111.

¹³¹ - علي حسين باكير، العلاقات الإيرانية-التركية في ظل الثورات العربية،مرجع سابق.

¹³²- Trita Parsi and Reza Marashi,op.cit,p112.

ليست إيران"، فيما قالت حركة "الإخوان المسلمين" المصرية إن "الثورة المصرية ثورة شعبية مصرية خالصة، ولا يستطيع أحد أن ينسب الفضل لنفسه في القيام بها".⁽¹³³⁾

أما بالنسبة للانعكاسات الأولية لموجات الاحتجاجات الشعبية التي عاشتها المنطقة منذ يناير 2011، فقد بدت إيران مرتاحة وهي ترى سقوط نظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والمصري حسني مبارك، اللذان يُعدّان في نظر طهران من حلفاء الغرب في المنطقة، وهو يمثل دلالة على فشل الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية، مع العديد من القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، في فرض عزلة علي إيران لكبح طموحاتها النووية والإقليمية، وعلى انتصار ما يسمى بـ "محور الممانعة" الذي تقوده إيران، والذي يضمُّ كلا من سوريا و"حزب الله" اللبناني، وحركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" الفلسطينيّين في مواجهته مع "محور الاعتدال" الذي يضم دول مجلس التعاون الخليجي، مصر والأردن وبعض الدول العربية الأخرى.

فضلا عن ذلك، رأت إيران في توقيت الثورات العربية وجود بعض المكاسب الآنية أولها: تشتيت أنظار المجتمع الدولي عن الملف النووي الإيراني الذي أخذ على حين غرة من الثورات العربية وبالتالي فالفرصة مواتية لكسب مزيد من الوقت، سواء لمواجهة الصعوبات التكنولوجية التي عطلت من وتيرة البرنامج النووي جراء فيروس "سناكس نت" الذي نجح في إخراج عدد غير قليل من أجهزة الطرد المركزي عن دائرة السيطرة، أو لتحقيق أكبر قدر من التقدم في عمليات تخصيب اليورانيوم، حيث كان لافتا نجاح إيران منذ فبراير 2011- خلال ذروة اشتعال الثورتين المصرية والتونسية- في زيادة مخزونها من اليورانيوم المخصَّب بنسبة 3.5% بمقدار 500 كيلو جرام من 3600 كيلو جرام إلى 4100 كيلو جرام.⁽¹³⁴⁾

وثانيها: التضييق على حركة الاعتراض في الشارع الإيراني علي خلفية نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت في عام 2009، وأسفرت عن فوز الرئيس محمود أحمددي نجاد بفترة رئاسية ثانية، وهو ما منح الوقت الكافي للسلطات الإيرانية لوؤد حركة الاحتجاجات من خلال فرض إقامة جبرية لزعيمة الحركة، مهدي كروبي ومير حسين موسوي، والتهديد بشن حملة اعتقالات ومحاكمات في حالة تنظيم مظاهرات جديدة.

في الأخير يمكن القول أن الموقف الإيراني تجاه الثورات العربية كان متناقضا و مزدوج الخطاب خلافا للموقف التركي، فبقدر ما كان متحمسا تجاه سقوط النظام التونسي و النظام المصري على أساس انه استمرار لقيم الثورة الإسلامية الإيرانية ضد الطغاة، فإنه كان متعاطفا و مؤيدا للنظام السوري الذي يجمعه تحالف استراتيجي معه و متجاهلا دعوات

¹³³ - محمد عباس ناجي، مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، عبر الموقع:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/1817/> من-المجلة/ملف-العدد/الانكماش.aspx.

تاريخ الإطلاع: 2011/10/20.

¹³⁴ -Jean-Paul Burdy, op.cit.

الإصلاح و التغيير التي ينادي بها المحتجون السوريون. هذا التناقض في المواقف ووجهات الرؤى يبين مدى الاختلاف و التباين في مشروع الدولتين و في طريقة رؤيتهما لمصالحهم الإستراتيجية.

المطلب الثاني: انعكاسات الثورات على العلاقة بين البلدين

هناك احتمال كبير بأن الثورات العربية قد تؤدي إلى خلل في ساحات التنافس التي تعمل فيها كل من تركيا و إيران على زيادة نفوذهما وتكريس مشروعهما، و بالتالي زيادة قوة طرف على حساب طرف آخر خاصة في دائرة الخليج و دائرة الشام اللتان تشكلان مناطق تنافس حساسة، وقد ظهرت ملامح التنافس في الانعكاسات الواضحة لثورات العربية على العلاقة بين البلدين.

أولاً: دائرة الخليج العربي

وهي تُعتبر الفضاء الجيوبولتيكي الأكثر أهمية بالنسبة لإيران بعد العراق⁽¹³⁵⁾، وقد تمّ إدخال تركيا إلى هذا الحيز رسمياً من قِبَل مجلس التعاون الخليجي في العام 2008، عبر اتفاقية إستراتيجية سياسية واقتصادية وأمنية هي الأولى من نوعها بين مجلس التعاون مجتمعاً وأي دولة في العالم. فقد رأت إيران في ذلك محاولة واضحة من دول الخليج لتحقيق توازن معها، الأمر الذي لم يعجب طهران كثيراً.

و خلال الأزمة البحرينية، فقد بدا التباين واضحاً بين الجانبين الإيراني والتركي في الموقف من إرسال قوات درع الجزيرة للبحرين، الأمر الذي اعتبرته الأولى غزواً عسكرياً فيما اكتفت الثانية من التحذير من تصاعد التوتر في المنطقة ورفض لأي تدخل خارجي يمسّ البحرين ودول مجلس التعاون في إشارة واضحة إلى التدخل الإيراني. وأجبرت السلطات التركية بعد يومين من تصريحاتها طائراً إيرانية مدنية متجهة إلى سوريا على الهبوط لتفتيشها، وتمّ الإعلان فيما بعد عن مصادرة أسلحة وذخائر وعتاد كانت على متنها فيما بدا أنّه رسالة تركية إلى طهران.⁽¹³⁶⁾

ثانياً: دائرة الشام

وهي تضمّ لبنان وفلسطين، ففي السنوات القليلة الماضية وعبر علاقاتها بسوريا استطاعت تركيا الدخول إلى لبنان، محاولةً تقليص النفوذ الإيراني في هذا البلد من خلال نسجها لعلاقات متوازنة مع مختلف الأطراف والفرقاء اللبنانيين، لكن هذا الدخول الجديد إلى

¹³⁵ - Sean Kane, op.cit,p2.

¹³⁶ - علي حسين باكير، العلاقات الإيرانية-التركية في ظل الثورات العربية، مرجع سابق.

الساحة اللبنانية لم يكن مرحّب به من قبل طهران خاصة بعد زيارة أردوغان في 2010 للبنان والتي تلت زيارة أحمدى نجاد للبنان، و بعدها مباشرة ظهر تراجع في قبول أي دور سياسي تركي في لبنان بعدما رفض حزب الله بشكل قاطع اقتراح الوساطة التركية - القطرية التي جاءت بعد الإطاحة بحكومة سعد الدين الحريري.⁽¹³⁷⁾

وخلالها للحالة اللبنانية، هناك تنامي كبير للتأثير التركي على القضية الفلسطينية خاصة بعد العدوان الإسرائيلي على غزة، وموقف أردوغان الشهير في دافوس 2009 حين ترك المنصة غاضبا لعدم إعطائه الفرصة للردّ على خطاب شيمون بيريز رئيس الدولة العبرية⁽¹³⁸⁾، والاعتداء على أسطول الحرية فيما بعد. كما بدا لافتا وبشكل واضح اقتراب الفرقاء الفلسطينيين الرئيسيين من الرؤية التركية بخصوص المصالحة، وطريقة التعامل مع إسرائيل، وتطور الأحداث في سوريا، ونأي حماس بنفسها عن التوجه الذي يسلكه حلفاء إيران في المنطقة في هذه المرحلة، حيث من المنتظر أن يلقي الملف الفلسطيني قريبا بظلاله على العلاقات بين تركيا وإيران في المرحلة المقبلة نظرا للتناقض الجذري في الرؤى بينهما.

ثالثا: التحدي السوري

تمثل الحالة السورية تحديًا بالغ الأهمية والخطورة لكل من تركيا وإيران ليس لأنها عنصر تقاطع بين المشروعين التركي والإيراني فقط، بل لأن الطريقة التي ستنتهي بها الأمور في سوريا ستؤثر بشكل دراماتيكي على مسار مشروع أحد الطرفين في المنطقة.

فاختلاف المواقف بين البلدين تجاه الاحتجاجات و الثورات التي تعرفها بعض الدول العربية بما فيها سوريا يبين شدة الحساسية تجاه هذا البلد، لأن الكثير من التحالفات الإقليمية ومناطق النفوذ في العراق و لبنان تعتمد على حسن العلاقات مع سوريا، أي أن سوريا تمثل نقطة مفصلية في نجاح أحد المشروعين على حساب الآخر.

فتركيا دعمت حق الشعب السوري في المطالبة بالإصلاح و التغيير بينما رأت إيران في ذلك مؤامرة خارجية تحيكها القوى الغربية هدفها الإطاحة بنظام الممانعة و المقاوم للخطط الإسرائيلية و الأمريكية في المنطقة.

وفق هذا التقييم المتناقض، فإن الأزمة السورية تُعدُّ محطة مفصلية لكل من تركيا وإيران:

¹³⁷ - نفس المرجع.

¹³⁸ - سيد حسين موسوي، إيران و الدور التركي في الشرق الأوسط، عبر الموقع،

http://www.cssrd.org.lb/index.php?option=com_content&view=article&id=39:2011-07-04-10-18-44&catid=8:---132&Itemid=3,

تاريخ الإطلاع: 2011 /08/01.

1- فإذا نجا النظام السوري فستكون تركيا في مأزق كبير بسبب العلاقة الثنائية أولاً، ولسبب تراجع عدد من المبادرات الإستراتيجية السياسية والاقتصادية الإقليمية التي تعتمد حصراً على وجود نظام صديق في دمشق ثانياً.

2- أما إذا سقط النظام السوري فسيسقط معه أهم وأكثر التحالفات الإستراتيجية ثباتاً في الشرق الأوسط خلال العقود الثلاثة الماضية، وهو ما يعني حصول زلزال جيوبوليتيكي يُهَيئ النفوذ الإيراني في بعض المناطق، ويُقلِّصه إلى أدنى حد ممكن في مناطق أخرى، سيمتد من فلسطين إلى العراق وقد يطول إيران نفسها.⁽¹³⁹⁾

وبين الحالة الأولى والحالة الثانية، قد تشهد العلاقات التركية-الإيرانية تصاعداً شديداً على خلفية هذا التناقض في المواقف وربما تصادما في المرحلة المقبلة إذا أخذنا بعين الاعتبار وجود اتفاقية دفاع مشترك بين إيران وسوريا، لأنه من غير المتوقع أن تترك طهران حليفها الإستراتيجي يسقط بسهولة وإن تطلّب ذلك اشتباكاً مع أنقرة. فقد نقل موقع المنار تهديدات عسكرية إيرانية لتركيا، حيث قال: إنّ مبعوثاً خاصاً للرئيس أحمدى نجاد حملها لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ومفادها "أنّ استعمال أية قواعد عسكرية تركية للهجوم على سوريا سيعرضها لقصف صاروخي إيراني".⁽¹⁴⁰⁾

رابعاً: الفرصة المصرية

خلال المرحلة الانتقالية التي تحاول فيها الدول العربية إعادة بناء أنظمتها، تحاول كل من تركيا وإيران الدخول في سباق محموم مع الزمن للتأثير في التحولات الحالية على الرقعة العربية، مستخدمة في ذلك أدوات وإمكانيات بما يتناسب مع رؤية كل واحد منهما لما يراه مناسباً لمرحلة ما بعد الثورات، وتبدو الحالة المصرية مثلاً على ذلك.

1- فتركيا تأمل أن يسود نموذجها القائم على: الديمقراطية، العقلانية السياسية، الاعتدال الإسلامي، التعددية الحزبية، حكم القانون، ومندمجة في النظام الدولي مع مختلف القوى الدولية سواء الغربية أو القوى الأخرى في الدول العربية التي أطاحت بأنظمتها وتسعى لإعادة بنائها. ويرتكز الخطاب التركي في هذا المجال على ثلاث آليات: الخطاب المعتدل، الزيارات الرسمية للدول العربية التي شهدت ثورات، الاعتماد على رصيدها من القوة الناعمة.⁽¹⁴¹⁾

¹³⁹ -Ruth Hanau Santini and Emiliano Alessandri, "Iran and Turkey after Egypt: Time for Regional Re-alignments?", Brookings center, 2001, p2.

¹⁴⁰ - علي حسين باكير، العلاقات الإيرانية-التركية في ظل الثورات العربية، مرجع سابق.

¹⁴¹ - Alper Y.Dede, The Arab Uprisings: Debating the "Turkish Model", Insight Turkey, Vol. 13, No. 2, 2011, pp. 23-24.

2- أما إيران، فتأمل أن يسود نموذج إسلامي يكون متأثراً بها أو على الأقل يتيح لها التأثير فيه أو الدخول عليه للتكامل معه، كما تأمل إيران في أن تسعى الأنظمة الجديدة في الدول العربية لبناء سياستها الخارجية على العداء مع أميركا، و التصعيد العسكري ضد إسرائيل كمعيار لمدى التقارب الذي يمكن أن يجمع طهران مع هاته الأنظمة الجديدة. ويرتكز الخطاب الإيراني في هذا المجال على ثلاث آليات: النزعة الأيديولوجية، والتجربة الذاتية، وإنجازات التحالفات الإقليمية في مواجهة أميركا وإسرائيل.⁽¹⁴²⁾

وبقدر ما تُشكل الأزمة السورية تحدياً لمتانة العلاقة بين تركيا وإيران بقدر ما تمثل مصر فرصة لكل منهما في تحقيق رؤيته الإقليمية:

فقد انخرط كل من إيران و تركيا في سباق للتأثير على النظام الوليد في مصر سواء من خلال زيارة الرئيس التركي عبد الله غول التي أعقبها زيارة ثانية لأردوغان لمصر في 2011، أين التقى بمسؤولين حكوميين إضافة إلى قيادات للإخوان وللشباب المصري عارضاً عليهم التجربة التركية.⁽¹⁴³⁾

في المقابل، كان السماح المصري لسفینتين عسكريتين إيرانيّتين من العبور في قناة السويس إلى البحر المتوسط بعد شهر من سقوط نظام مبارك في 2011، نحو ميناء اللاذقية السوري، مثيراً للانتباه، فهو العبور الأول لسفن عسكرية إيرانية إلى البحر المتوسط منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران⁽¹⁴⁴⁾، فقد أعطى انطباعاً بأن بوادر التغيير بدأت، وأن الموافقة المصرية للسفن العسكرية على المرور من قناة السويس ما هي إلا دفعة أولى نحو استعادة العلاقات مع مصر، و عليه ظهرت مساع إيرانية حثيثة لإعادة إحياء العلاقات مع مصر، كما استضافت إيران وفداً مصرياً يضم رجال دين وأكاديميين ورجال أعمال وصحفيين، وعرضت عليهم التجربة الإيرانية في مقاومة الغطرسة والاستكبار ونصرة المستضعفين.

في هذا السباق التركي- الإيراني في مصر، يبدو التركي أكثر تقدماً على الأقل من الناحية الشكلية، فالتأثير الإيجابي كان واضحاً أثناء الانتفاضة المصرية من خلال الطريقة التي استقبل بها المنتفضون في ميدان التحرير كلمة رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان التي تضمنت نصيحة للقيادة المصرية، و أيضاً بعد الثورة أثناء زيارته للقاهرة حيث تهافت عليه المصريون حاملين أعلام تركيا في مطار القاهرة الدولي، مقارنة بالرد العنيف الذي قاموا به على كلمة المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي على سبيل المثال، أو على كلمة أمين عام حزب الله اللبناني حسن نصرالله التي وجهها إلى الثوّار.

¹⁴² - علي حسين باكير، العلاقات الإيرانية-التركية في ظل الثورات العربية، مرجع سابق.

¹⁴³ - Alper Y.Dede, op.cit, pp.25.

¹⁴⁴ - محبوب الزويري، موقف إيران من الثورات العربية.. الطموحات و المخاوف، مرجع سابق.

لكن هذا لا يعني أنّ إيران غير قادرة عن التأثير في الأجواء المصرية، فلايران ونموذجها أنصاراً ومؤيدين في الشارع المصري، بل إنّ دخولها الساحة المصرية أضحى أكثر سهولة بعد سقوط نظام مبارك سواء أيديولوجياً من خلال العداء لإسرائيل وأميركا، أو مالياً.

وإذا كانت تركيا تراهن على تجربة حزبية ديمقراطية ناضجة للمصريين، فإن إيران تراهن على بعض الشرائح الإسلامية التوجه، لاستعادة زخم العلاقات معها والدخول من خلال ذلك إلى معادلة جديدة في المنطقة.⁽¹⁴⁵⁾

المبحث الثالث: التوازن في محددات التنافس بين إيران و تركيا

لطالما نجحت تركيا وإيران في إبعاد خلافاتهما وعدم تصعيدها ، وقد كان التوازن في قدرات البلدين أحد أهم العوامل التي حالت دون تفاقم الخلاف بينهما، فقد لا يبدو جلياً للمراقبين وجود تنافس إيراني- تركي على النفوذ في المنطقة العربية، وذلك بسبب العلاقة الجيدة بينهما في السنوات الأخيرة، و تكافؤ مؤشرات التنافس الداخلية و الخارجية بين البلدين .

المطلب الأول: مقارنة محددات التنافس بين البلدين

تساهم مجموعة من العوامل في ضبط مستوى التنافس، و تقف دون صعود أي اختلاف إلى شكل من أشكال الصراع المباشر في الوقت الحاضر بين الطرفين، وأهمها وجود مستوى لا بأس به من التوازن في ميزان القوى بين البلدين في مجالات مختلفة. وهنا سنعرض مقارنة بين عدة مؤشرات و محددات التنافس حتى نقف على التوازن الموجود بين البلدين بالأرقام.

جدول رقم (2): مؤشرات عامّة

إيران	تركيا	
1979/4/1	1923/10/29	تاريخ الاستقلال/التحوّل
1.6 مليون كم ²	780,580 كم ²	مساحة البلاد
785.224,78	892,808,77	عدد السكّان
0.79%	2531%	نسبة النمو في السكّان
24.35 مليون	25.64 مليون	قوة العمل
12.5%	7.9%	نسبة البطالة

¹⁴⁵ -Ruth Hanau Santini and Emiliano Alessandri, op.cit,p4.

أشهر الصناعات	النسيج، الأغذية، المناجم، السيارات، الكهربائية، البناء	النفط، البتروكيماويات، الأسمدة، البناء
عدد مستخدمي الهاتف الخليوي 2010	62 مليون	29.77 مليون
عدد مستخدمي الإنترنت 2010	40 مليون	27 مليون

: CIA, FACT BOOK, 2010¹⁴⁶(Source)

على الصعيد الاقتصادي:

حقق الاقتصاد التركي خطوات كبيرة في ظل إصلاحات حزب العدالة والتنمية، واستطاع أن يتحول في ظرف قصير إلى واحد من أهم الاقتصاديات النامية في العالم بعدما كان على حافة الانهيار قبل سنوات قليلة، وأصبح أكبر اقتصاد إسلامي في المنطقة يحتل المرتبة الـ16 عالمياً ومرشحاً لأن يدخل ضمن دائرة العشر الأوائل خلال السنوات القليلة القادمة، هذا إذا ما أخذنا في الحسبان أن تركيا دولة غير منتجة للنفط، وبالتالي فهو يشكل عبئاً كبيراً عليها لاسيما في ظل الارتفاع الهائل لأسعاره في السنوات الأخيرة، فحجم واردتها النفطية يبلغ حوالي 20 مليار دولار وهو ما يعادل حجم عائداتها السياحية لعام 2006. (147)

جدول رقم (3): مؤشرات اقتصادية للعام 2010

تركيا	إيران	
316 مليار يورو	165 مليار يورو	الناتج المحلي الإجمالي
4292 يورو	2323 يورو	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
5%	5%	النمو في الناتج المحلي الإجمالي
8%	17.8%	نسبة التضخم
-7.3%	6%	الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
24.8%	33.5%	الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي

Source: DG Trade Statistics, EU..Sep. 2010 + IMF

جدول رقم (4): أبرز الشركاء التجاريين من العرب لتركيا 2010

¹⁴⁶ - CIA factbook, <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.htm>, consulté le: 04/11/2011.

¹⁴⁷ - حقي اغور وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص24.

المرتبة	
12	المملكة العربية السعودية
13	الإمارات العربية المتحدة
14	العراق
15	الجزائر
20	مصر

10Source: DG Trade Statistics, EU..Sep. 20

أما بالنسبة لإيران فقد حقق اقتصادها قفزات كبيرة لا سيّما بعد انتهاء حربها مع العراق بالرغم مما خلفته تلك الحرب من أثار مُدمّرة على مُجمل الاقتصاد الإيراني وبنيته التحتية، ورغم اعتماد إيران الكبير على العائدات النفطية إلا أنها نجحت إلى حد كبير في استثمار ثرواتها الطبيعية المتمثلة أساسا في النفط و الغاز في مشاريع تنموية كبيرة⁽¹⁴⁸⁾، حيث استطاعت زيادة حجم صادراتها خارج قطاع المحروقات والتي بلغت نسبة 20% من الدخل الإيراني.

وُشكّل عائدات النفط الإيرانية نحو 85% من جملة الصادرات الإيرانية عام 2006، أي 75% من إيرادات الموازنة العامة للعام 2007 ، ومع تزايد العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي و نقص الاستثمارات الخارجية، فإن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد يساوي أقل من نصف الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد التركي، ناهيك عن معدلات التضخم التي تعتبر نسبتها من الأعلى في العالم إضافة إلى نسبة البطالة العالية جدا.⁽¹⁴⁹⁾

جدول رقم (5): أبرز الشركاء التجاريين من العرب لإيران 2010

المرتبة	
6	الإمارات العربية المتحدة
15	المملكة العربية السعودية
16	العراق
19	سوريا

10Source: DG Trade Statistics, EU..Sep. 20

على الصعيد العسكري:

¹⁴⁸ - رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص45.

¹⁴⁹ - علي حسين باكير، التنافس التركي- الإيراني على النفوذ في المنطقة العربية ، مركز الخليج للأبحاث، مجلة آراء حول الخليج ، الإمارات، العدد 55، أبريل 2009 ، ص ص 5- 6.

ثُلِّي تركيا أهمية متزايدة في عملية تحديث جيشها لكون موقعها الجغرافي يضعها وسط منطقة هشة من الناحية الجيو-سياسية في مُثلث الأزمات البلقاني- القوقازي- الشرق أوسطي من جهة، ومن جهة ثانية نتيجة الخطر الذي مثَّله وجود الإتحاد السوفياتي سابقا على أبوابها، وبالتالي رفع القدرات القتالية للجيش التركي يهدف للدفاع عن وحدة وتماسك أراضيها ومواجهة الأخطار و التهديدات الخارجية التي قد تلحق بها، كما أن عضويتها في شمال حلف الأطلسي و هيمنة الجيش على الحياة السياسية لكثير من الوقت زاد من فعالية وتطور الجيش التركي، ويلاحظ هنا أنه وباستثناء المسألة القبرصية، فإن الجيش التركي لطالما اعتمد إستراتيجية دفاعية مركزا على حماية الحدود دون المغامرات الخارجية، ولعبت العقيدة العلمانية للدولة دورا في هذا التوجّه.

أما في الجانب الإيراني فقد مكن وجود قاعدة صناعية عسكرية⁽¹⁵⁰⁾ بها، في إعطاء النهج الثوري للدولة والنظام بُعدًا خارجيا للجيش والميليشيات المسلحة، حيث دخلت قواه النظامية والغير نظامية في العديد من الجبهات، فاحتلت الجزر الإماراتية وخاضت حربا مع العراق كما أنّ الميليشيات التابعة للنظام وصلت أراضي دول مثل لبنان، كما أن التهديدات الأمريكية و الإسرائيلية المستمرة بضرب منشأتها النووية دفع إيران لتطوير قدراتها الدفاعية وتحديث جيشها بشكل مستمر، وعلى الرغم من ذلك فإنّ البلدين تركيا وإيران كانا ينظران إلى بعضهما من باب التكافؤ في القوة.⁽¹⁵¹⁾

مؤشرات عسكرية (نوفمبر/2008)

إيران	تركيا	
545000	510600	عدد القوات المسلحة
475000	402000	الجيش
18000	48600	البحرية
52000	60000	الجوية
		التجهيزات
1613	4205	دبابات القتال الرئيسية
640	3643	ناقلات جند مصفحة
319	435	الطائرات المقاتلة
257	405	المروحيات

¹⁵⁰ - عبد الرحمان رشدي الهوارى، "التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستيراتيجية للأهرام، 2001، ص 246.

¹⁵¹ - علي حسين باكير، التنافس التركي- الإيراني على النفوذ في المنطقة العربية ، مرجع سابق، ص ص 5- 6.

3	13	الغواصات
42	غير متوافر	قاذفات صواريخ أرض-أرض
279	1113	قاذفات صواريخ أرض-جو
1700	1664	مدافع مضادة للطائرات

2008Source: IISS, military balance

على الصعيدين الثقافي والاجتماعي:

يمتلك الشعب التركي هوية تركية راسخة يحرص على إظهارها في كافة جوانب الحياة، والمجتمع في تركيا، هو نموذج مصغر عن حال المجتمع خلال العهد العثماني، حيث عاشت في كنفه عرقيات و طوائف مختلفة، وقد نجحت الإصلاحات التي أدخلها حزب العدالة و التنمية في مجال الأقليات خاصة الكردية في تأسيس نموذج لدولة قوية و متعددة الأعراق.

و تعززت هذه الهوية بالميراث التاريخي، للإمبراطورية العثمانية السنية المذهب، وفي هذا الإطار فإن لعوامل الدين والأدب والثقافة واللغة والفن تأثيراً كبيراً في تكوين هوية الشعب التركي التي يعتز بها، وقد ساعدت هذه العوامل على تكوين فضاء تركي يمتد من منغوليا في آسيا شرقاً وحتى البلقان في أوروبا غرباً. (152)

أما على الجانب الآخر، فقد ساهم الحنين للأمجاد الفارسية في بلورة رؤية الشاه سابقاً لبلاده، و هو يحاول رسم ملكه و دوره من خلال صقل الشخصية و الهوية الإيرانية بعامل اللغة الفارسية والثقافة الفارسية، وهو الأمر الذي استمر بعد الثورة الإسلامية (153) و تعزز بإضافة البعد المذهبي الشيعي للهوية الإيرانية، والذي أصبح عاملاً آخر من عوامل التمايز الذي تسعى إليه إيران دائماً لإظهاره، فالإيرانيون ينظرون إلى أنفسهم على أنهم متفوقون عرقياً وثقافياً على الشعوب المجاورة، وأنهم يمثلون الخط القويم في الإسلام، علماً أن المذهب الشيعي لم تعرفه إيران رسمياً إلا منذ زمن الشاه إسماعيل الصفوي.

و استنتجا لما سبق، فإن العامل السني والثقافة التركية شكلاً عنصراً موازياً للعامل الشيعي والثقافة الإيرانية فيما مضى، أما حالياً و قد تغيرت معطيات التاريخ و الجغرافيا، فقد شكلت مذهبية الدولة الإيرانية مع قومية الشعب الإيراني بالنسبة لعلمانية الدولة التركية مع الهوية الإسلامية للشعب التركي عاملاً موازناً.

¹⁵² - علي حسين باكير، التنافس التركي- الإيراني على النفوذ في المنطقة العربية ، مرجع سابق، ص10.

¹⁵³ - نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران و العلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص52.

المطلب الثاني: البعد عن حافة الصدام

على ضوء مقارنة مُحدِّدات التنافس بين البلدين في مختلف الأصعدة، يصبح من الممكن تحديد إمكانية توازن في القوى من عدمه و الذي سيكون له مستقبلا انعكاس على مستقبل مشروع البلدين في المنطقة، حول ما إذا كان مشروعها يتجه نحو التصادم بسبب الاختلافات الجوهرية في طبيعة المشروعين، أو أنه في اتجاه التعاون نظرا للمصالح المتبادلة بين البلدين أو لدواعي الظروف الدولية الراهنة.

أولا، في حقائق التقاسم

يجمع بين إيران و تركيا علاقات و قضايا ذات اهتمام مشترك تُعزِّزُ التعاون وتدفع العلاقات فيما بينهما قدماً، منها ما أملت الظروف الدولية والاقتصادية، ومنها ما هو نتيجة رغبة سياسية بين الطرفين في إيجاد مناخ ملائم لتدعيم الطابع التعاوني بينهما.

في المجال الأمني: يشكل تهديد حزب العمال الكردستاني الذي يسعى للانفصال و تشكيل كيان قومي له عن طريق العنف معضلة أمنية للبلدين، و نقطة اتفاق بين الطرفين التركي والإيراني على مواجهته، و التي يحرصان على إظهار حجم خطره في كل مرة يتبادل الطرفان فيها الزيارة بينهما⁽¹⁵⁴⁾، و أخذ التعاون بين البلدين شكل تحالف مناهض للأكراد مع سوريا، هذا التعاون الأمني ساعد في تحسُّن علاقات أنقرة بطهران تحسُّناً ملحوظاً بعد غزو العراق، قصد احتواء الحركة القومية الكردية والعمل دون قيام دولة كردية منفصلة عن العراق تتحكم في منابع النفط و الغاز. لذا، فتركيا وإيران تتفقان على وحدة التراب العراقي.

في المجال الاقتصادي: تشهد العلاقات الاقتصادية بين البلدين تحسنا مستمرا و ارتفاعا مشجعا في حجم التبادلات التجارية، فقد بلغ التعاون التجاري في العام 2010 بين البلدين 10 مليار دولار، وكشفت بيانات اقتصادية تركية أن قيمة التبادل التجاري بين إيران و تركيا بلغت 6 مليار دولار خلال الأشهر التسعة من العام 2011 مسجلة زيادة بنسبة 42% مقارنة بنفس الفترة من العام 2007م⁽¹⁵⁵⁾. فإيران هي مصدر الطاقة الأكثر ملائمة للاقتصاد التركي المتوسع بسبب التقارب الجغرافي و سهولة نقله من جهة، ومن جهة

¹⁵⁴ - Nilüfer Karacasulu1, İrem ASKAR Karakir, "Iran-Turkey Relations in the 2000s: Pragmatic Rapprochement", Ege Akademik Bakış / Ege Academic Review, vol 11, N°1, 2010, p115.

¹⁵⁵ - عياد البطنجي، إيران و تركيا: مزيج حرج من التنافس والتعاون، عبر الموقع:

<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=10818>

تاريخ الإطلاع: 21-4-2009.

ثانية الشركات التركية أصبحت تحصل على امتيازات اقتصادية للتقيب و استغلال النفط و الغاز الإيراني، الأمر الذي لم يكن واردا سابقا.

فالإستراتيجية الإيرانية تهدف لتوسيع هامش مناورتها باللعب على الوتر الاقتصادي مع تركيا، لتقليص حجم العزلة الدولية المفروضة عليها بسبب برنامجها النووي، أما الإستراتيجية التركية فتعمل على تعزيز الاعتماد المتبادل بين دول الجوار الإسلامي في إطار تصفير النزاعات و التواصل مع عمقها الإستراتيجي أي دول الجوار.

ثانيا، في حقائق التصادم:

توجد عدة مسائل و تحالفات تؤشر على أن هناك توتر و تنافس في حقيقة العلاقة بين البلدين، فكلاهما يتوجسان و ينظران بعين الريبة لبعضهما البعض في الكثير من الحقائق.

الحقيقة الأولى أن طموح إيران النووي يشكل أحد مصادر القلق التركي إزاء إيران بعد مسالة الأكراد، فتركيا تعرف أن امتلاك طهران لسلاح نووي سيخلُ حتما بالتوازن القائم بين البلدين من ناحية، و بين إيران ومنطقة الخليج من ناحية أخرى، لكنها في الوقت نفسه تدعم امتلاك طهران الطاقة النووية السلمية و ترفض الخيارات العسكرية التي تلوح بها الولايات المتحدة الأمريكية و الغرب من فينة لأخرى، واستطاعت في ماي 2010 القيام بوساطة مع البرازيل في عقد صفقة تبادل اليورانيوم المخصَّب⁽¹⁵⁶⁾ مع إيران، الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن، لأن ذلك سيقوّض الاستقرار في منطقة الخليج و سيحبط من انجازات التي عملت عليها السياسة الخارجية التركية طيلة السنوات الماضية.

تزايد المخاوف التركية من النوايا الإيرانية حول برنامجها النووي أجبر أنقرة على اتخاذ تدابير مضادة لضمان أمنها، كتوقيعها مع أمريكا في منتصف شهر سبتمبر / أيلول 2011، على معاهدة لنشر محطة رادار لمنظومة الدرع الصاروخية الأوروبية على أراضيها في منطقة قضاء كيورديج بمحافظة مالاتيا الواقعة جنوب شرق تركيا⁽¹⁵⁷⁾، وهو الأمر الذي استقبلته إيران بامتعاض و استياء كبير.

وعليه فإن مسألة الطموح النووي الإيراني تشكل أحد أبرز حقائق التصادم بين الدولتين ونقطة معكّرة لصفو العلاقات الإيرانية التركية.

¹⁵⁶ - Rick Brouwer, **Turkey's Position in the Middle East: Regional Hegemon or Peripheral Bystander?**, Master Thesis, University of Groningen), January 2011, p 68.

¹⁵⁷ - إيران تنتقد تركيا لموافقتها على نشر رادار منظومة الدرع الصاروخية الأوروبية، قناة روسيا اليوم، على الموقع: http://arabic.rt.com/news_all_news/news/568634، تاريخ الإطلاع : 2011/12/15.

والحقيقة الثانية تتعلق بالعلاقات التركية- الإسرائيلية، و إيران جد متوجسة من تطور هاته العلاقات، فافي الوقت الذي تتاصب إيران العداء المباشر والصريح لإسرائيل و تقوم بالانخراط عسكريا و معنويا في دعم حركات المقاومة في فلسطين و لبنان و تتحالف عسكريا مع سوريا، نجد أن تركيا تبرم اتفاقات تعاون ثنائية مع إسرائيل و تطرح حلولاً دبلوماسية لمشاكل المنطقة عن طريق وساطتها بين إسرائيل و سوريا من جهة و بين الفصائل الفلسطينية و إسرائيل من جهة ثانية.⁽¹⁵⁸⁾

هذا التوجه التركي، ترى فيه إيران خطراً عليها، لأنه سيعزل سوريا عنها، و لأنه يخالف النهج الإيراني الذي يرى بالمقاومة خياراً وحيداً لإرجاع الحقوق الفلسطينية، و مع أن العلاقات الإسرائيلية التركية تشهد برودة لا سابق لها بسبب حادثة أسطول الحرية، إلا أنه لا يوجد ضمان بأن هاته القطيعة ستستمر على حالها لمدة أطول.

والحقيقة الثالثة، تتعلق بعلاقة تركيا الجيدة بالغرب وعضويتها في حلف الناتو، فالتقارب التركي- الإيراني يضع تركيا في موقف حرج أمام الغرب⁽¹⁵⁹⁾ و حليفها واشنطن، التي تُشدّد الخناق على طهران، بسبب برنامجها النووي و عدائها لإسرائيل، لذا تسعى تركيا أن تقدم نفسها للدول الشرق الأوسطية باعتبارها دولة معتدلة و نموذجاً إسلامياً وسطياً لا يعارض الاندماج مع الغرب، وهي بذلك تراحم التمدد الإيراني الأصولي و الثوري ضد الغرب أو ما تسميه طهران الاستكبار العالمي، أمام عجز العرب عن فعل ذلك.

و عليه فإن موقع تركيا الجيد وسط النظام العالمي و في أهم المنظمات العسكرية كالناتو، يجعل إيران دائماً تتظر بعين من الريبة و الشك للنوايا التركية و لسياساتها، فهي تعلم أن تركيا لن تغامر بهذه الورقة على حساب التقرب مع إيران.

والحقيقة الرابعة، تتعلق بالتناقض الكبير بين نظام الحكم والتركيبة الحاكمة في البلدين:

فإيران إسلامية- شيعية المذهب نظاماً و حكماً، و تركيا علمانية نظاماً، و إسلامية- سنية المذهب، أي هناك تصادم في منظومة القيم لكليهما. و يعزز التصادم في القيم الإرث التاريخي و الصراع لمامضي البلدين، وبالتالي فهما ينتافسان على تقديم نموذجيهما السياسي لدول المنطقة على أساس انه الأصلح لأن ذلك سيعود على دولة النموذج السائد بمزايا كبير تعزز مشروعها التوسعي في المنطقة و تخلق منظومة أحلاف جديدة، فضلا عن ذلك، إيران عدوة لأمريكا و إسرائيل عكس تركيا التي تربطها تحالفات إستراتيجية مع

¹⁵⁸ -Yossi Alpher, *Israel's Troubled relationships with Turkey and Iran : The "Periphery"*

Dimension, Norwegian Peace Building Center, febreury 2011.p 2.

(ترجمة: مركز الزيتونة للدراسات الاستيرراتيجية.)

¹⁵⁹ - عياد البطنجي، إيران و تركيا: مزيج حرج من التنافس والتعاون، نفس المرجع.

كليهما، كما أن إيران تثير الشكوك والتوجس لدى العرب على عكس تركيا التي تحظى بقبول واسع في الشارع العربي⁽¹⁶⁰⁾.

والحقيقة الخامسة، أن إيران و تركيا تفتقران إلى إطار مؤسستي يكون قادرًا على بلورة العلاقات الثنائية و الارتقاء بالتعاون والتنسيق بين البلدين إلى مستوى عال من الاعتماد المتبادل، وهذا يعكس حقيقة هشاشة العلاقات التركية- الإيرانية في الوقت الراهن، لأن تنظيم العلاقات داخل مؤسسات من شأنه أن يحول دون تحول التوترات التي تتتاب العلاقات بين البلدين إلى صراع كما يساعد في إضفاء طابع الديمومة و الاستمرار لتلك العلاقات.⁽¹⁶¹⁾

في ضوء هذه الحقائق، يبدو أن مستقبل المشروع الإيراني و التركي في منطقة الشرق الأوسط بين التقاسم و التصادم مرهون بتصارع هذه الحقائق فيما بينها وفي الأفكار والتصورات لدى النخبة الحاكمة المؤسسة لأدوار كل من النظامين السياسيين في إيران و تركيا ، كما أن للظروف الدولية العامل الحاسم في تحديد مستقبل هذين المشروعين خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق و العقوبات الجديدة التي فرضتها الدول الكبرى على البنك المركزي الإيراني، و التي من شأنها أن تخلق مشاكل لإيران و تزيد من عزلتها الدولية، في المقابل ستعطي للمشروع التركي الأفضلية للتفرد بالنفوذ .

لكن التنافس التاريخي الذي ميّز ماضي البلدين و اختلاف منظومة القيم وطبيعة مصالح كل بلد، سيظل قائمًا رغم ما نراه حاليًا من أن البلدين يتجهان أكثر نحو التعاون و التقاسم بسبب التوازن النسبي الموجود بينهما و بسبب المصالح الاقتصادية و الأمنية التي تم انجازها في السنوات الأخيرة.

¹⁶⁰ - Yoel Guzansky and Gallia Lindenstrauss, "Turkey and Iran: The Politics of Strange Bedfellows", Strategic Assessment, Volume 14, No. 1, April 2011, p6.

¹⁶¹-Ibid,p 8.

الخاتمة

الخاتمة

إن الطابع التنافسي في العلاقات الإيرانية التركية سمة ميّزت ماض وحاضر البلدين اللذان تجمعهما الجغرافيا وتقارب التاريخ السياسي، ويفرقهما اختلاف أهداف طموحاتهم ووسائل تنفيذها.

فايران التي كانت محتكرة النفوذ بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003، استطاعت إمتلاك زمام المبادرة و الحركة في المنطقة، خاصة في العراق. ومع نجاح حزب الله في 2006 ومن ورائه إيران في إسقاط العدوان الإسرائيلي على لبنان و تقدم برنامجها النووي، ظن الجميع أن مستقبل المنطقة سيكون بين ايران واسرائيل كقوتان اقليميتان لهما الوزن والتأثير في أي ترتيبات مستقبلية داخل منطقة الشرق الأوسط.

لكن صعود حزب العدالة و التنمية سنة 2002 في تركيا، كان بمثابة بداية لعقد من التحولات، التي انعكست على التنافس الإقليمي في المنطقة ، فلم تمض إلا بضعة سنوات حتى وقف من جديد الإقتصاد التركي، وبدأ البحث في الحزب عن استراتيجية جديدة للإنتفاخ الإقتصادي على الفضاء الخلفي لتركيا خاصة بعد الانسداد الذي لاقته من جانب الإتحاد الأوروبي، ورغبة من نخبة الحزب الحاكمة للتصالح مع ماضي تركيا ودول الجوار.

أما النقطة التي أدخلت تركيا إلى حلبة التنافس مع ايران من جديد فكانت حرب غزة وموقف أردوغان الشهير في دافوس عام 2009، الذي استقبله الشارع العربي على أنه المؤيد الثاني للقضية الفلسطينية بعد ايران.

وكاستنتاجا لتباين المشروعين يمكن رصد عدة ملاحظات أهمها، أن كلا الدولتين استخدمت القضية الفلسطينية لاكتساب تعاطف الشارع العربي المستاء من أوضاعه الداخلية، وثانيها أن كلا الدولتان تملكان رؤية وتصور واضح حول مستقبل دورهما، ويسبق فعلهم وتصرفاتهم تنظير وتخطيط وهو الأمر الغائب عند الأنظمة العربية التي انحصر تصوورها في كيفية البقاء في الحكم أو توريثه لأبنائها .

ورغم اختلاف الأدوات التي ينتهجها كل طرف، يبدو أن وضعية تركيا أفضل في رواق التنافس على النفوذ للعديد من العوامل ، أولها أن المنهج التركي قائم على سياسة القوة الناعمة و الانفتاح الإقتصادي، وثانيها جاذبية نموذجها السياسي القائم على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

عكس السياسة الإيرانية التي تنتهج سياسة القوة والإستعلاء خاصة مع دول الخليج والتصعيد مع الغرب، بينما تركيا مقبولة دوليا بسبب اندماجها التام مع النظام الدولي ولطابعها السني الذي يلقي ارتياحا وتأييدا لدى الدول العربية والشارع العربي على حد سواء.

إلا أنه يمكن القول أن المشروعين الإيراني من جهة و التركي من جهة أخرى، يتجه بشكل أكبر نحو التقاسم و التعاون رغم الإختلاف الكبير في التصور والأدوات والمصالح بين كل من البلدين.

فاستخدام تركيا لسياسة القوة الناعمة في استراتيجيتها، كفيل بأن يحول دون وقوع صدام مباشر مع إيران، أما بالنسبة لإيران، فظروفها الدولية و تزايد الضغط الخارجي عليها يُحتم عليها القبول بالأمر الواقع، و تغليب عامل المصلحة على عامل الإيديولوجية و الصدام. فهي لاتريد أن تخسر الجسر الوحيد الذي يربطها مع الغرب في نفس الوقت الذي لا تريد أن تضحي بمصالحها الإقتصادية مع تركيا .

يبقى في الأخير مستقبل المشروعين الإيراني ونظيره التركي بين التقاسم و التصادم مرهون بتطور الأوضاع الإقليمية و الدولية، خاصة بعد الإنسحاب الأمريكي من العراق ومدى استعداد كل من إيران و تركيا لإبداء المرونة الأزمة للتعامل مع القضايا محل التنافس، لابقاء حالة التقاسم و التعاون بدل خيار الصدام والمواجهة.

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب بلغة العربية

- 1- أغلو أحمد داود ، العمق الإستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر تلجي و طارق عبد الجليل، ط1، الدوحة : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010.
- 2- التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001-2002 ،مستقبل الخليج العربي في السياسات الدولية، ط1، وحدة الدراسات: دار الخليج للصحافة والطباعة و النشر، 2002.
- 3- حسين إبراهيم، النظم السياسية المعاصرة الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط1، بيروت: مركزا لدراسات الوحدة العربية، 2005.
- 4- خورشيد حسين دلــــي، تركيا و قصايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 1999.
- 5- روبرت أولسن، المسألة الكردية في العلاقات الإيرانية التركية، ترجمة محمد إحسان، ط1، دار تاراس للطباعة والنشر، أربيل، العراق، 2001.
- 6- سرحان محمد علي ،إيران إلى أين (في عهد الرئيس محمد خاتمي) ، سوريا: مطبعة الأسد، 1999.
- 7- عبد الفتاح نبيل ، العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل، السياسة الدولية القاهرة: الأهرام، عدد 111، يناير 1993.
- 8- عبد القادر محمودي ،النزاعات العربية-العربية (القضية الفلسطينية)، الجزائر : منشورات ANEP ، 2002.
- 9- قرقوط ذوقان ، في تاريخ الأمة العربية الحديث المشروع القومي العربي الذي لم يبق منه شيء، ط1، القاهرة : مكتبة مذبولي، 2006.
- 10- أبو ظهر الرفاعي رنا ومحمد قبيسي، أمريكا والشرق الأوسط الجديد، ط1، لبنان : دار الحرف العربي، 2003.
- 11- البزاز سعد ، أسرار ما بعد حرب الخليج الثانية، ط1، بيروت : دار السلام للنشر و التوزيع، 1994 .
- 12- الرّاوي رياض ، البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط ،

ط1، دمشق: دار الأوائل للنشر و التوزيع، 2006.

13- الشرعة علي ، الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط، المنارة، المجلد 14، العدد 2، 2008.

14- أوغور حقي واخرون، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، ط1، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم و النشر ، 2009.

15- محمد العناني إبراهيم و آخرون، الخيار النووي في الشرق الأوسط، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

16- مسعد نيفين عبد المنعم ، صنع القرار في إيران و العلاقات العربية الإيرانية، ط2، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002.

17- مسفر محمد وآخرون، الخليج وتحديات المستقبل، ط1، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.

ب - المجالات

1- الحار وني علي ، " أزمات النظام السياسي العربي واليات المواجهة"، مجلة السياسة الدولية، العدد146، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام، جويلية2002.

2- خليل محمود ، "مأزق الأمن القومي العربي بعد11سبتمبر2001" ، مجلة السياسة الدولية، العدد149، القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية للأهرام، جويلية2002 .

3- الحاج علي ، "سياسات دول الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية يعد الحرب الباردة"، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005 .

4- العناني خليل ، خليل،"النفوذ الإيراني في العراق"، مجلة السياسة الدولية، العدد156، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية للأهرام، جويلية2006.

5- رشدي الهوارى عبد الرحمان ، " التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد143، القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية للأهرام، 2001.

6- رفعت سعيد ، "ما بعد الغزو الأمريكي للعراق"، مجلة الشؤون العربية، العدد114، بدون بلد النشر: مطبعة جامعة الدول العربية، 2003.

7- شفيق بومنيجل ، "خلفيات المواقف الإيرانية تجاه العراق المحتل : محاولة لفهم الدوافع"، مجلة المستقبل العربي، العدد 316، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

8- علوي مصطفى ، " الغزو الأمريكي للعراق بين القوة العسكرية الساحقة والرؤية الفاسدة"، مجلة

الشؤون العربية، العدد 114، بدون بلد النشر: مطبعة جامعة الدول العربية، 2003.

9- كاشك أشرف ، "التحالفات الإقليمية لإيران... السياسة تتجاوز الايدولوجيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، القاهرة :مركز الدراسات السياسية و الاستيراتيجية للأهرام، جويلية 2006.

ج- المذكرات الجامعية

1- كريمه سونه، **الملف النووي الإيراني "تموذج إدارة أزمة"**، مذكرة لنيل شهادة الدراسات العليا المتخصصة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2006.

2- المراجع باللغة الأجنبية

أ- الكتب بلغة الأجنبية

1- Roger Owen, **State, Power and politics in the making of the modern Middle East**, New York: Routledge, 3th edn, 2006.

ب- المجلات باللغة الأجنبية:

1- Altunisik-Benli, Meliha and Tür, Özlem: "From Distant Neighbors to Partners? Changing Syrian-Turkish Relations", Security Dialogue, vol. 37, no. 2 (2006).

2- Alper Y.Dede, The Arab Uprisings: Debating the "Turkish Model", Insight Turkey, Vol. 13, No. 2, 2011.

3- Henri J. Barkey, "Iran and Turkey", Carnegie Endowment for International Peace, 2010.

4- Meliha Benli Altunisik, "Turkey's changing Middle East policy", Middle East Technical University, Ankara, UNISCI Discussion Papers, N° 23 (May / Mayo 2010).

5- Meliha Benli Altunisik, "Turkish Policy towards Iran: What is at Stake", Center for Turkish Studies Opinions, April 29, 2010.

6- Meliha Benli Altunisik, "The possibilities and limits of Turkey's soft power in the Middle East", Insight Turkey, Vol. 10/No.2/2008.

7- Mohammed Ayoub, "Beyond the Democratic Wave in the Arab World: The Middle East's Turko-Persian Future", Insight Turkey Vol. 13 / No. 2 / 2011.

8-Nas, Cigdem, "Turkey's International Role as a Democratic Model in the Middle East", Turkish Review of Middle East Studies, N16, Annual 2005.

9- Nilüfer Karacasulu¹, İrem ASKAR Karakir, "Iran-Turkey Relations in the 2000s:

Pragmatic Rapprochement", Ege Akademik Bakış / Ege Academic Review, vol 11, N°1, 2010.

10- Pierre- André Carpentier," La Turquie, Pays de tout les défis", Futuribles, Novembre 1994.

11- Ruth Hanau Santini and Emiliano Alessandri, "Iran and Turkey after Egypt: Time for Regional Re-alignments?", Brookings center,2011.

12-Sarah Akram, "Turkey and Middle East, Institute of Strategic Studies, Islamabad", 2010.

13-Sean Kane, "The Coming Turkish-Iranian Competition in Iraq", the United States Institute of Peace, 2011.

14- Subhi Hadidi," L'offensive des néo-Ottomans", Afrique Asie ,Novembre 2009.

15-Trita Parsi and Reza Marashi," Arab Spring Seen from Tehran", Cairo Review, N° 2, 2011.

16-"Turkey and Middle East: Ambitions And Constraints", International Crisis Group, Europe Report N°203, 7 April 2010.

16- Yossi Alpher, "Israel's Troubled relationships with Turkey and Iran : The "Periphery" Dimension", Norwegian Peace Building Center,febreury 2011.
(ترجمة مركز الزيتونة للدراسات الاستراتيجية.)

17- Yoel Guzansky and Gallia Lindenstrauss, "Turkey and Iran: The Politics of Strange Bedfellows", Strategic Assessment, Volume 14, No. 1, April 2011.

ج- مذكرات باللغة الأجنبية

Rick Brouwer , **Turkey's Position in the Middle East : Regional Hegemon or Peripheral Bystander?**, Master thesis, University of Groningen, 2011.

3- المراجع الإلكترونية

أ- للمقالات العربية

- 1- الكسندر مار سيوف، مصالحي روسيا في إيران، موقع البيئة نقلا عن مجلة الاقتصاد الإيراني، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: [http://www.albainah.net/index.aspx?function=item&id=1495&lang =](http://www.albainah.net/index.aspx?function=item&id=1495&lang=) تاريخ الاطلاع 2007/03/12.
- 2- كمال السعيد حبيب، إسلاميون الأتراك.. من الهامش إلى المركز، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية، عبر الموقع www.alkashif.org، تاريخ الاطلاع : 2011/01/2 .
- 3- علاء حميد، قراءة في النموذج التركي-صعود النخبة الأناضولية ، مركز الرافدين للدراسات الإستراتيجية، عبر الموقع: <http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=499> تاريخ الاطلاع : 2011/09/08.
- 4- عماد خضر، توجه تركيا نحو الشرق الأوسط.. الأدوار و النتائج، على الموقع : <http://almoslim.net/node/8580> ، تاريخ الإطلاع : 2007/8/10.
- 5- طارق عبد الجليل، تركيا - العمق الاستراتيجي"١.. رحلة في عقل داوود أوغلو، مركز القاهرة للدراسات التركية، على الموقع: http://www.kahireturk.org/sector5.php?id_art=25 تاريخ الإطلاع: 2011/11/20.
- 6- أحمد داود أوغلو، سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية – المصرية، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، على الموقع : <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=120023> تاريخ الإطلاع: 2010-07-02.
- 7- علوانى مغيب، المشروع التركي في المنطقة العربية، العدد 4345 ، عبر الموقع : <http://www.rosaonline.net/Weekly/News.asp?id=124988> تاريخ الإطلاع: 2011/01/01.
- 8- مصطفى اللباد، تركيا والدول العربية.. شروط التعاون المثمر، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية، عبر الموقع: www.alkashif.org، تاريخ الإطلاع : 2009/11/25.
- 9- علي حسين باكير، العلاقات الإيرانية-التركية في ظل الثورات العربية، عبر الموقع، [http:// www.kahireturk.org/Malalat Main artz.php?id art=28](http://www.kahireturk.org/Malalat_Main_artz.php?id_art=28) ، تاريخ الاطلاع: 2011/10/05.

10- عمر كوش، العلاقات السورية التركية.. من التأزم إلى التعاون، المركز العالمي للوسطية، عبر موقع http://www.wasatiaonline.net/news/details.php?data_id=769 ، تاريخ الإطلاع : 2011/11/12.

11- سنان أولجين، مشكلة تركيا وسياسة "صفر مشاكل" ، تحليلات/مقالات/مشكلة-تركيا-وسياسة- صفر-مشاكل <http://www.siyassa.org/NewsContent/2/132/1876/> ، تاريخ الإطلاع : 2011/11/12.

12- جوناثان هيد، انتكاسة جديدة في العلاقات التركية الإسرائيلية، تلفزيون ال BBC، من خلال الموقع : http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/09/110902_turkey_israel_gaza_flotilla_row.s.html , consulter le 02/09/2011.

13- خليل العناني، تركيا والولايات المتحدة..مصالح إستراتيجية متبادلة،مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية، عبر الموقع: www.alkashif.org، تاريخ الإطلاع: 2009/11/25 .

14- ابراهيم البيومي غانم، جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية، عبر الموقع: www.alkashif.org، تاريخ الإطلاع: 2009/11/25 .

15 - مصطفى اللباد، تطور العلاقات الايرانية- التركية و انعكاساتها على المنطقة، عبر الموقع : <http://www.alrased.net/site/topics/view/1048> ، تاريخ الإطلاع : 2011/10/12.

16- محمد عز العرب، العلاقات الايرانية التركية : الدوافع و المنافع، دورية مختارات إيرانية – العدد 51 – أكتوبر 2004، عبر الموقع : <http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=4386&lang=> ، تاريخ الإطلاع: 2011/05/15.

17- حقي أوغور، تركيا وإيران..البعد عن حافة الصدام، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية، ص 31، عبر الموقع: www.alkashif.org، تاريخ الإطلاع: 2011/09/11.

18- علي جلال عوض، تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، عبر الموقع: <http://www.siyassa.org/NewsContent/3/111/1760> /من-المجلة/ملف-العدد/الارتباك/ .aspx ، تاريخ الإطلاع: 2011/11/18.

19- محجوب الزويري، موقف إيران من الثورات العربية.. الطموحات والمخاوف، عبر الموقع: http://www.iwffo.org/index.php?option=com_content&view=article&id=41052:2011-07-22-03-30-05&catid=6:2009-05-11-20-56-01&Itemid=7 ، تاريخ الإطلاع: 2011/10/20.

20- محمد عباس ناجي، مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، عبر الموقع: <http://www.siyassa.org/NewsContent/3/111/1817/> /من-المجلة/ملف-العدد/الانكماش/ .aspx ، تاريخ الإطلاع: 2011/10/20.

21- سيد حسين موسوي، إيران و الدور التركي في الرق الأوسط، عبر الموقع، http://www.cssrd.org.lb/index.php?option=com_content&view=article&id=39:2011-07-04-10-18-44&catid=8:---132&Itemid=3 , تاريخ الإطلاع: 2011/08/01.

22- عياد البطنيحي، إيران وتركيا: مزيج حرج من التنافس والتعاون، عبر الموقع:
<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=10818>
تاريخ الإطلاع: 21-4-2009.

23- إيران تنتقد تركيا لموافقتها على نشر رادار منظومة الدرع الصاروخية الأوروبية، قناة روسيا اليوم، على الموقع:
http://arabic.rt.com/news_all_news/news/568634، تاريخ الإطلاع : 2011/12/15.

24- علي جلال عوض، تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، عبر الموقع:
<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/1760> /من-المجلة/ملف-العدد/الارتباك.aspx
تاريخ الإطلاع: 2011/11/18.

25- محجوب الزويري، موقف إيران من الثورات العربية.. الطموحات والمخاوف، عبر الموقع:
http://www.iwffo.org/index.php?option=com_content&view=article&id=41052:2011-07-22-03-30-05&catid=6:2009-05-11-20-56-01&Itemid=7
تاريخ الإطلاع: 2011/11/18.

26- محمد عباس ناجي، مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، عبر الموقع:
<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/1817/> -من-المجلة/ملف-العدد/الانكماش.aspx
تاريخ الإطلاع: 2011/10/20.

27- الولايات المتحدة وكندا توسعان رقعة العقوبات المفروضة على إيران وفرنسا تدعو إلى خطوات أكثر صرامة، قناة روسيا اليوم، على الموقع : http://arabic.rt.com/news_all_news/news/572247، تاريخ الإطلاع : 2011/11/22.

ب-المقالات الأجنبية

1- Jean-Paul Burdy, **L'Iran et la Turquie face aux «révolutions arabes»**,
<http://ovipot.hypotheses.org/6382>, consulté le : 2 août 2011.

2-Jim Sciutto, **new Middle East power**, at the website
<http://www.abcnews.go.com/GMA/Mideast/story?id=2276859&page=> published in
05/08/2006, seen in 10/08/2011.

3- Singh, K Gajendra, **A new age for Turkey-Syria relations**, Asia Times. April 14, 2005
at: http://www.atimes.com/atimes/Middle_East/GD14Ak01.html,
seen 10/05/2011.

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول والأشكال
54	التجارة الخارجية لتركيا مع دول الشرق الأوسط لسنة 2008	الشكل (1)
55	الزيارات الرسمية للـ 13 ك لمنطقة الشرق الأوسط 201	الجدول (1)
81	مؤشرات عامة بين إيران و تركيا	الجدول (2)
82	مؤشرات اقتصادية للعام 2010	الجدول (3)
82	أبرز الشركاء التجاريين من العرب لتركيا 2010	الجدول (4)
83	أبرز الشركاء التجاريين من العرب إيران 2010	الجدول (5)
84	مؤشرات عسكرية (نوفمبر 2008)	الجدول (6)